جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2001

الخرطوم ديسمبر (كانون أول) 2001

تقـــديم

تقـــديم

تعتمد التنمية الزراعية المتوازنة على القـــراءة الصحيحـــة للمعلومـــات المتاحـــة وتحليل البيانات والإنجازات في ضوء ما هو مطروح مـــن سياســـات فـــي مختلـــف المجالات الزراعية والتي يصعب بدونها التخطيط السليم لتطور الزراعة في الأقطـــار العربية في ظل المستجدات والمتغيرات التي تنتظم العالم على كل المستويات.

يعتبر التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي أحد أهم الأنشطة ضمـــن مكونات البرنامج الفرعي للإصدارات الدورية للمنظمة العربيـــة للتنميـــة الزراعيـــة ، والذي يقع في إطار البرنامج الرئيسي لرصد وتحليل المتغـــيرات الإقليميـــة والدوليـــة وتأثيرها عربياً .

يستند هذا التقرير على ما جاء بالتقارير القطرية لبعض الأقطار العربية بالإضافـــة للمستجدات والمتغيرات التي تغطي الساحة العالمية في الوقت الراهـــن والتـــي يظهر تأثيرها المباشر وغير المباشر على أوضاع التنميـــة الزراعيـــة فـــي الوطـــن العربي.

يجيء تقرير هذا العام متضمناً الأبواب الأساسية لمؤشـــرات التنميـــة الزراعيـــة والتي تشمل تطور السياسات الزراعية في الوطن العربي ، مؤشرات التحديث التقنـــي للزراعة العربية ، المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لأداء القطاع الزراعي في الوطـــن العربي وأهم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية الزراعية في الأقطـــار العربيـــة . بالإضافة لذلك فقد حتم التطوير والتحسين الذي تصبو إليه المنظمة في إعـــداد تقريـــر متكامل يعكس الأوضاع الحقيقة للتنمية الزراعية إضافة باب جديد يناقش أثر الجفـــاف وشح الموارد المائية على تطورات التنمية الزراعية في الدول العربية باعتبار اســـتحالة الوصول لتنمية زراعية حقيقة في ظل غياب هذين العاملين الأساسيين وفي ظل ســـيادة ممارسات زراعية تقليدية في معظم الوطن العربي .

ويشرف المنظمة أن تتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هـذا التقريـر من الخبراء المحليين في الأقطار العربية ، الذين شاركوا في إعداد التقـارير القطريـة ومن الخبرات العربية وخبراء الإدارة العامة الذين شاركوا في إعـداد وإخـراج هـذا التقرير القومي في صورته النهائية .

والله ولي التوفيق .

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

الباب الثالث : مؤشرات تطور أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي : 44

3-1 تمهيد 44
3-2 قاعدة الموارد الطبيعية واستخداماتها 44
3-3 مؤشرات تطور الإنتاج 47
3-3-1 على مستوى المنتجات النباتية 47
3-3-2 المنتجات الحيوانية 59
3-4 الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في الوطن العربي 65
3-5 الميزان التجاري الزراعي العربي 69
3-6 الميزان السلعي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي 76

الباب الرابع : أهم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية الزراعية في الوطن العربي : 81

4-1 تمهيد 81
4-2 الأردن 81
4-3 الجزائر 85
4-4 السعودية 86
4-5 السودان 86
4-6 سوريا 89
4-7 فلسطين 90
4-8 قطر 92
4-9 الكويت 93
4-10 لبنان 95
4-11 مصر 96
4-12 المغرب 99
4-13 اليمن 101

الباب الخامس : أثر الجفاف وشح الموارد المائية على أوضاع الزراعة في الدول العربية : 103

5-1 تمهيد 103
5-2 الموارد المائية في الوطن العربي 104

5-3 الهطول المطري في الوطن العربي 106
5-4 تباين معدلات الأمطار في المنطقة العربية 110
5-5 الآثار العامة المرتبطة بظاهرة الجفاف في الدول العربية 116
5-6 المحددات التي تواجه توفر المياه في الوطن العربي 126
5-7 سياسات وأساليب مواجهة الجفاف ومعالجة آثاره 127
5-7-1 السياسات والبرامج المتبعة للتخفيف من آثار الجفاف على المدى القصير 127
5-7-2 سياسات المدى المتوسط والطويل 131
5-8 الخلاصة 141
المراجع 143
فريق الخبراء 144
الملخص الإنجليزي 145

موجز التقرير

تناول تقرير التنمية الزراعية العربية عرضاً للتغيرات التي واكبت الأداء في القطاع الزراعي للعامين 1999 و 2000 . حيث استعرض الباب الأول السياسات الزراعية العربية والاقتصادية الكلية والتي تم رسمها على مدى عدة عقود وتواصلت لتحقيق الأهداف التنموية الزراعية في الوطن العربي ، وقد تلاحظ أن السياسات الزراعية التي تم تبنيها في العامين 1999 و 2000 إنما هي استمرار لتلك السياسات السابقة ، بالإضافة إلى بعض التعديلات أو التدابير الجديدة لتصحيح مسارات التنمية الزراعية بما يتوافق والمستجدات العالمية والإقليمية والقطرية .

استعرض هذا الباب سياسات الإنتاج الزراعي والتي يمكن تلخيصها إجمالاً في العمل على زيادة معدلات الإنتاج عن طريق تطبيق الحزم التقنية وتحديث وسائل الإنتاج والري والإدارة المزرعية ، كما أن تلك السياسات ركزت أيضاً على التوسع الأفقي بجانب التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي وفتح مساحات إضافية في مواقع جديدة لم تكن مزروعة من قبل . كما اهتمت العديد من الدول العربية بإعادة زراعة الأراضي المتروكة بورا وهى مساحات مقدرة لها أثرها الملموس في نقص الإنتاج الزراعي .

وتطرقت السياسات الزراعية أيضاً إلى ممارسات الدول العربية المتباينة في مجال السياسات التسويقية والسعرية وسياسات التمويل والإقراض الزراعي وهذه السياسات تتدرج بين تدخل الدولة وخروجها من العمليات المرتبطة بالإنتاج والتسويق المباشر للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، فبعض الدول تقوم بدعم الأسعار الزراعية وأسعار الفائدة للمحاصيل الاستراتيجية والاستمرار في سياسة التوريد الإجباري لبعض تلك السلع فيما تقوم دول أخرى بتحرير الأسعار وخصخصة المصارف الحكومية وإلغاء الدعم عن أسعار الفائدة وخروج الدولة والمؤسسات العامة من مجالات تسويقها.

وتناول الباب أيضاً جهود الدول العربية في مجال برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إصدار القوانين وإلغاء الاحتكار الحكومي في مجال التسويق والتمويل

تدل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على تواضع الزيادة المحققة في الأداء الاقتصادي للوطن العربي بين عامي 1999 و 2000 ، حيث ارتفعت تقديرات الناتج من 647.15 مليار دولار أمريكي إلى نحو 705.34 مليار دولار أمريكي بزيادة 9% تقريباً ، وقد تحقق معظم ذلك الإنجاز في دول مجلس التعاون الخليجي .

وتشير البيانات أيضاً الى تدني الناتج الزراعي الإجمالي العربي من حوالي 81.00 مليار دولار أمريكي الى حوالي 79.56 مليار دولار أمريكي ، بنسبة 2% بين عامي 1999 و 2000 ، وقد كان الأداء سلبياً في دول المغرب العربي وبقية الدول العربية عدا الدول الخليجية .

وأما فيما يختص بأداء الميزان التجاري العربي فقد ارتفعت الصادرات الزراعية من نحو 6.65 مليار دولار أمريكي عام 1999 إلى نحو 7.54 مليار دولار أمريكي عام 2000 . أما الواردات الزراعية فقد ارتفعت من حوالي 25.46 مليار إلى حوالي 28.31 مليار دولار أمريكي للفترة نفسها . وقد زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 18.81 مليار إلى حوالي 20.77 مليار دولار أمريكي على التوالي . هذا وقد سجلت الحبوب والدقيق الزيوت النباتية والخضر والفاكهة الطازجة والمجففة والأسماك تدنياً ملحوظاً ، بينما ارتفعت قيمة الواردات للقمح والدقيق واللحوم الحمراء للعامين .

ويشير التقرير إلى معاناة الوطن العربي عموماً من النقص في معدلات الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع أهمها الحبوب والبقوليات ، السكر ، الزيوت والشحوم ، اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان ومنتجاتها .

وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب بحوالي 50% حيث يستهلك الوطن العربي حوالي 79 مليون طن من الحبوب . وتدفع الدول العربية التزامات مالية ضخمة لاستيراد احتياجاتها من الغذاء لسد فجوتها الغذائية وقد ارتفعت قيمة استيراد المحاصيل الغذائية الأساسية من حوالي 16 مليار دولار أمريكي الى حوالي 16.7 مليار دولار أمريكي بين العامين 1999–2000 وتحتل واردات الحبوب أكبر بند من إجمالي التكلفة الكلية للاستيراد والميزان التجاري الزراعي للسلع الغذائية.

تناول الباب الخامس أثر الجفاف وشح الموارد المائية على تطورات التنمية الزراعية في الدول العربية وهو باب مستحدث في تقرير التنمية الزراعية رؤي تضمينه لتسليط الضوء على تداعيات ظاهرة الجفاف وأثرها على الأداء الزراعي في الوطن العربي .

ويفيد التقرير بأن ظاهرة الجفاف تسود في كل الأقطار العربية وقد تكررت هذه الظاهرة خلال العقد الماضي في عدد كبير من الدول العربية أهمها السودان ، الجزائر، الأردن ، المغرب ، اليمن ، الكويت ، قطر .

أما مصر وفلسطين فقد تعرضتا بمستوى أقل للجفاف خلال الفترة 1990-2000 . وتشكل سنوات الجفاف نسبة 81.9% من إجمالي السنوات العشر وان السنوات الطبيعية شكلت حوالي 18% من تلك السنوات .

ويعرض التقرير السياسات القصيرة المدى التي تتبناها الدول العربية لمواجهة آثار الجفاف والتي من أهمها السماح باستيراد الأعلاف في سوريا ، دعم وتعويض المناطق الأكثر تضرراً بالجفاف وشح الموارد المائية في مصر ، تيسير القروض للمزارعين ومربي الماشية مع إعفاء نسبة 50% من فوائد القروض وجدولة الديون والسداد في الأردن .

وعلى الصعيد الآخر فقد قدم التقرير تلخيصاً للسياسات المتوسطة والطويلة الأجل لتخفيف آثار الجفاف في الدول المتأثرة ، والتي من أهمها استنباط الأنواع والعينات من المحاصيل المقاومة للجفاف وذات الاحتياجات البيئية المائية المنخفضة ذات المردودية العالية في سوريا ، واستخدام الري بالتنقيط والرش المحوري في الأراضي الجديدة ، الى جانب تنفيذ مشروعات مقاومة زحف الرمال والكثبان الرملية وتنمية المراعي الطبيعية في مناطق الساحل الشمالي ومناطق شبه جزيرة سيناء بمصر .

وفي الأردن شملت السياسات المتوسطة والطويلة الأجل لمكافحة آثار الجفاف تخفيض كميات المياه التي تقوم الشركات باستخراجها للزراعة بنسبة 35% في السنة ، سقاية الأشجار الرئيسية بحوالي 50% من احتياجاتها المائية وذلك حسب توفر المياه ومتطلبات النمو الزراعي للمحاصيل المستوطنة .

أما المغرب فقد بلغت المساحة المؤمنة ببرنامج تأمين محاصيل الحبوب ضد الجفاف حوالي 112 ألف هكتار ، بالإضافة إلى دعم نحو 431 مجموعة متضررة من أصل 441 من الفئات المتأثرة بالجفاف ، وقد قامت الدولة في المغرب أيضاً بتنفيذ برنامج إنقاذ وإغاثة الماشية لتخفيف آثار الجفاف عنها ويشمل البرنامج دعم الأعلاف المركزة ، تجهيز نقاط المياه وتوعية مربي الماشية باستعمال الأملاح المعدنية والأعلاف عن طريق النشرات الإرشادية .

الباب الأول

تطور السياسات الزراعية في الوطن العربي خلال العامين 1999-2000

1-1 تمهيد :

من الصعب استعراض تطور السياسات الزراعية وأثرها على التنمية الزراعية في الوطن العربي خلال العامين 1999 و 2000 بالتحديد ، وذلك لأن تلك السياسات التي جرى رسمها وتطبيقها خلال العامين المنصرمين إنما هي في مجملها امتداد للسياسات التي تم رسمها في العقود الثلاث أو الأربع الماضية مع إجراء بعض التعديلات عليها من حين لآخر تتوافق مع المتطلبات التي تطرأ بهدف تحقيق التنمية الزراعية والرفاهية الاقتصادية في الوطن العربي .

وتتأثر السياسات الزراعية بقضايا الإنتاج والاستهلاك والأمن الغذائي وقضايا الحفاظ على البيئة وصيانتها وتحقيق التنمية الريفية وهذا التأثر نابع من التفاعل مع المستجدات والتغيرات القطرية والإقليمية والعالمية .

يستعرض هذا الباب السياسات الزراعية المطروحة في الوطن العربي في مجال الإنتاج الزراعي ، التسويق والأسعار ، الخدمات المساندة ، والتجارة الخارجية وبرامج التعديلات الهيكلية أو ما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي .

1-2 سياسات الإنتاج الزراعي :

أهم الملامح المشتركة للسياسات الزراعية العربية في مجال الإنتاج الزراعي تتلخص في العمل على رفع معدلات الإنتاج من خلال عدة وسائل تتضمن توفير الحزم التقنية ، تطوير وسائل الري وتقديم الخدمات الزراعية المساندة وأهمها استنباط التقانات الملائمة ونقلها وتوطينها ، توفير المدخلات المحلية والمستوردة ، تشجيع استخدام الموارد البشرية من العمالة المدربة وغير المدربة وتكاملها مع الميكنة الزراعية وتطوير إدارة المزرعة وترشيد استخدام الري مع تحديث تقنياته .

تجمع السياسات الزراعية العربية على زيادة العائد من الصادرات بزيادة إنتاج المحاصيل النقدية وتصميم التركيبة المحصولية المستندة على الميزة النسبية ، بالإضافة إلى التوسع الرأسي والأفقي والعمل على تطوير الزراعة التقليدية خاصة في مناطق الزراعة البعلية .

تفصيلاً إلى ما ذكر أعلاه ، تهدف السياسة الزراعية في الأردن على سبيل المثال إلى زيادة كفاءة استعمال مياه الري من خلال استخدام وسائل الري بالتنقيط وبالرش المحوري والعمل على التوسع في التكثيف الزراعي ، كما أنها تهدف إلى زيادة الإنتاج من الأعلاف وتحسين الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية ضد أمراض الثروة الحيوانية .

أما السياسات الزراعية في قطر فأنها تهدف إلى توفير مدخلات الإنتاج الزراعي من المبيدات والأسمدة الكيمياوية وخدمات تحضير الأرض بدون مقابل إلى جانب استخدام رسوم رمزية على خدمات توفير شتول مصدات الرياح والفاكهة والخضروات بهدف تعميمها وترشيد أساليب زراعتها . وتهتم السياسات الزراعية في قطر بالتوسع في زراعة الأعلاف الخضراء في المقام الأول وذلك راجع إلى ارتفاع مستوى الاهتمام بتركيز الإنتاج الحيواني في ذلك القطر .

وتركز السياسات الزراعية في المملكة العربية السعودية على ترشيد استخدام موارد المياه النادرة بغرض رفع الكفاءة الإنتاجية إلى جانب تنويع الإنتاج الزراعي لتقليل الاعتماد على محاصيل محدودة وضمان الحصول على مردود إنتاجي عال من تلك المحاصيل . واهتمت السياسات الزراعية في السعودية أيضاً بإعادة النظر في التركيبة المحصولية بغرض زيادة مساحات وإنتاج المحاصيل ذات الميزة النسبية ، وإعادة النظر في توزيع حيازات الأراضي خاصة الفائض من حيازات أراضي القمح، بهدف تقليل استخدام المحصول لموارد المياه النادرة غير الرشيد .

أما في تونس فتنعكس أهم أهداف السياسات الزراعية على التوسع الملحوظ في مساحات الخضر والأشجار المثمرة والتطور المستمر في قطاع تربية المواشي والذي انعكس بصورة واضحة في زيادة الإنتاج من اللبن الحليب بنسبة 94% بنهاية عقد التسعينات .

وتهدف سياسات الإنتاج الزراعي في الجزائر عموماً وللحبوب خاصة في تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية الإنتاج ، في مساحة 1.2 مليون هكتار ، وذلك عن طريق التوسع في المساحات المزروعة والمتروكة وزيادة الإنتاجية

الهكتارية باستخدام الحزم التقنية المناسبة . وتسعى السياسات الزراعية في الجزائر أيضاً إلى زيادة إنتاج الألبان من خلال تطوير زراعة المحاصيل العلفية والتي تمت زيادة إنتاجها بنسبة 6% بين العامين 1999 و 2000 . وبدأت الدولة في وضع السياسات اللازمة لإنتاج محاصيل الزيوت النباتية والسكر والتي كان يتم استيرادها كلياً من الخارج .

وتشكل السياسات الزراعية في السودان محوراً هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بالتركيز على زيادة الإنتاج من خلال تحسين التقانات الفلاحية المستخدمة وتشجيع استخدام التقاوي الجيدة وإنشاء المجالس المختصة مثل مجلس التقانات ومجلس المحاصيل الواعدة بالإضافة إلى التوسع الأفقي ، خاصة في مناطق الزراعة المطرية.

وتتبلور السياسة الزراعية في مصر في انسجامها مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى ترشيد استخدامات الموارد الزراعية ورفع كفاءتها الإنتاجية والاقتصادية . وقد بدأت مصر في تعديل التركيبة المحصولية استجابة للتغيرات في الأسعار العالمية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتتضمن سياسة تحقيق الكفاءة وتعظيم قيمة الناتج الزراعي في مصر مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساهم في زيادة الغلة الهكتارية للمحاصيل الزراعية والاهتمام بصناعة التقاوي والتركيز على رقابة جودتها وإنتاج تقاوي الأساس للمحاصيل الهامة مثل تقاوي القطن والبطاطس . ومن أهم سياسة التوسع الرأسي في مصر تشجيع زراعة الأصناف المحسنة والتوسع في إدخال الميكنة الزراعية وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية واستخدام تقانات الزراعات المحمية والتقانة الحيوية في مكافحة الأمراض النباتية بغرض زيادة الإنتاج.

استهدفت السياسات الزراعية المصرية أيضاً تحسين القدرات الإنتاجية للجاموس والمواشي من خلال التحسن الوراثي بغرض زيادة إنتاج الألبان . كما تولى السياسات الزراعية في مصر اهتماما بإعطاء الأولوية لإنتاج اللحوم البيضاء من الدواجن والأسماك لتشجيع منتجيها للتوسع الاستثماري فيها ، والدخول في اتفاقيات مع الدول المتقدمة بهدف تطوير الثروة السمكية والمصائد البحرية وتشجيع الاستزراع السمكي في مصر .

3-1 السياسات التسويقية :

تهدف السياسات التسويقية في مجمل الدول العربية الى تعزيز وتوحيد دور الحكومة في دعم المرافق و الخدمات التسويقية وتحرير أسواق مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي والتوجه نحو اقتصاد السوق ومحاولة تبنى نظام تسويقي متكامل بين الدول العربية والعمل على تكامل السياسات الإنتاجية والتسويقية في الوطن العربي.

تهدف السياسة التسويقية في لبنان إلى تنظيم القيود الإدارية ، حيث قامت بإلغاء كافة القيود الإدارية واستبدالها برسوم جمركية تمشيا مع الاتفاقيات الدولية بنهاية عام 1999 . كما تم إعفاء بعض السلع التي كانت تخضع لنظام الروزنامة الزراعية المتبادلة من الرسوم في خلال فترات معينة وفقا للاتفاقيات مع كل من مصر، الأردن وسوريا وتحديد الشروط والمواصفات لتصدير الفاكهة و الخضار واستيراد الشتول وفصائل الأشجار المثمرة .

في سوريا تولى الدولة اهتماما كبيرا بسياسات تسويق مدخلات القطاع الزراعي وذلك عن طريق إنتاجها محليا أو استيرادها وتوزيعها بسعر التكلفة على المزارعين من خلال المؤسسات الحكومية . وتطبق هذه السياسة السعرية أساساً على البذور المحسنة لبعض المحاصيل ، أما الأسمدة فيتم تأمينها هي الأخرى عن طريق الإنتاج المحلى أو الاستيراد عبر المصارف أو القطاع الخاص . وفي مجال تسويق المخرجات الزراعية تقوم الحكومة باستلام المحصولات الزراعية المهمة عن طريق مؤسسات تسويقية خاصة وشركات التصنيع ، وفق أسعار توضع من قبل المجلس الزراعي . وقد تم تقليص تسويق المحاصيل الأساسية بالقطاع العام وتم السماح للقطاع الخاص بتسويق الشعير والحمص والعدس والتبغ .

ونظراً لتدني الأسعار وعدم مقدرة المنتجات على المنافسة ، قامت الحكومة بإنشاء الشركة الوطنية للتسويق الزراعية وهي شركة مساهمة عامة تسعى الى جمع المنتجات الزراعية المحلية وتصنيفها وتسويقها وتصدير الفائض منها عن حاجة السوق . وقد واجهت الشركة عدة مشاكل أهمها محدودية وموسمية الإنتاج من الخضر والفاكهة وصعوبة الاتصال بالمنتجين ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة .

تعمل السلطة الفلسطينية على توفير المعلومات التسويقية للمنتجين والمصدرين وتشجيع قيام شركات التصدير والإنتاج التعاقدي كما توفر خدمات البنية التحتية واعتماد مواصفات ومقاييس للإنتاج الزراعي وتوفير خدمات التسويق من تخزين ، تبريد وتسهيل حركة التجارة الزراعية .

ينحصر دور الدولة في اليمن في توفير البنية الأساسية . حيث يتم تسويق معظم المنتجات الزراعية بواسطة القطاع الخاص . تتركز أهم مميزات السياسات التسويقية في اليمن في إدخال التقنيات التسويقية ، تعزيز الرقابة على الجودة والمواصفات ووضع القوانين التي تنظم التسويق .

تتدخل الدولة في الكويت في العمليات التسويقية للخضروات ما عدا الاستيراد والتصدير ويتم التسويق في الأسواق المركزية عن طريق المزادات للمنتجات المحلية، أما المستوردة فيتم تحديد سعرها وفق العرض والطلب أما السلع المستحقة للدعم فيتم تسويقها عن طريق منافذ رئيسية ، ولا تفرض أي رسوم على السلع الغذائية ، كما لا توجد تراخيص للاستيراد . وقد قامت الدولة بإنشاء مواقع جديدة لتسويق الخضر والفاكهة وتشجيع إقامة مخازن مبردة لعرض المنتجات في الأسواق وتحفيز المزارعين على نقل منتجاتهم الى الأسواق بطرق تحافظ على جودتها وتوحيد العبوات القياسية و إيجاد جهة تسويقية متخصصة لتسويق المنتجات الزراعية والعمل على موازنة الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة يوميا والتنسيق بين كميات الإنتاج المحلى والكميات المستوردة .

أما في الأردن فتهدف السياسة التسويقية الى تنظيم نشاطات وعمليات التسويق الزراعي من خلال :

أ- توفير قنوات تسويقية ذات كفاءة وتطوير البنية التسويقية لاكتشاف طرق جديدة لتصريف المنتجات الزراعية .

ب- إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في عمليات التصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية على أن يتركز دور الحكومة في إزالة المعوقات القانونية والإدارية التي تعترض هذه العمليات .

ج- إنشاء أسواق داخلية موازية للأسواق المركزية بإدارة التعاونيات لتوسيع قاعدة التنافس بين تجار الجملة .

د- وضع قانون يمنع تاجر الجملة من ممارسة البيع بالجملة والبيع بالتجزئة في آن واحد .

هـ- زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية و الخارجية والتركيز على المحاصيل ذات الميزة النسبية العالية وإعفاء مستلزمات الإنتاج من الضرائب .

و- ربط استيراد السلع الاستهلاكية بالتصدير للسلع الأردنية .

ز- وضع برامج لترويج الصادرات .

ح- إنشاء نظام للمعلومات التسويقية و توصيلها للمنتجين بما في ذلك حاجة الأسواق المختلفة من السلع و مواصفاتها .

اتسمت السياسات التسويقية في مصر بالتدرج في إلغاء التدخل الحكومي في تسويق المنتجات الزراعية ، حيث أعطى المزارع الحرية في تسويق منتجاته وإلغاء الدعم عليها. وسمحت السياسة للقطاع الخاص بالقيام بدور رئيسي في تسويق الحاصلات الزراعية محلياً وخارجياً واستيراد وتوزيع وبيع مستلزمات الإنتاج الزراعي. مما سبق يتضح تحول دور الدولة من الإشراف المباشر إلى الدور غير المباشر في توجيه السياسات لخدمة تحرير القطاع الزراعي ، حيث تقوم الدولة بالعديد من الجهود لتطوير السياسات التسويقية والتوزيعية للنواتج الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي ومن أهمها ما يلي :

أ- مشاركة بنك التنمية والائتمان الزراعي في تسويق حاصلات القطن والقمح والأرز والذرة الشامية وغيرها بجانب القطاع الخاص وذلك لتقليل درجة المخاطرة في تقلبات الأسعار بشراء المنتجات في حدود أسعار الضمان التي تحددها الدولة.

ب- دراسة وفتح أسواق جديدة لمحاصيل الصادر وعقد الاتفاقيات التجارية المشتركة والمشاركة في المعارض.

ج- تشجيع القطاع الخاص في مجال تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج مع قيام الدولة بالدور الرقابي لضمان سلامة وجودة المستلزمات التي تطرح في الأسواق.

د- تقديم الخدمات التسويقية وتوفير التمويل اللازم للأنشطة التسويقية والتوزيعية.

هـ- تنظيم عمليات تداول السلع والاتجار فيها وفقاً للشروط والمواصفات التي تحددها وزارة التجارة لضمان سلامة السلع.

و- تطوير برامج التعليم والتدريب والإرشاد في مجال التسويق الزراعي.

ز- تنمية الصادرات من خلال التحرير الكامل للقطن، وتشجيع مصدري الحاصلات البستانية على استخدام معايير ضبط الجودة، تبسيط إجراءات التصدير وإلغاء كافة الضرائب على الصادرات ومراجعة التشريعات الخاصة بتجارة السلع الزراعية داخلياً وخارجياً .

تتجلى السياسات التسويقية والخاصة بالقطاع الزراعي في دولة المغرب في إنعاش الصادرات الزراعية عن طريق النقل البحري والبري للبضائع. كما عملت على دعم وبناء وتجهيز مستودعات تخزين الحبوب وتنويع المنتجات المصدرة والبحث عن منافذ للتسويق بالخارج ، والاهتمام بتسويق منتجات الزيتون والنخيل عن طريق برنامج خاص يهدف إلى تسعير أفضل لهذه المنتجات. كما عملت السياسة على تنظيم أسواق المنتجات الحيوانية ، خصوصاً الحليب ، في المناطق المعزولة والصحراوية .

1-4 السياسات السعرية :

تهتم السياسات السعرية بجوانب متعددة من أهمها تحديد نمط تخصيص الموارد الزراعية، توزيع الدخل، الاستهلاك، الاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية والتي تتباين فيها الدول العربية بشكل واضح يختلف ذلك من بلد لآخر حسب نوع الإنتاج الزراعي الممارس .

تعنى السياسات السعرية في لبنان بفرض بعض الضوابط على الأسعار لصالح المستهلك في أسواق الجملة والتجزئة لتقليل الفارق الكبير بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة ويعزى ذلك الى عدم جدوى الضوابط و النظم ، وقد تم في هذا الإطار إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واعتماد سعر موحد .

وتعمل السياسة السعرية في سوريا على تحديد الأسعار بناءً على تكاليف الإنتاج وتحديد الهوامش الربحية للمحاصيل الرئيسية . وتتبع في التسعير عدة أنظمة هي التسعيرة الرسمية لمحاصيل القمح ،القطن ،التبغ ، والشمندر السكري. والتسعيرة التأشيرية و تحدد بناءً عليه تكاليف الإنتاج ويتم تطبيقها على محاصيل الشعير، الحمص ، العدس ،الذرة الصفراء ، الفول السوداني ، عباد الشمس ، فول الصويا، العنب العصيري ، التفاح والحمضيات. والتسعيرة التموينية وفيها تحدد الأسعار التأشيرية للخضار ، الفاكهة ، الحليب ، اللحوم ، البيض ،الأرز ، السكر ، الزيوت والسمن وهى أسعار قريبة من الأسعار الحرة . أما الأسعار الحرة تنطبق على بقية المنتجات ، حيث تحدد الأسعار حسب حالات العرض والطلب . وتقوم الدولة

خصص لها دعم بلغ 50 مليون دينارا كويتياً . في فترة التسعينات لجأ المزارعون الى الاقتراض من البنوك التجارية التي تصل فيها أسعار الفائدة 8% .

شهدت السياسات التمويلية في المجال الزراعي في جمهورية مصر العربية تطورات وتغيرات جوهرية نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي انبنت على المرتكزات التالية :

أ- إنهاء دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي واختصار دوره على تقديم القروض النقدية .

ب- إلغاء دعم الفائدة على القروض الزراعية وتحرير أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتتراوح ما بين 14 و 16%.

3- تحويل البنك إلى بنك تجاري يدخل سوق المنافسة مع البنوك الأخرى في جذب العملاء.

د- توسيع دائرة نشاط البنك ليشمل الزراعة وخلاف الزراعة والقيام بدور الوسيط في صرف القروض الممولة من الصندوق الاجتماعي.

كما اتجهت السياسة إلى تطوير الائتمان الزراعي وذلك من خلال وضع سياسة قروض زراعية متطورة تتضمن تقدير حجم القروض المطلوبة واتخاذ إجراءات السقوف الائتمانية ورفع أسعار الفائدة وتطوير مصادر التمويل المتاحة لبنك التنمية والائتمان الزراعي، وضع سياسة ائتمانية مرنة تتناسب مع احتياجات زرّاع الأراضي الجديدة بما يتفق وأوضاعها القانونية والتوسع في تمويل استصلاح الأراضي عن طريق منح قروض ذات فائدة منخفضة.

1-6 سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج :

تمثلت سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج في فلسطين في تطوير خدمات الإرشاد ، البحوث الزراعية، و المعلومات الزراعية . حيث تهدف سياسة الإرشاد الزراعي إلى إعادة تأهيل وبناء المراكز الجديدة وتأهيل الكوادر البشرية . أما في مجال البحوث الزراعية فقد وضعت خطة خمسية لإعادة البحث العلمي للصدارة بعد توقفه خلال فترة الحرب . ومن أهم محاور هذه الخطة رفع مستوى الإنتاج نوعاً وكماً، استخدام المكافحة البيولوجية في مكافحة الآفات ، جمع الأصول الوراثية ،

ترشيد استخدام الموارد ومدخلات الإنتاج وتحسين المراعي والأعلاف ، وتنويع الزراعات ، تنظيم وإدارة الموارد الطبيعية .

تهدف سياسات الخدمات المساندة في سوريا إلى تطوير خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية وتوفير المعلومات الزراعية . ويلاحظ ان هنالك تزايد في العدد الكلى للوحدات الإرشادية ، حيث بلغت الزيادة بين عامي 2000/1999 نحو 1.6 %. كما تقوم الحكومة بالإشراف على البحوث الزراعية والتي أوكل إليها مهام استنباط أصناف جديدة مبكرة النضج ومقاومة للأمراض و قابلة للتخزين والتصدير و ذات مردودية عالية وقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية . كما تقوم الحكومة بجمع المعلومات الإحصائية الزراعية والتي تشمل معلومات عن القطاع الزراعي ومساهمته في الحسابات القومية.

تتركز سياسة توفير الخدمات المساندة في السودان في تقديم الدعم الإداري والفني والسعي لا يجاد التكامل بين البحث والإرشاد والنظر الى البحوث كاستثمار طويل المدى والاهتمام بمراكز البحث العلمي وإيجاد التنسيق بينها من خلال وزارة البحوث والتقانه في مجالات نقل التقانات ،التنمية البشرية وإنشاء قواعد المعلومات الزراعية .

قامت المملكة العربية السعودية بزيادة الإنفاق على البحوث الزراعية في مجال ترشيد استخدام المياه ورفع الكفاءة الإنتاجية للوحدة المنتجة بمفهوم التوسع الزراعي الراسي و تطوير قاعدة المعلومات .

كما تولى دولة قطر البحوث الزراعية والمائية اهتماما كبيرا حيث عملت على تدريب وتأهيل الباحثين الوطنيين ووفرت الخبرات الأجنبية المستهدفة . تشمل أهداف سياسة تطوير خدمات البحوث الزراعية في دولة قطر على إيجاد تقنيات حديثة وعينات ذات ميزة نسبية عالية واقل استهلاكاً للماء واكثر تحملا للملوحة . أيضاً تولى الدولة اهتماماً بالمعلومات الزراعية حيث قامت بإنشاء مركز متخصص لإنشاء قاعدة معلوماتية خاصة بالعلوم الزراعية والسمكية ، ويقوم بعمل مسح زراعي للدولة وعمل الخرائط من البيانات المتوفرة . وتولى الدولة اهتماماً متزايداً بالتدريب للكوادر الوطنية بالمعاهد المتخصصة في الدول العربية .

ركزت السلطة الفلسطينية في سياساتها المساندة للإنتاج تقديم الخدمات الإرشادية المجانية للمزارعين وتشجيع تنمية قدرات المرأة الريفية وتشجيع تكوين جمعيات المزارعين وتأهيل الكوادر الفنية ، إلى جانب الاهتمام بالمراكز البحثية حيث توجد 10 محطات بحثية بالإضافة الى المركز الوطني للبحوث الزراعية ، وتسعى لإنشاء مركز

ومختبر تكاثر الأنسجة. من جانب آخر تهتم السلطة بتجميع المعلومات الزراعية ومد مركز الإحصاء بها . تقوم الحكومة كذلك بتقديم خدمات بيطرية لمربى الثروة الحيوانية والتي تتمثل في الإرشاد والبحوث والمعلومات الفلاحية . أما في مجال الإرشاد الزراعي فقد هدفت الحكومة الى تحسين البناء المؤسسي ، توثيق العلاقة بين البحوث والإرشاد، تطوير نظام المتابعة والتقييم وإشراك القطاع الخاص في العمل الإرشادي .

اهتمت دولة الكويت بالبحوث الزراعية بهدف تطوير التقنيات ورفع روح البحث العلمي و توجيه البحوث نحو تحقيق التنمية الزراعية من خلال إجراء البحوث مع جهات متخصصة داخلياً وخارجيا و بناء خطة عمل للباحثين حسب تخصصاتهم للقيام بالبحوث والتجارب كما أوكل الى معهد الكويت للأبحاث العلمية القيام بعدة مشاريع بحثية .تركزت سياسات الدولة في الإرشاد الزراعي على توثيق العلاقة بين الإرشاد والبحث والجهات ذات الصلة ، تفعيل دور القطاع الخاص في العمل الإرشادي، إنشاء وحدة لتجميع المعلومات والمشاكل الزراعية، استحداث مجالات جديدة للعمل الإرشادي مثل الإرشاد المائي ، رفع كفاءة العاملين بالإرشاد الزراعي واستمرار القيام بالحملات الإرشادية وتنظيم الدورات الزراعية . وتسعى الدولة على إتاحة جميع خدمات المقاومة و مكافحة الآفات مجانا بالتركيز على المقاومة الطبيعية. كذلك تولى الدولة اهتماماً بصحة الحيوان وتشخيص الأمراض وعمل التحصينات المطلوبة .

اعتمادا على واقع الزراعة بالجزائر التي تتسم بضعف إنتاجيتها فان سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج قد وجهت حاليا الى إشراك الفئات المنتجة في الأنشطة التنموية وحل مشاكل المنتجين حسب اهتماماتهم . يقوم الإرشاد الزراعي على عاتق كل من الإدارة العامة والفرق الفلاحية حيث تم الاتفاق بين الإدارة والفلاحين الى تحويل 1600 من المرشدين الزراعيين الى الفرق الفلاحية . وبناء على هذا النظام الجديد فقد قام الإرشاد بتنشيط المحيط الريفي من خلال تواجد مرشديها من جهة وفروعها الجهوية من جهة أخرى . من جانب آخر تهتم سياسات البحث الزراعي بالتكفل بمشاكل القطاع والتي تشمل مكافحة انجراف التربة والتصحر وحماية المناطق الجافة وشبة الجافة ، التحكم في الريوالملوحة والتعرف على أنواع التربة ، ومكافحة أمراض النخيل وتطوير الأصناف المحلية الحيوانية ومعرفة وتمييز الثروات السمكية .

تسعى سياسات الإرشاد الزراعي في الأردن إلى إقامة روابط رسمية بين المؤسسات التي بحوزتها المعلومات الموثوقة وتقدمها مجاناً ، كذلك اهتمت سياسة

الحكومة بالفئات التي لا تصلها الخدمة الإرشادية أو تصلها بمستوى دون المطلوب حيث تقدم المساعدة إلى المزارعين لإنشاء منظمات تخدم مصالحهم بطرق اكثر جدوى وفعالية. تولى سياسة البحوث الزراعية في الأردن اهتماما خاصا باستراتيجية وهيكلة المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا . كما عملت الحكومة على توحيد مصادر الإحصاءات الزراعية والتسويقية والاقتصادية من خلال إطار متكامل بين المؤسسات المسئولة وقامت بتقسيم المهام والمسؤوليات وفقا لكفاءة وقدرة هذه المؤسسات على جمع البيانات وإجراء التحاليل من اجل توفير المعلومات الموثوقه .

اتجهت سياسة الدولة في مصر في السنوات الأخيرة إلى خلق كوادر إرشادية متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاءة لمد المزارعين بالمعلومات الزراعية وتقديم حلول لمشاكلهم . ولتحقيق ذلك قامت الدولة بتكوين أجهزة إرشادية متخصصة لكافة الأنشطة الزراعية والقيام بوضع وتنفيذ دورات تدريبية لكل نشاط قبل بداية الموسم . أما سياسة البحوث الزراعية في مصر تتجه نحو تحقيق الأهداف التالية :

أ- زيادة الاهتمام باستخدام أسلوب فرق البحث الجامعية متعدد التخصصات.

ب- الاهتمام بالمشروعات التي تحقق الجمع بين البحوث والإرشاد والائتمان.

ج- زيادة الجهود نحو تطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة مثل تكنولوجيا تصوير الأرض بالأقمار الصناعية واستخدام الهندسة الوراثية.

د- زيادة الاهتمام بالمعامل المركزية في مجال الهندسة الوراثية والمناخ والأرصاد لتحقيق ربط البحوث بمشاكل الإنتاج والمجتمع والبيئة المحيطة.

هـ-الاهتمام ببرامج التدريب الداخلي والخارجي للباحثين والكوادر المساعدة لهم.

و- الاهتمام بالبحوث الزراعية المشتركة في نطاق الشبكات الإقليمية .

ز- إنتاج الأصناف الجديدة عالية المحصول والمقاومة للأمراض في الأرز والذرة والقمح والقطن وقصب السكر.

وبصورة عامة فقد تم تطوير تكنولوجيا إدارة الموارد المائية وأساليب الميكنة الزراعية وعلوم الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة كما تم إنشاء قاعدة صناعية قوية للتصنيع المحلي للجرارات والآلات والمعدات الزراعية وما يرتبط بذلك من تسيير

عمليات الصيانة والإصلاح وتوفير الائتمان اللازم والارتفاع بمستوى التدريب وإعداد الكوادر الفنية.

1-7 برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي :

تتبع سوريا سياسة تشجيع القطاع الخاص من خلال القوانين و الأنظمة مع وجود تسهيلات كبيرة للاستثمار . كما تسعى الدولة الى تقليص الدعم على مدخلات الإنتاج والسماح للقطاع الخاص بالدخول في مجالات كانت تحتكرها الدولة وذلك بغرض مواكبة التطورات الدولية. هذا وقد قامت الحكومة بحل مزارع الدولة وتوزيعها على المزارعين والاحتفاظ ب 10% منها كمراكز للبحوث . كما قامت بإصدار قرارات تهتم بترشيد استخدام المياه والتحول من الري التقليدي الى الري الحديث مع توفير التمويل اللازم.

تسعى دولة قطر إلى تبنى بعض السياسات الاقتصادية مثل الخصخصة وسحب الدعم تدرجيا من بعض الخدمات حيث تمت خصخصة بعض المشاريع الحكومية وعملت على إعادة هيكلة القطاع الزراعي لإزالة التداخل في الاختصاصات ورفع الكفاءة وتحسين الأداء.

سعت الجزائر مع بداية الإصلاح الاقتصادي الى تحرير الأسواق وإلغاء الدعم عن العديد من المواد الاستهلاكية وإعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية وخصوصا الأراضي وتفكيك الاحتكارات المتعلقة بتمويل وسائل الإنتاج مروراً بإعادة تنظيم الإدارة لتصبح اكثر قدرة على مسايرة الإصلاحات وتكيفها مع الواقع الجديد في مجال الفلاحة . وفيما يتعلق بالهياكل الريفية وإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية سعت الدولة الى وضع الهياكل المهنية الأكثر تمثيلا وجعلها كفيلة بتسييرها الذاتي . أدت هذه الخطوة لبروز دور الفرق الفلاحية عبر كافة ولايات القطر . ومن جهة أخرى برزت جمعيات متعددة لحماية المستهلك ، كما تم إنشاء المنظمات متعددة المهن التخصصية والمجالس المتخصصة التابعة لها ، حيث أصبحت تتكفل بترقية الإنتاج مع التعاون مع الهيئات المعنية الأخرى . و فيما يتعلق بتنظيم الإدارة الفلاحية والدعم التقني، تم إعادة هيكلة مختلف الأنظمة على الصعيد المركزي والمحلى حيث تم إعادة هيكلة البحوث الزراعية ، وإعادة هيكلة معاهد ومراكز البحث العلمي لتصبح أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية عبر برامج تلائم البيئة الزراعية في الجزائر .

امتدت برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر إلى مختلف القطاعات . وترتكز حول تحرير القطاعات الإنتاجية والتسويقية ورفع القيود التنظيمية وتحرير الأسعار، وتحسين شروط التجارة الداخلية والخارجية وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية الزراعية الإنتاجية والتسويقية وتقليص دور الحكومة وخصخصة المشروعات العامة. ومن أهم ملامح سياسة الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري ما يلي :

أ- الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي والتي تضمنت قصر دور بنك التنمية على تمويل النشاطات الزراعية، تحديث القطاع المصرفي المرتبط بالريف وتحويل القطاع العام للتنمية الزراعية إلى شركة قابضة للتنمية الزراعية.

ب- تحرير أسواق مستلزمات الإنتاج والتي تشمل التقاوي والسماد والمبيدات حيث تم إلغاء الدعم وتغيير الإطار التنظيمي والقانوني لتسويق وتوريد تلك المستلزمات وتحريك أسعارها لتقترب من التكلفة الاقتصادية والأسعار العالمية.

ج- الحد من التدخل الحكومي في الأصول الإنتاجية والمساس بالملكية مثل قرارات الإنتاج والتركيبة المحصولية وغيرها.

د- إلغاء تحديد المساحات المزروعة وتحرير التركيبة المحصولية .

هـ- تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية ، حيث تم إلغاء الدعم عليها.

و- إلغاء نظام التوريد الإجباري لجميع المحاصيل الزراعية.

ز- تقليص دور القطاع العام في ملكية الأراضي وبيعها للقطاع الخاص .

1-8 سياسات التجارة الخارجية :

يستورد لبنان كل ما يحتاجه من اللحوم والحبوب بهدف تامين الاكتفاء الذاتي. كما عملت الدولة على فتح أسواق خارجية لتصريف الفائض من الخضر والفواكه. من جانب آخر فقد أجرت الحكومة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من مصر والأردن و سوريا وهنالك جهود لانضمام لبنان الى منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبي .

عملت سوريا على إيجاد أسواق خارجية مبنية على مبادئ أساسية لاستيراد وتصدير السلع الغذائية سمحت فيها للقطاع الخاص من الدخول مجال التجارة

الخارجية بنفس المستوى مع القطاع العام وإعفاء منتجات الخضار والفاكهة من ضريبة الإنتاج عند التصدير وخفض ضرائب الدخل عليها، الاحتفاظ بكامل النقد الأجنبي واستخدامه في الاستيراد ، إلغاء الرسوم على استيراد العبوات ، ربط الاستيراد بالتصدير ، إعفاء صادرات المنتجات القطنية والزيوت والشتول من ضريبة الإنتاج ، تطبيق روزنامة مع الدول العربية للتصدير المتبادل للمنتجات الزراعية.

خطى السودان خطوات ملموسة في تحرير التجارة والتي تمثلت في تخفيض ضرائب للصادر، تحويل أي إجراءات حدودية إلى تعريفات جمركية وتخفيض التعريفة الجمركية وإيجاد نظم وقواعد جديده لتنظيم تجارة المنتجات الزراعية.

تنتهج دولة قطر سياسة التجارة الخارجية الحرة دون أي قيود أو حماية على السلع الغذائية وتشكل الواردات الغذائية حوالي 90-96% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية أهمها الخضروات واللحوم وتعتبر الأسمدة الآزوتية أهم السلع التصديرية الزراعية . على صعيد آخر تستورد الدولة كل متطلبات القطاع الزراعي الأخرى غير السماد .

بما آن القطاع الزراعي في دولة الكويت لا يفي بحاجات السكان من المنتجات والسلع الغذائية الأساسية فقد لجأت الدولة الى سياسة الاستيراد و يلاحظ آن قيمة الواردات الزراعية تنمو باستمرار مع ضآلة قيمة الصادرات الزراعية و التي يقع معظمها في نطاق إعادة التصدير .

أما في الجزائر ومنذ العام 1994 فقد أصبحت التجارة الخارجية للسلع الغذائية و الزراعية محررة كلية مما سمح بوفرة في وسائل الإنتاج. وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء من الأسواق الخارجية حيث تخصص الدولة سنويا ما بين 2.5-3 مليار دولار لاستيراد الأغذية إضافة الى 600 مليون دولار موجهة لواردات مدخلات الإنتاج الفلاحي. وقد استهدفت سياسات الاستهلاك في العموم الى إرساء برامج لترشيد الاستهلاك ، وإعداد برامج إعلامية ذات بعد صحي تتعلق بترشيد الاستهلاك مع دعم أنشطة الإرشاد الجماهيري والجماعي لتوعية الفئات الريفية حول ترشيد الاستهلاك على مستوى الأسرة . تقوم الدولة بتوفير معلومات عن السوق لتسهيل عمليات التسويق وذلك بتوفير المعلومات الموثوقة التي تمكن المزارعين من اتخاذ قراراتهم . على صعيد التجارة الدولية ما زالت الجزائر تتفاوض منذ فترة

لانضمامها لمنظمة التجارة الدولية كما أقيمت محادثات تحضيرية حول تشكيل منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

دخل الأردن في العديد من الاتفاقيات العربية والدولية التي تشمل انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية في العام ، توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية والتي يتم في إطارها تخفيض الضرائب والرسوم على السلع و المنتجات الوطنية المتبادلة، اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع دولة الإمارات ، اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمار مع دولة الكويت واتفاقية التجارة مع باكستان ومجموعة أخرى من الاتفاقيات.

تباينت السياسة التجارية الخارجية للسلع الزراعية بمصر بين السيطرة الحكومية والتحرير ورغم ضآلة مساهمة مصر في التجارة الدولية إلا أن الاقتصاد المصري يرتبط بالاقتصاد العالمي لاعتماده على الاستيراد لسد الفجوة في بعض السلع ومستلزمات الإنتاج. كما تأثرت سياسة التجارة الخارجية بالمراحل التاريخية للسياسة الاقتصادية. وفي ظل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والإصلاح فقد وضع برنامج متكامل وشامل لتحرير التجارة الخارجية تتمثل أهم أدواته في الإلغاء التدريجي للقيود غير الجمركية، استبدال القيود الكمية في إدارة الواردات بأدوات سعرية، تعديل هيكل التعريفة الجمركية على السلع المستوردة تدريجياً، إلغاء التفضيلات التي تمنح لبعض الجهات. كما اتجهت السياسة لمواصلة جهود تحرير التجارة الخارجية وتطوير نظم الرقابة النوعية على الواردات ، وتتجه سياسة التجارة الخارجية إلى إعادة تأهيل البنية الأساسية للتصدير والاندماج في التكتلات الدولية والتجمعات الإقليمية لتسهيل فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية المختلفة.

اتبع المغرب سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال تطبيق برامج التقويم الهيكلي والتي تم في إطارها الانضمام إلى اتفاقية القات والتوقيع على جولة أراغوي في العام 1994 واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 1995 ، كما صدر قانون التجارة الخارجية 1991 ، ومدونة الاستثمار 1994 ، والقانون البنكي 1993 ، وقانون حرية الأسعار والمنافسة 2000 ، والذي يهدف إلى تنظيم قواعد الخصخصة والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية والداخلية.

الباب الثاني

مؤشرات التحديث التقني للزراعة العربية

الباب الثاني

مؤشرات التحديث التقني للزراعة العربية

2-1 تمهيد :

المتتبع لمسيرة التطوير العلمي والتقني للزراعة العربية يلاحظ مدى إحجامها عن ارتياد كافة الآفاق البحثية والتطبيقية لتحديث الزراعة العربية والارتقاء بها ، فالزراعة العربية ما زالت تقليدية في الغالب الأعم من ممارساتها بالرغم من بعض التحديث الذي حدث في بعض جوانبها بوتيرة بطيئة للغاية دون القدرة على إحداث تغيير جوهري في تلك الممارسات .

والتحديث الزراعي في الوطن العربي ما زال محدوداً ومتواضعاً في تغطيته لمعظم احتياجات المحاصيل المختلفة والقطاعات البيئية المتعددة داخل القطر الواحد أو بين الأقطار المختلفة إلا في حدود معينة . ويعاب على مجهودات التحديث التقني للزراعة العربية عدم أخذها بمنهج مدروس ومنتظم لاستنباط التقانة ونقلها وتوطينها ، وبالتالي تعميمها لتحقيق الفوائد المرجوة والمتوقعة من تطبيق تلك التقانات المعتمدة .

ويقتصر التحديث التقني الزراعي العربي على بعض المجهودات والتقانات النمطية والمتمثلة في استخدام الآليات الزراعية والمخصبات والمبيدات الكيماوية مع بعض البذور المحسنة . وتعزى نمطية التقانة الزراعية العربية المستخدمة لافتقار معظم الدول العربية لأدنى مقومات التحديث الزراعي من البنية البشرية والمؤسسية والمالية المقتدرة لتوفير متطلبات التحديث الزراعي في الوطن العربي .

2-2 أساليب الزراعة والعمليات والمعاملات الزراعية :

تتسم الزراعة العربية في عمومها بالاعتماد على الأمطار واستخدام الوسائل البدائية المتوارثة . وتوجد بعض الأنماط الزراعية الحديثة التي تعتمد على وسائل الري الحديثة في نطاق محدود ، وتعتبر مصر إحدى الدول العربية القلائل التي تمارس النهج الحديث نسبيا في زراعتها المروية علماً بأن اعتمادها على الأمطار يكاد

جدول رقم (2-1)
نتائج تجارب الأسمدة المركبة في مشروع الرهد الزراعي
بالسودان للموسم 2000/1999 في الموسم 2001/2000

المحصول	الوحدة	2000/1999	2001/2000
القطن	قنطار/فدان	2.27	4
الذرة البيضاء	جوال/فدان	6.5	12
فول سوداني	جوال/فدان	8.5	25

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطـــري لتطـــورات التنمية الزراعية في السودان لعام 2001 .

جدول رقم (2-2)
نصيب الوحدة الأرضية من الأسمدة في السودان
لعام 1999/1998 - 2000/1999

السماد	1999/98	2000/1999
الأزوت	48	56
الفسفور	23	25.5
البوتاس	1.6	1.8

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة ، التقريـــر القطري لتطـــورات التنميـــة الزراعيـــة فـــي السودان لعام 2001 .

وقد تلاحظ في العام 2000/1999 انخفاض نسبة استخدام بعض الأسمدة عن المخطط بسبب انخفاض هطول الأمطار وعدم استخدامها في المناطق البعلية ، بالإضافة إلى زيادة وعى المزارعين واستخدام الأسمدة ومن التحاليل للتربة والنواحي الفنية الموصى بها واتجاه إعداد متزايدة من المزارعين الى استعمال السماد العضوي.

تعتمد مصر على استخدام الأسمدة بصورة كبيرة في زراعتها مما أدى إلى تطور مجمل الاستهلاك القومي من الأسمدة في مصر . ويقدر هذا الاستهلاك بنحو 3.77 مليون طن من الآزوت ، و 733 ألف طن من الفوسفات و 55 ألف طن من البوتاسيوم في المتوسط خلال الفترة 1996-1999 ، ويلاحظ ارتفاع الكميات المستهلكة من تلك الأسمدة في العام 1999 باستهلاك حوالي مليون طن من الآزوت ، ومليون طن من الفوسفات ، ونحو 116 ألف طن من البوتاسيوم . وقد قامت مصر بإنتاج بعض الأسمدة محلياً ، حيث بلغ إنتاج الآزوت ما يقارب 7.5 مليون طن والفوسفات حوالي 1.15 مليون طن بنهاية عام 1999 . من جانب آخر تعتمد مصر على استيراد الأسمدة البوتاسية من الخارج لعدم توفر الخامات اللازمة لتصنيعها محلياً .

هنالك حوالي 17 دولة عربية تقوم بإنتاج الأسمدة الآزوتية للاستخدام المحلي والصادر . وقد ارتفعت الكميات المصنعة من تلك الأسمدة من نحو 7.28 مليون طن في المتوسط خلال الفترة 93-1997 إلى نحو 17.6 مليون طن عام 1999 . وتعتبر مصر على رأس قائمة الدول المصنعة للأسمدة الآزوتية بإنتاج حوالي 8.1 مليون طن في العام 2000 تليها ليبيا بإنتاج حوالي 1.5 مليون طن ثم الكويت بحوالي 1.1 مليون طن ، حسب ما هو متاح من بيانات . أما في العام 1999 فقد كانت قطر في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث عظم الإنتاج فقد بلغ إنتاجها في ذلك العام نحو 3 مليون طن أي ما يعادل حوالي 17% من أجمالي الإنتاج العربي للأسمدة الآزوتية في العام 1999، جدول رقم (2-3) .

2-2-1-2 استخدام الجرارات والآليات الزراعية :

تستخدم الجرارات والآليات الزراعية في عمليات تأسيس المحصول وتحضيرات الأرض وتمهيد التربة وأجراء بعض العمليات الزراعية الأخرى مثل التسميد ووضع البذور في التربة ورش المبيدات والمياه بوسائل الري المحوري بالإضافة إلى عمليات الحصاد الآلي والتعبئة والنقل والترحيل وبقية الخدمات التي تحتاج إليها المزارع مثل فتح الطرق داخل المزرعة . والمعروف أن معظم الدول العربية تستورد احتياجاتها من الجرارات والآليات الزراعية وان بدأت بعضها في تصنيعها أو تجميعها محلياً .

جدول رقم (2-3)
إنتاج الأسمدة الازوتية في الوطن العربي الفترة 1993 - 2000

(الف طن أزوت صافي)

الدولة	متوسط الفترة 1993-1997	1999	2000
الأردن	591.41	510.07	409.00
الامارات	494.35	805.58	906.40
تونس	139.65	172.00	182.00
الجزائر	95.44	67.30	67.30
السعودية	231.26	260.52	260.52
سوريا	228.45	298.67	242.89
العراق	289.10	286.99	342.13
قطر	1653.62	3020.00	3641.42
الكويت	672.33	1202.16	1123.54
ليبيا	626.86	1569.41	1569.41
مصر	1885.40	7505.29	8123.84
المغرب	376.57	407.72	407.72
الجملة	7284.44	16106.71	17276.17

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

تعطى بيانات أعداد الجرارات والآلات الزراعية المستوردة المستخدمة في الزراعة العربية مؤشراً لمستوى التطوير التقني في مجال التحول الى استخدام الميكنة الزراعية والتقليل من استخدام الأيدي العاملة في الزراعة والذي يساهم نسبيا في زيادة كفاءة الأداء والارتقاء بمستوى وجودة العمليات الزراعية مما يؤدى الى زيادة مستوى الإنتاج الزراعي . وتدل البيانات المتاحة على زيادة عدد الجرارات الزراعية في الوطن العربي من حوالي 461.35 ألف في المتوسط للفترة 93-1997 إلى حوالي 509.8 ألف جرار في العام 1999 ، جدول رقم (2-4) .

وتعتبر سوريا الدولة العربية الأولى من حيث تواجد اكبر عدد من الجرارات الزراعية فيها إذ بلغ عدد الجرارات الزراعية في سوريا حوالي 95.6 ألف جرار وتليها الجزائر بنحو 92.27 ألف جرار ، ثم مصر بحوالي 86.25 ألف جرار ، ثم العراق بحوالي 56.36 ألف جرار ، وقد تلاحظ ثبات أعداد الجرارات الزراعية في اكثر الدول العربية بين العامين 1999 و 2000 ما عدا بعض الدول المحدودة والتي شهدت زيادة متواضعة في عدد الجرارات الزراعية بين هذين العامين .

يشير التقرير القطري للجزائر إلى ارتفاع إعداد الآليات الزراعية المعطلة لعدم توفر خدمات الصيانة اللازمة والتقرير يوضح كفاية هذه الآليات لتلبية احتياجات الزراعة الجزائرية في حالة إصلاحها وتقدير معدل استخدام الجرارات الزراعية بمعدل جرار زراعي واحد لكل 85 هكتار وحاصده لكل 400 هكتار . ويبين التقرير القطري للبنان اتساع استخدام الآليات الزراعية في حوالي 94% من أجمالي المساحة المزروعة في لبنان ، وتدل بيانات التقرير القطري لسوريا بان نصيب الجرار الزراعي أو القوة أقل من 50 حصان يعادل 153 هكتار تقريباً وأن نصيب الجرار ذي القوة 50 حصان فما فوق تنخفض إلى حوالي 76 هكتار بينما انخفضت المساحات القابلة للحراثة من 45 هكتار لكل محراث حديث إلى 29 هكتار .

2-2-2 البذور المحسنة :

يعتبر استخدام البذور المحسنة من التقانات المبشرة بزيادة الإنتاجية الهكتارية وبالتالي الإنتاج النهائي للزراعة العربية في القطاع المروى والمطري على السواء ، إلا أن إنتاج وتبنى إنتاج البذور المحسنة عملية معقدة وتحتاج إلى البرامج المنسقة لاستنباط تلك البذور وإكثارها وصيانتها من التدهور مع توفير كافة الضمانات للمحافظة على نقائها من الاختلاط مع بقية الأصناف الأخرى قليلة الإنتاجية ، أو متدنية الجودة.

جدول رقم (2-4)
عدد الجرارات الزراعية في بعض الدول العربية
خلال الفترة 1993 - 2000

العدد بالوحدة

السنوات / الدولة	متوسط الفترة 1997-1993	1998	1999	2000
الأردن	3776	3980	4150	4200
الإمارات	229	275	274	274
البحرين	15	10	12	12
تونس	36329	41800	44000	44348
الجزائر	93085	91731	92276	93300
جيبوتي	10	10	10	10
السعودية	9069	9792	9925	9925
السودان	10700	10993	11039	11856
سوريا	81528	93327	95649	97660
الصومال	1981	1955	1795	1798
العراق	45716	56365	56363	59512
عمان	1796	3083	3519	3956
فلسطين	5418	7551	7077	6668
قطر	68	82	82	66
الكويت	68	82	82	89
لبنان	5022	5763	8256	8256
ليبيا	36336	37586	39450	39733
مصر	83617	83006	86255	86255
المغرب	41900	46100	43226	43226
موريتانيا	62	120	96	115
اليمن	4632	4547	5954	6340
الجملة	461357	498158	509490	517599

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

وقد تلاحظ في الآونة الأخيرة خروج كثير من الدول العربية من عمليات إنتاج البذور الجيدة أو المحسنة وتركها للقطاع الخاص والذي لا يجد أي حافز مادي يشجعه على الاستثمار في ذلك النشاط ، وبالتالي فان معدل استخدام البذور المحسنة ضعيف في الزراعة العربية ويحتاج الى كثير من البذل والجهد لتطوير ذلك القطاع لأخذ موقعه المناسب في عملية تحديث الزراعة العربية .

ويشير التقرير القطري للجزائر بأن المساحة المخصصة لإنتاج البذور المحسنة في العامين 1999 و 2000 قد بلغت حوالي 102 ألف هكتار منها حوالي 38.5 ألف هكتار لإنتاج بذور الأساس للمحافظة على الأصناف المستلمة من طرف المزارعين بينما تم تخصيص نحو 63.5 ألف هكتار لإنتاج البذور العادية ذات المردود العالي . وتبلغ الأصناف المفيدة من الحبوب 50 صنفاً والأصناف المستعملة في الدورات الزراعية 15 صنفاً .

أما لبنان فتستورد البذور المحسنة ولا تنتج إلا كمية محدودة منها بالطرق التقليدية ، وينحصر إنتاج البذور المحسنة في نطاق التجارب البحثية والتي لم تعمم نتائجها بعد . وفي السودان فإن استخدام البذور المحسنة يتم بنسبة 100% للقطن وبنسبة 95% للذرة في المشاريع المروية . وقد بدأت الشركة العربية السودانية في إنتاج وإكثار البذور الخاصة بعدد من المحاصيل الحقلية وأهمها الذرة والفول السوداني في مناطق الزراعة المروية والمطرية .

أما في سوريا فتقوم مؤسسة إكثار البذار بتوزيع وتغطية احتياجات المزارعين من البذور لزراعة القطن ، القمح ، الشعير ، البطاطس ، العدس ، الحمص ، الفول ، الذرة الصفراء ، فول الصويا ، عباد الشمس والشوندر السكري، حيث تقوم بتكملة العجز في بعضها كما هو في حالة البطاطس وتصدير بعضها كما هو في حالة القمح .

وفى مصر تم استبدال أصناف محصول الأرز القديمة بالأصناف الجديدة وتحتل مصر المرتبة الأولى عالمياً من حيث ارتفاع متوسط الإنتاجية الهكتارية ، حيث تمكنت من الحصول على حوالي 8.42 طن للهكتار في العام 1998 . كما تمكنت مصر أيضاً من استنباط مجموعة من الأصناف المهجنة لمحصول الذرة الشامية عالية الإنتاج ومقاومة للأمراض وهى مبكرة النضج ومتجانسة النباتات ، وقد أعطت حوالي 7.06 طن للهكتار في العام 1998 .

أما في المغرب فقد تم تخصيص مساحة 490 هكتار يتم الإنتاج فيها في حدود 45% بالري لإكثار البذور المحسنة وقد بلغ الإنتاج الإجمالي لبذور ما قبل الأساس

حوالي 9200 قنطار استخرج منها 5.08 ألف قنطار لإنتاج البذور المعتمدة . أما في قطر فإن نسبة البذور المحسنة المستخدمة في الزراعة تبلغ حوالي 100% . كما أمكن في اليمن إنتاج أصناف ملائمة للظروف المحلية ومقاومة للجفاف والأمراض والآفات.

2-2-3 التقانات الحيوية :

أشارت التقارير القطرية إلى أن التطور التقني الزراعي الحديث في الوطن العربي ما زال في بداياته وأن هنالك تفاوتاً كبيراً في مستوى استخدام التقنيات الحيوية في الزراعة بين الأقطار العربية المختلفة .

هذا وقد ركزت معظم الدول العربية على استخدام تقنيات زراعة الأنسجة والمكافحة الحيوية والتسميد الحيوي كمدخل للاستفادة من هذه التقنيات لتطوير الإنتاج والمحافظة على البيئة ، وذلك حسب ما هو متاح للقطر المعنى من مقدرة تمويله وكوادر فنية وحسب السياسات الزراعية المخطط لها .

في المملكة الأردنية هنالك بحوث جارية وبعض التطبيقات في مجال الزراعة النسيجية والمكافحة الحيوية التقليدية للأمراض والآفات ، كما تستخدم البصمة الوراثية في تعريف السلالات المحلية للنباتات . ويوجد مختبر لزراعة الأنسجة بوزارة الزراعة كما أن هناك مختبرات مماثلة في الجامعات المختلفة . ومن أهم مجالات الاهتمام إكثار النخيل عن طريق الزراعة النسيجية ، أما المشاكل والمعوقات فتتلخص في عدم توافر مستلزمات ومدخلات البحث في التقانة الحيوية وتكلفتها العالية عند استيرادها من الخارج ، كما أن هناك نقص شديد في الكوادر البشرية المؤهلة .

وفي سوريا تتركز الأبحاث في مجال التقانة الحيوية النباتية على زراعة الأنسجة خصوصاً بتطبيقها على اللوزيات ، والتفاح ، ونباتات الزينة والنخيل والحمضيات والموز . وأهم والمؤسسات العاملة في هذا المجال هي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والجامعات بالإضافة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة (إيكاردا) الذي يتواجد مقره الرئيسي في سوريا . أما المشاكل والمعوقات فتنحصر في عدم توفر مستلزمات التقانة وتكلفتها العالية والكوادر المدربة وغياب السياسات الزراعية ذات الصلة بالتقانة الحيوية .

وتعتبر زراعة الأنسجة في سلطنة عمان هي الأساس في بحوث وتطبيقات التقانة الحيوية ، حيث ينصب الاهتمام على مجالات إكثار نخيل التمر وشتلات الموز بهذه الطريقة في مرحلة التقويم الحقلي ، وتشمل المؤسسات المهتمة بهذا المجال وزارة

الزراعة وديوان البلاط السلطاني وكلية الزراعة بجامعة السلطان قابوس . وتشكل صعوبة الحصول على مستلزمات البحث وندرة الكوادر البشرية المؤهلة ، وصعوبة التمويل ، المعوقات الأساسية للبحث العلمي في مجال التقانة الحيوية النباتية .

وفي فلسطين تعتبر زراعة الأنسجة والمكافحة الحيوية للآفات هي التقانات المستخدمة في المؤسسات التي تضم وزارة الزراعة والجامعات المختلفة . وتتلخص المشاكل في عدم التنسيق بين الباحثين في الجامعات والمعاهد البحثية ، وعدم توفر التمويل والكوادر البشرية بالإضافة للنقص في المعلومات الخاصة بالتقانة الحيوية النباتية.

أما في دولة قطر فتعتبر بحوث التقانة الحيوية في بداياتها ، وقد أنشئ مختبر لزراعة الأنسجة بإدارة البحوث الزراعية والمائية . وتتركز البحوث في هذا المختبر الناشئ في إكثار نخيل التمر . وتتلخص المشاكل في غياب الاهتمام بهذا المجال ضمن السياسات الزراعية والخطط التنموية وعدم استقرار الخبرات العاملة في مجال التقانة الحيوية النباتية وشح التمويل .

في دولة الكويت تم تطبيق زراعة الأنسجة في مجال إكثار النخيل والبطاطس الخالية من الأمراض . كما تستخدم هذه الطريقة في إنتاج الباذنجان والطماطم وإكثار النباتات البرية. وتنحصر البحوث حول هذه المجالات في معهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يهتم بالجوانب الخاصة باستخدام تقانة الهندسة الوراثية وإعادة تركيب الحمض النووي في معالجة مشكلة تحمل الملوحة ، وتعتبر المشاكل المؤسسية والتنظيمية والتمويلية وقلة الكوادر البشرية من أهم المعوقات في سبيل تطور العمل في هذا المجال بدولة الكويت .

تعتبر جمهورية مصر العربية متقدمة نسبيا في مجالات التقانة الحيوية الزراعية، حيث اتبعت أحدث الطرق في مجال تشخيص ومتابعة الأمراض الوبائية اعتماداً على تقنيات البيولوجيا الجزيئية ، بالإضافة إلى زراعة الأنسجة . والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال تشمل المؤسسات والشركات والمعامل الخاصة ، معامل زراعة الأنسجة بوزارة الزراعة ، والمعمل المركزي لأبحاث وتطوير نخيل البلح ، وحدة بحوث زراعة الأنسجة (جامعة عين شمس) ، معمل التكنولوجيا الحيوية (جامعة القاهرة) ، مركز بحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا (جامعة عين شمس) ، معمل الوراثة السيتولوجيه (جامعة عين شمس) ، مركز البحوث الزراعية ، المركز القومي للبحوث ، مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ، وغيرها . وتتمثل

المشاكل والمعوقات التي تواجه تطوير هذه التقانات في الاعتماد على بعض الأجهزة المعملية المستوردة من الخارج وبعض مستلزمات الإنتاج وبعض تجهيزات الصوب مع نقص الاعتمادات والتمويل لذلك ، وعدم التنسيق بين المعامل البحثية ونقص الكوادر المدربة وعدم توفر التمويل الكافي وقلة الوعي العام بأهمية التقانة الحيوية .

في المملكة المغربية تطور استخدام التقانة الحيوية في السنوات الأخيرة حيث كانت البداية في عام 1982 وذلك بإدخال الزراعة النسيجية ، كما أن هنالك بعض المجهودات في مجال استخدام البصمات الجينية والمكافحة الحيوية . والمؤسسات العاملة في هذا المجال تضم المعهد الوطني للبحث الزراعي والمركز الوطني لقصب السكر وكلية العلوم بفاس ومكناس والمركز الوطني للبحوث الغابوية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة . وتتلخص المشاكل والمعوقات في عدم توفر التجهيزات والمستلزمات الضرورية للتقانة الحيوية ووجود مشاكل تمويلية وعدم توفر الكوادر ، ثم غياب الجهود الحكومية وانخفاض الوعي العام بين المواطنين بفوائد التقانة الحيوية الزراعية .

وفي اليمن تنحصر التقانة الحيوية المستخدمة في مجال إنتاج المخصبات الحيوية بهدف التقليل من استخدام الأسمدة الكيميائية الآزوتية . والمؤسسات العاملة في هذا المجال تنحصر في فرع هيئة البحوث الزراعية لأبحاث المرتفعات الشمالية . وتشمل المشاكل والمعوقات عدم توفر مستلزمات التقانة الحيوية ، عدم توفر الوعي العام بالتقانة الحيوية ، قصور الجهود الإرشادية ، والسياسات الزراعية ذات الصلة ونقص في الكوادر المدربة .

وبصفة عامة يمكن القول أن مجالات البحث العلمي بالدول العربية في مجال التقانة الحيوية النباتية تكاد تنحصر فيما يلي :

أولاً : في مجال زراعة الأنسجة حيث يوجد اهتمام كبير فيما يخص إكثار النخيل ، ثم يلي ذلك الخضر مثل البطاطس والباذنجان والطماطم ثم الفاكهة مثل اللوزيات والحمضيات والفراولة .

ثانياً : في مجال الهندسة الوراثية حيث لا يزال الاهتمام محدوداً للغاية ، وبعض الدول التي لها بعض الأنشطة في هذا الخصوص تستخدم هذه التقنية في مجال البصمة الوراثية ، ولكن هناك محاولات جادة في جمهورية مصر العربية للتوسع في بحوث وتطبيقات التقانات الحيوية الحديثة بما في ذلك الهندسة الوراثية . وتأتي مشاكل تحمل الملوحة

والجفاف والحرارة ضمن أولويات البحث في هذا المجال خصوصاً في مجال القمح والشعير .

2-2-3-1 التحسين الوراثي النباتي والحيواني :

تعتمد الأردن على الأصناف المحسنة من التقاوي والسلالات الحيوانية المستوردة وعلى المصادر الخارجية المتخصصة في استنباط تلك الأصناف والسلالات ، إلا أنها قامت بإنشاء مختبر للأنسجة النباتية في العام 1995 كنواة للتجارب الزراعية لإنتاج محاصيل التفاح ، الحمضيات ، العنب ، النخيل والبطاطا . كما أنها تستخدم تقنية التطفير في تحسين الخصائص الإنتاجية في الزيتون والعدس باستخدام أشعة جاما ، بجانب هذه التقنيات تستخدم الأردن الوسائل النمطية لتحسين الإنتاج الحيواني كاستخدام وسائل التلقيح الاصطناعي للأبقار البلدية وأغنام العواسي والماعز الشامي ومن خلال عمليات الانتخاب وإنتاج الذكور المحسنة وتوزيعها واستخدام الهرمونات لزيادة إنتاج التوائم وتنظيم الشيوع .

ينحصر استخدام التقانة الحيوية في التحسين الوراثي النباتي والحيواني في السودان في نطاق ضيق للغاية حيث ينحصر أصلا في زراعة الأنسجة في محاصيل الموز، البطاطس ، النخيل والحمضيات . ولا يتعدى استخدام التقانة الحيوية المستويات التجريبية والإنتاجية ذات السعات الصغيرة بسبب الافتقار الى الأجهزة اللازمة ، الكوادر المؤهلة والإمكانات المالية . وتعمل هيئة البحوث الزراعية ، جامعة الجزيرة وبعض الشركات الزراعية الخاصة بصورة محدودة في إنتاج شتول بعض النباتات بواسطة زراعة الأنسجة . أما التحسين الوراثي الحيواني فيجرى بالنظم والوسائل النمطية الخاصة بالانتخاب والتلقيح الاصطناعي كما هو حادث في المملكة الأردنية.

تقوم سوريا كغيرها من الدول العربية بتحسين الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية باستعمال أساليب الانتخاب والتلقيح الاصطناعي إلى جانب الدخول في مجال زراعة الأنسجة لإنتاج أغراس خالية من الفيروسات . وقد أمكن إنتاج عدد من الأبقار والماعز والأغنام بطريقة الانتخاب تضمنت 240 رأس من الأبقار الشامية 975 رأس من الماعز الشامي ، 1267 رأس من الأغنام العواسي وغيرها .

وقد استخدمت الهندسة الوراثية في مصر لإنتاج شتلات وفسائل خالية من الأمراض الكامنة والفيروسات في محاصيل البطاطس ، الموز ، حيث تستخدم زراعة الموز اكثر من 95% من شتول زراعة الأنسجة الخالية من الفيروسات ، وما زال

التطبيق على بقية المحاصيل في مرحلة التجريب على مساحات صغيرة في الأراضي الزراعية ، و داخل المعامل والمراكز البحثية .

2-2-3-2 استخدام التقانة الحيوية في مجال تشخيص الأمراض النباتية والحيوانية :

تتبع الدول العربية الوسائل النمطية في تشخيص الأمراض النباتية والحيوانية والتي تتمثل في الزيارات الميدانية والفحوصات المختبرية وتشخيص العينات الفطرية الفيروسية وقد تطورت بعض وسائل التشخيص باستعمال إمكانيات التحليل الطيفي والسيرولوجي والبكتريولوجي ، واستخدام نظم التطعيم الوقائي ضد الأمراض الوبائية.

هذا تعتبر مصر رائدة في مجال استخدام التقانات الحديثة لتشخيص الأمراض النباتية والحيوانية . ففي معهد بحوث أمراض النبات والذي يضم 16 قسماً ومعملين متخصصين وهما معمل البصمة الوراثية ووحدة المعمل المركزي ، تشتمل هذه الأقسام على العديد من الأجهزة العلمية الحديثة لتشخيص أمراض النبات ولأجراء الدراسات والتحاليل الكيميائية . وفيما يلي تعريف مبسط لبعض هذه الوسائل :

أ- في مجال التخصيص السريع وتعريف المسببات المرضية :

- النظام البيولوجي Biology system ويستخدم لمعرفة المسببات البكتيرية للمرض .
- جهاز المجهر المتوهج (Fluorescence microscope with camera) والذي يستخدم في تشخيص الإصابة بالأمراض ويعتمد على التعامل بين المواد الكاشفة والمسبب للمرض وغيرها .

ب- في مجال المقاومة المتكاملة للأمراض النباتية ، وتشمل :

- التنبؤ بحدوث الأمراض النباتية باستخدام وسائل الرصد الجوى المتطور وبرامج الكمبيوتر المتوافقة مع الظروف البيئية السائدة .
- استخدام البدائل الحيوية والآمنة للمبيدات .
- رصد الأثر المتبقي للمبيدات على المنتجات الزراعية .

ج- في مجال تشخيص الأمراض الحيوانية بإدخال عدد من الاختبارات السيرولوجية المساعدة في مجال البروسيلا وإدخال نظام للتحقين للعجلات واختبار الحساسية بالجلد ولسرعة الكشف عن الحيوانات الإيجابية . ويجوى

تطبيق هذه الطريقة الأخيرة على نطاق واسع في تجمعات الأغنام والماعز في المناطق البرية بالإضافة إلى استعمال العديد من الأساليب النمطية الأخرى في مجال الكشف عن الأمراض النباتية والحيوانية والتي يجري تعميمها على نطاق واسع في الزراعة المصرية .

2-2-3-1 مكافحة الآفات :

كما ذكر آنفاً تقوم الدول العربية بتشخيص ومراقبة الآفات الزراعية والحيوانية واستخدام أسلوب المكافحة المتكاملة بالتقليل من استعمال المبيدات الكيميائية والاعتماد على وسائل المكافحة الميكانيكية والحيوية .

وقد اشتركت العديد من الهيئات والوكالات الدولية مع الجهد الوطني في تبني ونقل وتوطين أسلوب المكافحة المتكاملة شملت المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر والفاكهة والعديد من الآفات النباتية . ومن بين هذه الوسائل استخدام تقانة الحشرة العقيمة بالطاقة النووية لمكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط بالأردن والمصائد الفرمونيه ، إضافة إلى استخدام الأعداء الحيوية من الحشرات المحلية والمستوردة .

2-2-4 التقانات المتطورة في الري :

يقدر المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة الكمية المتاحة من الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بنحو 338 مليار متر مكعب سنوياً . ويتوقع ارتفاع العجز السنوي من نحو 30 مليار متر مكعب في عام 2000 إلى نحو 282 مليار متر مكعب في عام 2030 وبذلك يتوقع أن يكون نصيب الفرد في حدود 1000 متر مكعب في الوطن العربي مقابل 28.3 ألف متر مكعب في أمريكا اللاتينية ونحو 17.5 ألف متر مكعب في أمريكا الشمالية ، و 5.1 ألف متر مكعب في أفريقيا و 4.1 ألف متر مكعب في أوروبا و 3.3 ألف متر مكعب في آسيا .

تعاني إستخدامات مياه الري في الزراعة العربية في الوقت الراهن من ارتفاع نسبة الفاقد في جميع مراحل استعمالاتها ، نظراً لانخفاض كفاءة الاستخدام بسبب ضعف إجراءات تجميع وتخزين مياه الأنهار والوديان وتقليل الفاقد داخل القنوات ، حيث يتطلب الأمر إنشاء المزيد من السدود لضبط مياه الفيضان وتخزينها . وقد قدرت كمية المياه الإضافية التي يمكن توفيرها من المياه السطحية بعد إستخدام هذه التقنيات بنحو 107 مليار متر مكعب بحلول عام 2000 .

هذا وقد فاقم استعمال الوسائل البدائية في سحب المياه من مصادرها وتوجيهها إلى مواقع الحاجة إليها إلى انخفاض كفاءة الري بصورة واضحة في معظم الدول العربية . ويعتبر استعمال القنوات الترابية السائدة في الدول العربية سبباً رئيسياً في فقد نسبة عالية من المياه أما عن طريق تسربها إلى باطن الأرض أو لتعريضها إلى التبخر نتيجة اتساع سطح القنوات المكشوفة وقد بدأت بعض الدول العربية في استخدام القنوات الأسمنتية والأنابيب المغلقة لنقل وتوزيع المياه . كما أن إضافة المياه إلى المحصول عشوائياً دون أي اعتبار للمقننات المائية الموصى بها حسب البحوث والتجارب الزراعية وعدم تسوية الأرض باستخدام التقنيات الحديثة قد ساعد في هذا الهدر الضار للمياه في الأقطار العربية .

ولتجاوز هذه الفجوة المائية الماثلة تعمل الدول العربية على ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وذلك بتطوير السياسات المائية لترشيد استخدام المياه عن طريق العديد من الأساليب والتي تشمل رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه ، رفع كفاءة الري الحقلي ، تغيير التركيبة المحصولية ، تطوير نظم الري ، استنباط سلالات وأصناف جديدة أقل استهلاكاً من المياه ، قصيرة العمَر وعالية الإنتاجية . ويجيء على رأس هذه الأساليب الحديثة التي أدخلت في الوطن العربي انتشار أسلوب الري بالتنقيط في محاصيل الخضر والتي غطت مساحة 350 ألف دونم في الأردن المعروف بقلة المياه المتاحة للري ، هذا إلى جانب استخدام وسائل الري المحوري بالرشاشات المتحركة لري محاصيل الحبوب والأعلاف والتي أصبحت منتشرة في معظم دول الخليج العربي نظراً لما تعانيه من محدودية في كميات المياه المتاحة للري .

2-3 برامج ومشروعات التطوير والتحديث الزراعي في الوطن العربي :

تبذل الدول العربية العديد من الجهود المتلاحقة لتطوير وتحديث الأساليب الزراعية في الوطن العربي . والتي يجيء على رأسها ترشيد استخدامات المياه . وقد تبنت الحكومة السورية خطة عاجلة على مدى أربعة سنوات لتقدير استخدامات المياه حسب الأحواض والمحاصيل وتشجيع إقامة مشروعات الري الجماعي . وتعتمد هذه الخطة على الوصول إلى معايير فنية واقتصادية لاستنباط طرق وتقانات ري مناسبة للظروف المحلية وآلية مناسبة لنقل نتائج البحوث الى المستفيدين منها .

أما في المغرب فتشمل البرامج والمشروعات الخاصة بتطوير وتحديث الزراعة العربية مشروع استدامة الموارد المائية بالمغرب والذي يمول عن طريق المعونات الخارجية منذ عام 1995 على مدى ستة سنوات بهدف تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه ، حماية الموارد المائية ، إقامة محطة لاستعادة المخلفات الكيميائية من مياه المدابغ ، تشييد محطة لعلاج وإعادة استخدام المياه المنعدمة .

وتقوم الحكومة اليمنية بتنفيذ نحو 59 مشروعاً زراعياً بغرض تطوير الزراعة في اليمن تشمل مشاريع للري والسدود تقوية وتطوير البحوث الزراعية والذي يهدف أساساً إلى تحسين السلالات ودعم البرنامج اليمني للشبكة الآسيوية للحبوب .

2-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه نقل وتوطين التقانات الزراعية في الوطن العربي:

أ- المشاكل والمعوقات الفنية :

* عدم إجراء تحليلات التربة بصفة منتظمة لتحديد محتوياتها من العناصر الغذائية .
* عدم الاستفادة الكاملة من مياه الأمطار عن طريق تجميعها في خزانات أرضية لإعطاء ريات تكميلية وعدم فتح مصارف مياه الأمطار في الأراضي الغدقة (المتأثرة بالملوحة) .
* ضآلة السعة المزرعية - حيث يقدر متوسط الحيازة من الأراضي الزراعية بأقل من 2 فدان (أقل من هكتار) والتي تنخفض إلى أقل من فدان في حوالي 50% من جملة الحيازات في مصر ، كما أن التفتت الحيازي بسبب الإرث عرقل الكثير من جهود التنمية خاصة في مجال تطبيق الميكنة الزراعية ، وتقانات تطوير الري .
* استخدام أسلوب الري بالغمر التقليدي الشائع في معظم الدول العربية مسؤول عن تدهور خصوبة التربة .
* الاختلال الظاهر في توزيع هيكل قوة العمل وحدوث العجز الواضح في العمالة الفنية والحرفية اللازمة لتطور تبنى التقانة في القطاع الزراعي.

ب- المشاكل والمعوقات البشرية :

- الافتقار الى صيغ التعاون والتنسيق بين الأجهزة والمنظمات التدريبية الحكومية ، والاعتماد على أسلوب المحاضرات والذي لا يكسب المتدرب آي مهارات لتحسين أدائه .
- غياب المفاهيم العلمية لدى الكثير من المسؤولين عن أجهزة التدريب في الوطن العربي .
- قصور التمويل عن تغطية احتياجات تنفيذ النشاط التدريبي .
- هجرة المتدربين الذين يحققون مستوى عال من المهارة بعد التدريب ، وترك عملهم للعمل بجهات أخرى .
- ضعف خبرات الجهاز الإرشادي الميداني وضعف وسائل الاتصال والتنسيق بين الأجهزة البحثية والإرشادية الزراعية .
- قلة الاختصاصيين في بعض مجالات التقانة المتطورة وعدم متابعة كل جديد ومتطور .
- قلة الأيدي العاملة المحلية المدربة والماهرة في استخدامات التقانات الحديثة .
- جهل كثير من المزارعين بالمعلومات الأساسية حول كيفية استخدام التقانات الحديثة ومدخلات الإنتاج الحديثة .

ج- المعوقات المالية :

- ارتفاع مستلزمات الإنتاج والاعتماد على الاستيراد وتأثر أسعارها بالتقلبات العالمية .
- عدم وجود مخصصات كافية لاستيراد التقانات الزراعية الحديثة وصعوبة توفير قطع الغيار اللازمة وتقديم خدمات الصيانة الضرورية للحفاظ على استمرار الأداء لتلك التقانات .
- قلة المخصصات المالية اللازمة لتوفير التجهيزات اللازمة لإجراء البحوث والتجارب والدراسات في مجالات التقانات الحديثة .

د- المشاكل والمعوقات المؤسسية :

- ضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص مما يسبب بعض الصعوبات في ضبط عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق للمنتجات الزراعية .
- الازدواجية والتداخل في مهام وصلاحيات بعض المؤسسات والأجهزة المعنية بالإنتاج الزراعي وتعدد تلك الأجهزة مما يتسبب في تشتت وهدر الطاقات والجهود والإمكانات .
- عدم وجود التنسيق الكامل بين الأجهزة المختلفة في القطاع الزراعي بكافة قطاعاته ومراحل إنتاجه مما يؤدى إلى استنزاف وسوء استخدام للموارد الطبيعية المحدودة وينعكس سلباً على تصدير واستيراد المنتجات الزراعية.

الباب الثالث

مـــؤشرات تطـــور أداء القطـــاع الزراعي في الوطن العربي

الباب الثالث

مؤشرات تطور أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي

3-1 تمهيد :

يستعرض هذا الباب موقف الأداء الزراعي في الوطن العربي وفق أهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية الكلية والزراعية . ولعل أهم ما يتضح من تلك المؤشرات الاتجاه المتناقص في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية للحبوب وأهمها القمح في عدد كبير من البلدان العربية في العام 2000 مقارنة بالعام السابق نظراً للأحوال المناخية غير المواتية .

وربما انعكس ذلك أيضاً على مؤشرات الناتج المحلى الزراعي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية مثل الموازين التجارية وموازين السلع الغذائية ، حيث تأثر مستوى الناتج المحلى الزراعي في الوطن العربي بتدني مستوى الإنتاج لمحاصيل الحبوب في معظم الدول العربية وبخاصة تلك التي تعد أكثر اعتماداً على الزراعة المطرية .

3-2 قاعدة الموارد الطبيعية واستخداماتها :

يتوقف أداء القطاع الزراعي بطبيعة الحال على مجموعة من العوامل التي يأتي في مقدمتها التطورات الكمية والنوعية في قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية . ففيما يتعلق بالموارد الأرضية فمن المعلوم أن الرقعة الجغرافية للوطن العربي تمتد عبر مساحات شاسعة من الأراضي تقدر بحوالي 1406 مليون هكتار ، وتقدر الرقعة المستخدمة للزراعة بحوالي 65 مليون هكتار تقريباً في العامين 1999 و 2000 دون تغير ملحوظ . وكانت مساحة المحاصيل الموسمية المروية حوالي 10.28 مليون هكتار في العام 1999 ، انخفضت قليلاً إلى حوالي 9.5 مليون هكتار في العام 2000 . أما الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية المطرية فقد شهدت ارتفاعاً محدوداً خلال هذين العامين ، حيث ارتفعت من نحو 32 مليون هكتار إلى نحو 33 مليون هكتار وهى بذلك توازى ثلاث أمثال المساحة المروية للمحاصيل الموسمية ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (3-1) ، (3-2) .

جدول رقم (3-1)
استخدام الأراضـــي في الوطن العربي عام 1999

المساحة : بالألف هكتار
عدد السكان : بالألف نسمة

الدولـــة	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
		المطرية	المروية			
الأردن	150.48	15.78	42.23	191.51	130.91	7000.00
الإمارات	172.86	-	57.11	-	30.96	-
البحرين	3.21	-	0.99	1.31	-	-
تونس	2224.00	1790.40	214.30	1011.20	648.40	4511.90
الجزائر	519.00	3722.00	310.00	3676.00	4196.00	34420.00
جيبوتي	-	0.40	-	-	6.00	200.00
السعودية	151.00	-	1070.00	3748.00	2700.00	170000.00
السودان	338.10	14306.61	1091.01	682.08	64359.96	39480.00
سوريا	801.00	2687.00	1052.00	962.00	546.00	8265.00
الصومال	22.88	990.72	92.66	-	9040.00	43000.00
العراق	268.50	1367.50	2181.75	2654.25	478.50	30.25
عمان	63.65	-	13.40	-	-	-
فلسطين	112.40	33.80	15.00	-	26.00	69.00
قطر	2.70	-	7.30	13.42	0.40	-
الكويت	4.45	-	2.14	-	-	136.22
لبنان	135.80	73.70	53.90	-	80.00	60.00
ليبيا	420.71	549.36	602.91	N.A	753.50	12712.00
مصر	605.42	104.03	2586.66	-	-	-
المغرب	769.80	5739.80	460.00	2397.50	9100.00	21000.00
موريتانيا	5.50	198.44	21.79	N.A	43.70	14.50
اليمن	187.74	528.64	416.53	535.95	1600.00	2000.00
الجملة	6959.20	32108.18	10291.68	15873.22	93740.33	342898.87

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصـــاءات الزراعيـــة العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

جدول رقم (3-2)
استخدام الأراضـي في الوطن العربي عام 2000

المساحة : بالألف هكتار
عدد السكان : بالألف نسمة

الدولـــة	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
		المطرية	المروية			
الأردن	157.2	47.23	47.26	148.31	130.91	7000
الإمارات	172.86	-	59.78	-	30.96	-
البحرين	3.2	-	0.91	1.32	-	-
تونس	2255.58	1922.93	175.34	918.33	653.9	4561.03
الجزائر	529	3870	306	3521	4223	2984
جيبوتي	-	0.41	-	-	6	200
السعودية	193	-	924	3870	2700	170000
السودان	420	15888.6	952.98	630	64359.96	39480
سوريا	819.9	2652	1074.4	806	556	8359
الصومال	23.14	972.42	96.03	-	9040	43000
العراق	268.5	675	1634.75	2654.25	478.5	30.25
عمان	63.65	-	12.74	-	-	-
فلسطين	125.2	51.7	14.9	-	26	69
قطر	3.22	-	8.17	11.2	0.4	-
الكويت	1.59	-	3.54	-	-	136.22
لبنان	152.96	79.85	54.91	-	80	60
ليبيا	420.71	549.36	662.79	N.A	753.5	12712
مصر	604.66	103.14	2581.94	-	-	-
المغرب	783.2	5470.4	455	2137.8	9100	21000
موريتانيا	5.00	194.31	16.58	N.A	43	14.8
اليمن	194	531	418	525.41	1600	2000
الجملة	7196.57	33008.35	9500.02	15223.62	93782.13	311606.30

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيـــة العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

ومن الملاحظ أن الوطن العربي لا يزال يعاني من ضخامة المساحة المتروكة والتي تقدر بحوالي 15 مليون هكتار وهى تمثل نصف مساحة الأراضي المطرية الموسمية وتفوق مساحة الأراضي المروية .

وبالإضافة إلى المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية المتروكة والتي يمكن استخدامها كمراعى طبيعية خلال فترات عدم استخدامها للزراعة ، فإن المساحات التي تصنفها الدول كمساحات للمراعى الطبيعية في الوطن العربي تقدر بحوالي 312 مليون هكتار ، إلى جانب أراضي الغابات الطبيعية والمقدرة بحوالي 93.8 مليون هكتار في العام 2000 . وتعتبر أراضي المراعي والغابات الامتداد الطبيعي للتوسع في الأراضي الزراعية مستقبلاً والممول الرئيسي لتقديم الغذاء للثروة الحيوانية الموجودة في الوطن العربي .

وأما بالنسبة للموارد المائية فتقدر جملة كميات المياه المتوفرة من المصادر السطحية في الوطن العربي بحوالي 205 مليار متر مكعب سنوياً ، كما تقدر كمية المياه المستغلة من المصادر الجوفية بحوالي 35 مليار متر مكعب سنوياً . وبالنسبة للأمطار فيقدر نصيب المنطقة من الهطول المطري في المتوسط بحوالي 2282 مليار متر مكعباً سنوياً . وتقوم العديد من الدول العربية بدعم الاستثمارات المخصصة للاستفادة من هذه المياه المحدودة إلى جانب معالجة مياه الصرف ، وتحلية مياه البحر لإعادة استخدامها في مجالات الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري للشرب وغيره من المتطلبات . وتقدر هذه الكميات من المصادر غير التقليدية بنحو 7.5 مليار متر مكعب .

ولعل من أهم التطورات في عام 2000 فيما يتعلق بالموارد المائية باعتبارها أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي ومن ثم للأداء العام لهذا القطاع ، وهو تواصل حالة الجفاف التي سادت معظم أجزاء الوطن العربي ، حيث كانت معدلات الهطول المطري في بعض الدول أدنى بكثير من معدلاتها المتوسطة وفي دول أخرى كانت أدنى من معدلاتها في عام 1999 والتي كانت معدلات منخفضة أصلاً .

3-3 مؤشرات تطور الإنتاج :

3-3-1 على مستوى المنتجات النباتية :

تتكون المنتجات الزراعية النباتية في الوطن العربي بصفة أساسية من الحاصلات الرئيسية للحبوب ، البذور الزيتية ، الأعلاف الخضراء ، الخضر والبقوليات ،

بالإضافة إلى عدد من الحاصلات الزراعية الأخرى وأهمها المحاصيل السكرية ، الفاكهة والألياف والتبغ .

3-3-1-1 الحبوب :

تعتبر الحبوب من أهم الحاصلات العربية وهى تحتل المركز الأول من حيث المساحة المزروعة من الحاصلات في الدول العربية ، حيث احتلت مساحة تقدر بحوالي 27.7 مليون هكتار في عام 1999 وارتفعت إلى حوالي 29.9 مليون هكتار في عام 2000 أي بما يوازي أكثر من 70% من إجمالي المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية خلال الفترة 1993-2000 . وقد تلاحظ أن تطور زراعة الحاصلات من الحبوب قد حافظ على مستواه خلال الفترة المذكورة .

ونظراً لانخفاض الإنتاجية لمجموعة الحبوب من حوالي 1.44 طن للهكتار في العام 1999 إلى حوالي 1.28 طن للهكتار في العام 2000 أي بحوالي 11% بين العامين ، انخفضت مجمل الكميات المنتجة من تلك الحبوب من حوالي 40.02 مليون طن الى حوالي 38.46 مليون طن لنفس الفترة ، وكان انخفاض الإنتاج أشد وطأة في بعض الدول التي تعتمد على الأمطار بصفة أساسية في زراعة الحبوب كما هو الحال في المغرب ، جدول رقم (3-3) .

تعتبر مصر أكبر دولة منتجة للحبوب في العالم العربي وما زالت تدأب دوماً على زيادة إنتاجها من تلك الحاصلات ، حيث ارتفع إنتاجها من الحبوب من نحو 16.5 مليون طن في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 إلى نحو 19.375 مليون طن في العام 1999 وإلى حوالي 20.081 مليون طن في العام 2000 ، مسجلة زيادة في إنتاجها من الحبوب بحوالي 20% عن مستواها خلال الفترة 1993-1997 وبنسبة 3.6% بين العامين الأخيرين .

وبذلك يمثل الإنتاج المصري من الحبوب حوالي 58% من إجمالي الإنتاج العربي للحبوب في العام 2000 ، يليها من حيث الأهمية المحصولية لإنتاج الحبوب سوريا والتي استطاعت زيادة إنتاجها من حوالي 3.3 مليون طن إلى 3.52 مليون طن بين العامين 1999 و 2000 ، ثم السودان الذي حافظ على نفس مستواه الإنتاجي تقريباً والذي يقدر بحوالي 3.1 مليون طن لنفس الفترة ، ثم العراق في حدود 2.4 مليون طن بينما تراجع إنتاج المغرب من حوالي 3.83 إلى 1.99 مليون طن . أما السعودية فقد انخفض إنتاجها من نحو 2.46 مليون طن إلى نحو 2.13 مليون طن للعامين المذكورين .

جدول رقم (3-3)

جملة المساحة والإنتاجية والإنتاج من الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 1993-2000

المساحة : ألف هكتار ، الإنتاجية : كجم/هكتار ، الإنتاج : ألف طن

السنوات / الدول	متوسط الفترة 93-1997			1999			2000		
	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الأردن	129.42	840.67	108.80	14.81	1404.46	20.80	40.40	1126.24	45.50
الإمارات	0.61	2000.00	1.22	0.05	4200.00	0.21	0.06	6166.67	0.37
تونس	1529.88	929.38	1421.84	1532.00	1224.09	1875.30	1601.00	688.82	1102.80
الجزائر	2120.66	973.56	2064.60	1888.62	1069.88	2020.59	3731.95	616.22	2299.69
السعودية	854.65	4048.96	3460.44	688.70	3564.69	2455.00	615.10	3466.10	2132.00
السودان	8537.23	534.62	4564.16	7086.16	438.62	3108.10	7089.47	450.25	3192.00
سوريا	3532.70	1546.09	5461.88	3094.50	1069.28	3308.90	3083.30	1143.87	3526.90
الصومال	487.23	535.11	260.72	413.42	548.79	226.88	438.25	517.47	226.78
العراق	3513.95	671.63	2360.08	3912.97	615.48	2408.37	3916.51	615.38	2410.16
عمان	4.65	4068.82	18.92	6.33	4071.09	25.77	6.45	4713.18	30.40
فلسطين	34.98	1767.30	61.82	21.87	948.33	20.74	35.47	2715.53	96.32
قطر	1.54	3233.77	4.98	1.67	3532.93	5.90	1.68	3517.86	5.91
الكويت	0.36	6111.11	2.20	1.45	6703.45	9.72	1.48	7621.62	11.28
لبنان	39.43	2328.68	91.82	52.20	1796.93	93.80	47.52	2535.35	120.48
ليبيا	254.10	724.28	184.04	349.82	1080.04	377.82	358.87	1081.67	388.18
مصر	2663.32	6215.50	16553.86	2693.29	7194.02	19375.58	2747.97	7307.89	20081.85
المغرب	5193.22	1093.05	5676.46	5163.10	742.48	3833.50	5435.80	365.41	1986.30
موريتانيا	185.29	821.36	152.19	147.52	685.20	101.08	150.59	895.08	134.79
اليمن	725.99	1051.79	763.59	654.32	1158.35	757.93	648.01	1032.87	669.31
الجملة	29809.21	1449.67	43213.62	27722.8	1443.79	40025.99	29949.88	1284.18	38461.02
م.ت الخليجي	861.81	4047.02	3487.76	698.2	3575.77	2496.6	624.77	3489.22	2179.96
أ.م العربي	9283.15	1023.27	9499.13	9081.06	903.89	8208.29	11278.21	524.18	5911.76

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

من جانب آخر تعتبر معظم الدول الخليجية من أقل الدول إنتاجا للحبوب في الوطن العربي ، حيث انخفض إنتاجها مجتمعة من حوالي 2.496 مليون طن في العام 1999 إلى حوالي 2.179 مليون طن في العام 2000 ويعزى معظم الإنتاج في الدول الخليجية إلى ما ينتج في السعودية والذي يصل إلى حوالي 98% من أجمالي إنتاج الدول الخليجية .

ويعتبر القمح أهم حاصلات الحبوب في الوطن العربي إنتاجاً واستهلاكاً ، وقد تدنى إنتاج القمح في الوطن العربي من حوالي 18.8 مليون طن في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 إلى نحو 17.6 مليون طن في عام 1999 ثم إلى 16.7 مليون طن في عام 2000 . ويرجع معظم هذا التدهور في الإنتاج إلى انخفاض الإنتاجية من حوالي 1.86 طن للهكتار الى 1.74 طن للهكتار ثم إلى 1.49 طن للهكتار للفترات الثلاث المشار إليها على الترتيب ، جدول رقم (3-4) .

وتعتبر مصر من أكبر الدول العربية المنتجة للقمح إذ ارتفع إنتاجها من حوالي 5.35 مليون طن إلى حوالي 6.34 مليون طن ثم إلى 6.56 مليون طن محتفظة بمستوى عالي من الإنتاجية خلال الفترات الثلاث السابقة على التوالي .

وتأتى سوريا في المرتبة الثانية بإنتاج كلى زاد من نحو 2.69 مليون طن في العام 1999 إلى حوالي 3.1 مليون طن في عام 2000 ، بتأثير ارتفاع الإنتاجية من 1.67 طن للهكتار إلى نحو 1.85 طن للهكتار وزيادة المساحة من نحو 1.6 مليون هكتار إلى نحو 1.87 مليون هكتار على التوالي .

أما السعودية والتي تأتى في المرتبة الثالثة فقد تراجع إنتاج القمح فيها من حوالي 2.22 مليون طن في المتوسط للفترة 1993-1997 إلى حوالي 2.04 مليون طن في العام 1999 ثم إلى 1.78 مليون طن في العام 2000 ، وذلك نتيجة لاتباعها سياسة تخفيض المساحة المزروعة من هذا المحصول في حدود الاحتياجات الذاتية . فقد انخفضت تلك المساحة من نحو 501 ألف هكتار إلى نحو 481 ألف هكتار ثم إلى حوالي 420 ألف هكتار في الفترات الثلاث على التوالي مع تحقيقها لإنتاجية عالية تقدر بأكثر من 4.0 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1993 - 2000 .

3-3-1-2 البذور الزيتية :

تأتي حاصلات البذور الزيتية في المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث أهميتها الزراعية في الوطن العربي . وقد بلغت المساحة الإجمالية للمساحات المزروعة

جدول رقم (3-4)

المساحة والإنتاجية والإنتاج من القمح في الوطن العربي خلال الفترة 1993-2000

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

السنوات / الدول	متوسط الفترة 93-1997			1999			2000		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الأردن	65.44	967.30	63.30	8.62	1392.11	12.00	23.68	1211.99	28.70
الإمارات	0.61	2000.00	1.22	0.05	4200.00	0.21	0.06	6166.67	0.37
تونس	1007.98	1061.25	1069.72	998.90	1398.64	1397.10	990.90	849.33	841.60
الجزائر	1386.50	991.20	1374.30	1372.40	1071.12	1470.00	2288.25	659.50	1509.10
السعودية	501.74	4438.43	2226.94	481.00	4253.64	2046.00	420.20	4252.74	1787.00
السودان	303.49	1731.19	525.40	91.98	2326.59	214.00	113.40	2345.68	266.00
سوريا	1592.65	2338.87	3725.00	1603.00	1678.73	2691.00	1678.00	1850.72	3105.50
الصومال	1.63	392.64	0.64	0.34	647.06	0.22	0.34	705.88	0.24
العراق	1476.67	647.71	956.45	1685.46	609.41	1027.13	1588.27	568.79	903.40
عمان	0.52	3346.15	1.74	0.43	4279.07	1.84	0.36	4555.56	1.64
فلسطين	19.35	1876.49	36.31	14.21	779.73	11.08	25.42	2681.35	68.16
قطر	0.07	2285.71	0.16	0.04	2000.00	0.08	0.04	2000.00	0.08
الكويت	0.06	2000.00	0.12	0.19	23421.05	4.45	0.16	22812.50	3.65
لبنان	24.72	2406.55	59.49	38.80	1881.44	73.00	25.94	2712.03	70.35
ليبيا	35.82	1052.21	37.69	60.52	1138.47	68.90	65.09	1138.42	74.10
مصر	979.30	5418.07	5305.92	999.37	6350.64	6346.64	1034.57	6344.71	6564.05
المغرب	2606.68	1259.76	3283.80	2691.00	800.22	2153.40	2901.60	475.84	1380.70
موريتانيا	0.52	1673.08	0.87	0.38	2368.42	0.90	0.41	2463.41	1.01
اليمن	101.80	1532.02	155.96	86.11	1620.72	139.56	87.33	1624.64	141.88
الجملة	10105.55	1862.84	18825.03	10132.8	1742.61	17657.51	11244.02	1489.46	16747.53
م.ت الخليجي	503	4433.76	2230.18	481.71	4261.03	2052.58	420.82	4260.11	1792.74
أ.م العربي	5037.5	1144.69	5766.38	5123.2	993.58	5090.3	6246.25	609.41	3806.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

بالبذور الزيتية في العام 1999 حوالي 4.39 مليون هكتار انخفضت إلى نحو 4.255 مليون هكتار في العام 2000 وإن كانت بذلك قد حققت زيادة بأكثر من 30% عما كانت عليه في متوسط الفترة 1993-1997 والمقدرة بنحو 3.24 مليون هكتار .

وقد انعكس أثر التراجع في مساحة البذور الزيتية بين العامين الأخيرين على الإنتاج الذي انخفض بدوره من نحو 3.18 مليون طن إلى نحو 2.97 مليون طن لنفس الفترة ، كما كان لتدنى الإنتاجية بعض الأثر في ذلك أيضاً .

تعتبر السودان أكبر دولة منتجة لمحاصيل البذور الزيتية من بين الدول العربية حيث ارتفعت المساحة المنتجة للبذور الزيتية فيها من حوالي 2.678 مليون هكتار في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 إلى 3.709 مليون هكتار في عام 1999 ثم انخفضت قليلاً إلى 3.64 مليون هكتار في عام 2000 بنسبة 2% تقريباً بين العامين . وعموماً فإن المساحة المزروعة بالبذور الزيتية في السودان قد شهدت تطوراً ملموساً بلغ حوالي 36% بين الفترة 1993-1997 والعام 2000 ، غير أن التطور في إنتاج البذور الزيتية في السودان لم يواكب معدل التطور في المساحات المزروعة ، حيث بلغت نسبة الزيادة في إنتاج البذور الزيتية في ذلك البلد حوالي 12.6% لنفس الفترة ، علماً بأن الإنتاج كان قد انخفض بين العامين 1999 و 2000 بنسبة 7% تقريباً مقارنة بالانخفاض البطيء في المساحات المزروعة والبالغة حوالي 2% خلال العامين الأخيرين . هذا وتمثل المساحة المزروعة بالبذور الزيتية في السودان حوالي 85% من إجمالي المساحة المزروعة بهذا المحصول في الوطن العربي ، وبرغم ذلك فإن مساهمتها في الإنتاج تقدر فقط بحوالي 46% من إجمالي الكمية المنتجة في الوطن العربي للعام 2000 ، مما يؤكد ضعف الإنتاجية الهكتارية لحاصلات البذور الزيتية في السودان رغم التوسع الأفقي في زراعتها ، ويرجع ذلك أساساً إلى زراعة معظم محاصيل البذور الزيتية في السودان في القطاع المطري وخاصة القطاع المطري التقليدي .

تأتي سوريا في المرتبة الثانية في إنتاج البذور الزيتية بعد السودان حيث تضاعفت المساحة المزروعة فيها من حوالي 131.5 ألف هكتار في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 إلى نحو 273.3 ألف هكتار في عام 1999 ثم ارتفعت إلى 293 ألف هكتار في العام 2000 . وقد سجلت الكميات المنتجة من البذور الزيتية في سوريا ارتفاعاً من نحو 528 ألف طن في الفترة 1993-1997 إلى نحو 747.6 ألف طن في العام 2000 بنسبة 41.6% مقارنة بالزيادة في المساحات المزروعة والمقدرة بحوالي

3-3-2 المنتجات الحيوانية :

3-3-2-1 إنتاج لحوم الماشية والدواجن :

يعتمد إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي بصفة أساسية على الأبقار والأغنام والماعز إلى جانب مساهمات نسبية محدودة من الإبل والجاموس .

وتدل البيانات المتاحة إلى أن أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي في ارتفاع مستمر ، حيث زادت أعدادها من حوالي 281.0 مليون رأس خلال الفترة 1993-1997 الى نحو 306.39 مليون رأس في عام 1999 ، ونحو 311.7 مليون رأس في العام 2000 ، جدول رقم (3-9) .

وتأتي الأغنام على رأس قائمة الثروة الحيوانية العربية من حيث الأعداد وهي تمثل نسبة 50% من إجمالي التعداد الكلى للثروة الحيوانية . هذا وقد ارتفعت أعداد الثروة الحيوانية من الأغنام من حوالي 154.4 مليون رأس في عام 1999 إلى ما يقارب 156.7 مليون رأس في عام 2000 أي بنسبة 1.7% خلال العامين . ويجئ السودان على رأس الدول المالكة للأغنام بحوالي 46 مليون رأس وتليها الجزائر بحوالي 17.7 مليون رأس تقريباً ثم المغرب بنحو 17.3 مليون رأس وسوريا بحوالي 13.5 مليون رأس وموريتانيا بحوالي 12.5 مليون رأس .

وتأتى الماعز في المرتبة الثانية بعد الأغنام في تعداد الثروة الحيوانية والتي تمثل حوالي 27% من إجمالي تعداد الثروة الحيوانية العربية ، حيث ارتفعت أعدادها من نحو 84.6 مليون رأس في عام 1999 إلى حوالي 85.9 مليون رأس في عام 2000 بنسبة زيادة طفيفة بلغت 1.56% . ويتصدر السودان امتلاك قطعان الماعز حيث يحوز حوالي 38.5 مليون رأس تليه الصومال بحوالي 12.7 مليون رأس في العام 2000 .

أما الأبقار فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، حيث سجلت ارتفاعاً في أعدادها من حوالي 45.5 مليون رأس في المتوسط في الفترة 1993-1997 إلى حوالي 51.9 مليون رأس في عام 1999 وإلى 53.45 مليون رأس في عام 2000 بزيادة تقدر بحوالي 2.9% في السنتين الأخيرتين ، وتمثل الأبقار حوالي 17% من إجمالي تعداد الثروة الحيوانية العربية في العام 2000 . يجيء السودان في مقدمة الدول المربية للأبقار حيث يملك حوالي 70% من أعداد الأبقار في الوطن العربي وهى تعادل حوالي 35.9 مليون رأس في عام 1999

جدول رقم (3-9)
أعداد الحيوانات والإنتاج من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 1993 - 2000

الأعداد : ألف رأس
الإنتاج : ألف طن

النوع / السنوات	متوسط الفترة 1993-1997	1999	2000
الأعداد :			
أبقار	45547.68	51916.94	53451.81
جاموس	3036.31	3403.31	3462.95
أغنام	141252.31	154423.73	156705.05
ماعز	79344.54	84623.11	85945.93
جمال	11833.85	12018.50	12147.31
إجمالي الأعداد	281014.69	306385.59	311713.05
الإنتاج			
جملة اللحوم	4588.11	5562.46	5908.99
لحوم حمراء	2943.74	3331.26	3536.45
لحوم بيضاء	1644.37	2231.20	2372.54
الألبان	15839.71	19024.79	19691.42
البيض	837.48	1070.68	1114.25
الأسماك	2280.04	2682.81	2989.28

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

العامين ، وتعتبر هذه الأبقار منتجة للحوم الحمراء بصفة أساسية وقليلة الإدرار للألبان.

وتأتي الجمال في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية إذ لم ترتفع أعداد الجمال في الوطن العربي إلا قليلاً ، وذلك من نحو 11.3 مليون رأس في المتوسط في الفترة 1993-1997 إلى نحو 12.1 مليون رأس في عام 2000 وهى زيادة بلغت نسبتها حوالي 3% خلال تلك الفترة . وتملك الصومال حوالي 5.6 مليون رأس من الجمال أي ما يساوى حوالي 46% من إجمالي تعداد الثروة العربية من الجمال ، ثم يليها السودان بحوالي 3 مليون رأس أي ما يعادل 25% تقريباً من إجمالي تلك الثروة في العام 2000.

وهنالك أعداد متواضعة من الجاموس في بعض البلاد العربية ويتركز إنتاج الجاموس في مصر وبنسبة أقل في العراق ويتواجد في كل من سوريا والأردن بأعداد بسيطة للغاية . تعتبر الزيادة السنوية في الجاموس محدودة إذ ارتفعت من حوالي 3.40 مليون رأس في عام 1999 الى نحو 3.46 مليون رأس في عام 2000 ، أي بنسبة 1.7% بين العامين .

ويقدر جملة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء (الدواجن) في الوطن العربي بحوالي 5.56 مليون طن في عام 1999 ارتفعت إلى نحو 5.90 مليون طن في عام 2000 أي بنسبة 7.6% . من هذه الكميات تم إنتاج ما يقارب 3.3 مليون طن من اللحوم الحمراء في عام 1999 وأرتفع الى 3.5 مليون طن في عام 2000 وهى تعادل حوالي 59% من إجمالي إنتاج اللحوم في الدول العربية ، جدول رقم (3-9) السابق .

وتزداد أهمية إنتاج اللحوم البيضاء من الدواجن حيث لوحظ ارتفاع كميات إنتاجها من حوالي 1.6 مليون طن في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 إلى حوالي 2.23 ثم إلى حوالي 2.37 مليون طن في عامي 1999 ، 2000 على الترتيب،وكان إنتاج اللحوم البيضاء من الدواجن يمثل حوالي 35.8% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي خلال الفترة 93-1997 ولكنه ارتفع إلى حوالي 40.1% في العامين الأخيرين .

يتركز إنتاج اللحوم الحمراء أساسا في السودان حيث تم إنتاج حوالي 1.5 مليون طن في العام 2000 وهى توازى نسبة 43% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي ، يأتي معظمها من الأبقار . وقد بلغت كميات إنتاج اللحوم من الأبقار

السودانية حوالي 1.050 مليون طن في العام 2000 وهى تمثل حوالي 70% من مجمل إنتاج القطر من اللحوم الحمراء .

3-6-1-2 إنتاج بيض المائدة :

شهد الوطن العربي تطوراً ملموساً في إنتاج بيض المائدة خلال فترة التسعينات إذ ارتفع إنتاج البيض من حوالي 837 ألف طن في المتوسط للفترة 1993-1997 إلى نحو 1.07 مليون طن في العام 1999 وإلى نحو 1.11 مليون طن في العام 2000 ، وتقدر نسبة هذه الزيادة بين الفترة 1993-1997 والعام 2000 بحوالي 33% . وتتقاسم الدول العربية إنتاج بيض المائدة بنسبة متفاوتة وتأتي مصر على رأس القائمة حيث قامت بإنتاج حوالي 251 ألف طن في العام الأخير ، جدول رقم (3-10) .

3-3-2-3 إنتاج الألبان :

بلغ إنتاج الألبان في الوطن العربي حوالي 19.69 مليون طن في عام 2000 مقارنة بنحو 19 مليون طن في عام 1999 بزيادة تقدر بحوالي 3.5% . ويعتبر الإنتاج المحقق في العام 2000 إنجازاً طيباً مقارنة بمستوى الإنتاج المحقق في الفترة 1993-1997 ، فقد أرتفع إنتاج العام 2000 عن متوسط الفترة المذكورة والمقدرة بنحو 15.8 مليون طن بنسبة 20% . ويعتبر السودان ومصر من الدول الرئيسية المنتجة للألبان في الوطن العربي، حيث تم إنتاج نحو 6.8 مليون طن من الألبان في السودان عام 2000 ونحو 3.66 مليون طن في مصر لنفس العام . أما بقية الدول فقد تراوح إنتاجها بين 19 ألف طن كأدنى حد كما هو الحال في البحرين ونحو 1.15 مليون طن كما هو الحال في المغرب ، وتقوم دول الخليج العربي مجتمعة بإنتاج حوالي 6% من إنتاج الدول العربية من الألبان ، جدول رقم (3-11) .

3-3-2-4 إنتاج الأسماك :

ارتفع إنتاج الوطن العربي من الأسماك من نحو 2.28 مليون طن في المتوسط في الفترة 1993-1997 إلى نحو 2.68 مليون طن في العام 1999 ثم إلى نحو 2.989 مليون طن في العام 2000 ، وكانت الزيادة بين العامين الأخيرين بنسبة 11% تقريباً. وتعتبر المغرب ومصر وموريتانيا من أهم الدول المنتجة للأسماك في الوطن العربي . وقد ارتفع الإنتاج في المغرب من حوالي 758 ألف طن الى نحو 910 ألف طن بين العامين 1999 ، 2000 على التوالي ، وفي مصر من حوالي 648 ألف طن إلى

جدول رقم (3-10)
إنتاج البيض في الوطن العربي
خلال الفترة 1993 - 2000

(ألف طن)

الدولـة	متوسط الفترة 1997-1993	1998	1999	2000
الأردن	39.88	40.55	35.83	37.60
الإمارات	11.80	12.61	11.84	12.94
البحرين	3.05	3.12	3.10	2.68
تونس	55.03	70.00	69.01	66.80
الجزائر	106.85	111.00	120.00	130.00
السعودية	118.28	123.75	122.36	116.82
السودان	29.76	18.00	20.00	21.00
سوريا	90.34	84.90	123.96	127.29
الصومال	1.48	1.07	0.94	0.91
العراق	22.10	23.65	24.62	29.64
عمان	4.46	4.15	5.23	4.92
فلسطين	14.07	20.31	23.65	30.85
قطر	3.00	2.46	2.72	2.59
الكويت	8.69	11.80	14.66	17.18
لبنان	34.08	24.58	36.00	36.00
ليبيا	39.07	25.63	48.84	40.05
مصر	139.72	122.17	217.70	251.70
المغرب	94.00	160.00	160.00	155.00
موريتانيا	2.41	2.10	0.07	0.08
اليمن	19.41	30.00	30.15	30.20
الجملة	837.48	891.85	1070.68	1114.25
م.ت الخليجي	149.28	157.89	159.91	157.13
ا.م العربي	297.36	368.73	397.92	391.93

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة ، الكتـــاب الســـنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلـــد رقـــم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

جدول رقم (3-11)
إنتاج اللبن في الوطن العربي
خلال الفترة 1993 - 2000

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 1993-1997	1998	1999	2000
الأردن	158.56	170.80	173.10	204.60
الإمارات	91.60	72.80	77.89	88.89
البحرين	17.60	19.98	19.40	19.24
تونس	569.20	733.90	817.30	908.00
الجزائر	1055.20	1200.00	1560.00	1030.84
السعودية	586.90	977.68	936.73	1039.00
السودان	5443.08	6230.00	6650.00	6879.00
سوريا	1401.10	1780.16	1165.09	1673.20
الصومال	1375.17	1267.87	1246.61	1248.03
العراق	430.00	766.20	265.00	350.00
عمان	83.39	89.02	90.85	91.87
فلسطين	112.87	126.00	118.57	132.16
قطر	33.35	33.04	35.51	39.99
الكويت	28.58	34.95	37.77	34.81
لبنان	177.46	202.89	199.56	219.98
ليبيا	247.56	224.00	270.00	280.53
مصر	2707.78	3374.00	3615.00	3668.00
المغرب	842.80	1020.00	1130.00	1150.00
موريتانيا	322.30	426.63	439.81	453.58
اليمن	155.21	168.20	176.60	179.70
الجملة	15839.71	18918.12	19024.79	19691.42
م.ت الخليجي	841.42	1227.47	1198.15	1313.80
ا.م العربي	3037.06	3604.53	4217.11	3822.95

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

نحو 724 ألف طن ، وفى موريتانيا من نحو 504 ألف طن إلى حوالي 544.9 ألف طن، جدول رقم (3-12) .

3-4 الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في الوطن العربي :

تدل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية على زيادة متواضعة في إنجاز الاقتصاد العربي بين العامين 1999 و 2000 . فقد ارتفعت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي من حوالي 647.14 مليار دولار أمريكي الى نحو 705.34 مليار دولار بزيادة 9% . وتعزى معظم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنجاز المحقق في دول الخليج العربي ، حيث ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من حوالي 276.3 إلى 307.9 مليار دولار متأثراً في ذلك بأوضاع صادرات النفط بصفة أساسية .

وتعتبر السعودية من أكبر الدول العربية ودول الخليج التي تحقق أعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ناتجها المحلى الإجمالي حوالي 152.86 مليار دولار عام 1999 وارتفع الى حوالي 164.98 مليار دولار عام 2000 وهو وحده يقدر بحوالي 25% تقريباً من إجمالي الناتج العربي المحلي للعامين . هذا وقد سجلت معظم دول الخليج العربي زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي ما عدا سلطنة عمان والكويت ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان من نحو 25.60 مليار إلى حوالي 19.77 مليار دولار أمريكي ، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للكويت من نحو 29.81 مليار الى نحو 27.77 مليار دولار أمريكي ، أما قطر فقد سجلت أعلى نسبة زيادة في ناتجها المحلى حيث أرتفع ناتجها الإجمالي من حوالي 12.19 مليار إلى حوالي 16.45 مليار دولار ، جدول رقم (3-13) .

وفيما يختص بمستوى تطور الأداء الاقتصادي لبقية الدول العربية ، فقد تمكنت دول المغرب العربي من تحقيق زيادة نسبية بسيطة في ناتجها المحلي الإجمالي ، حيث أرتفع من حوالي 135.76 مليار دولار إلى حوالي 143.31 مليار دولار بزيادة 5.50% في العامين ، وقد سجلت كل من الجزائر وليبيا زيادات في ناتجها المحلي الإجمالي بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس ، المغرب وموريتانيا .

أما بقية الدول العربية فقد استطاعت زيادة أداءها الاقتصادي العام فيما بين 1999، 2000 من نحو 235.12 مليار الى حوالي 254.18 مليار دولار أمريكي أي بنحو 8% تقريباً وتعتبر مصر من اكبر الدول التي حققت زيادة في ناتجها الإجمالي

جدول رقم (3-12)
إنتاج الأسماك في الوطن العربي
خلال الفترة 1993-2000

(ألف طن)

الدولـــــة	متوسط الفترة 1993- 1997	1998	1999	2000
الأردن	0.49	0.75	0.79	1.10
الإمارات	107.14	114.74	117.61	120.87
البحرين	9.06	9.85	11.50	11.86
تونس	84.92	90.00	93.20	95.60
الجزائر	105.60	92.33	90.00	102.25
جيبوتي	0.33	0.29	0.28	0.27
السعودية	51.34	55.03	52.30	58.53
السودان	50.00	52.00	53.00	56.00
سوريا	10.92	14.49	14.17	13.37
الصومال	16.98	15.92	15.70	16.18
العراق	31.00	32.00	19.00	28.00
عمان	123.00	106.20	110.24	115.17
فلسطين	2.00	2.72	2.93	3.55
قطر	5.22	5.42	4.40	4.41
الكويت	7.89	5.79	4.38	7.94
لبنان	3.88	4.63	4.45	5.25
ليبيا	10.67	37.00	38.00	34.55
مصر	404.35	545.59	648.94	724.41
المغرب	698.77	708.48	758.06	910.31
موريتانيا	465.82	450.42	504.75	544.93
اليمن	90.66	126.06	139.11	134.73
الجملة	2280.04	2469.71	2662.81	2989.28
م.ت الخليجي	303.65	297.03	300.43	318.78
ا.م العربي	1365.76	1378.23	1484.01	1687.64

المصدر :المنظمـــة العربيـــة للتنميـــة الزراعيـــة ، الكتـــاب الســـنوي للإحصـــاءات الزراعيـــة العربيـــة ، المجلـــد رقـــم (21) ، الخرطوم، 2001 .

جدول رقم (3-13)

الناتج المحلى الإجمالي والناتج الزراعي بالدول العربية خلال الفترة 1999-2000 (بالمليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي				
	1999	2000	معدل النمو بين العامين	1999	الأهمية النسبية *	2000	الأهمية النسبية *	معدل النمو بين العامين
الأردن	8073.20	8339.80	0.03	164.00	2.03	163.00	1.95	-0.01
الإمارات	52142.10	61038.30	0.17	1781.00	3.42	1630.00	2.67	-0.08
البحرين	6630.20	7833.40	0.18	59.00	0.89	61.00	0.78	0.03
تونس	19911.90	19435.00	-0.02	2549.00	12.80	2352.00	12.10	-0.08
الجزائر	48072.70	53800.90	0.12	5076.00	10.56	4451.00	8.27	-0.12
جيبوتي	526.40	549.00	0.04	4.00	0.76	4.00	0.73	0.00
السعودية	152863.60	164983.00	0.08	9197.00	6.02	9339.00	5.66	0.02
السودان	11564.00	12836.20	0.11	4330.00	37.44	4386.00	34.17	0.01
سوريا	16820.00	17919.90	0.07	4723.00	28.08	4837.00	26.99	0.02
العراق	81615.60	82544.10	0.01	26822.00	32.86	26848.00	32.53	0.00
عمان	25605.50	19773.50	-0.23	460.00	1.80	422.00	2.13	-0.08
قطر	12197.00	16454.10	0.35	71.00	0.58	73.00	0.44	0.03
الكويت	26815.60	37779.70	0.41	129.00	0.48	128.00	0.34	-0.01
لبنان	26490.90	26490.90	0.00	1288.00	4.86	1288.00	4.86	0.00
ليبيا	31825.90	35600.00	0.12	3290.00	10.34	3418.00	9.60	0.04
مصر	82766.00	96957.10	0.17	14526.00	17.55	15093.00	15.57	0.04
المغرب	34999.38	33487.94	-0.04	5165.00	14.76	3554.00	10.61	-0.31
موريتانيا	955.10	986.10	0.03	198.00	20.73	192.00	19.47	-0.03
اليمن	7272.00	8531.60	0.17	1172.00	16.12	1309.00	15.34	0.12
الجملة	647147.08	705340.54	0.09	81004.00	12.52	79548.00	11.28	-0.02
م.ت.الخليجي	276254.00	307862.00	0.11	11697.00	4.23	11653.00	3.79	0.00
أ.م.العربي	135764.98	143309.94	0.06	16278.00	11.99	13967.00	9.75	-0.14

* الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

من بين هذه المجموعة حيث ارتفع الناتج الإجمالي فيها من حوالي 82.8 مليار الى نحو 96.9 مليار دولار أمريكي بنسبة للزيادة تقدر بحوالي 17.1% بين العامين المذكورين.

ويلعب النشاط الزراعي في الوطن العربي دوراً ثانوياً في بعض الدول العربية ، ودوراً مرتفعاً نسبياً في بعضها الآخر حيث تقدر نسبة الناتج الزراعي بحوالي 12.5% من الناتج الإجمالي المحلي للوطن العربي في عام 1999 والذي تراجع الى نحو 11.28% في عام 2000 . ويرجع ذلك الانخفاض في مستوى مساهمة الناتج الزراعي الى ارتفاع عائدات النفط في دول الخليج العربي والى ارتفاع العائدات غير الزراعية في معظم الدول العربية ما عدا بعض الدول المحدودة والتي تعتمد على الزراعة في مقتصداتها ، جدول رقم (3-13) السابق الإشارة إليه .

وتشير البيانات المتاحة الى انخفاض محدود في الناتج الزراعي الإجمالي المحقق للوطن العربي من حوالي 81.0 مليار الى نحو 79.55 مليار دولار أمريكي بنسبة 1.79% تقريباً بين العامين المذكورين . وبالرغم من أن دول الخليج العربي لا تعتبر دول زراعية في المقام الأول إلا أنها مجتمعة استطاعت تحقيق مستوى مستقراً نسبياً في ناتجها الزراعي عندما يقرب من نحو 11.70 مليار دولار في كل من عامي 1999 ، 2000 .

وتعتبر كل من العراق ومصر والسودان وسوريا والجزائر والمغرب وليبيا أهم الدول العربية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الزراعي العربي . ومن الملاحظ أن معدل نمو الناتج الزراعي في هذه الدول فيما بين عامي 1999 ، 2000 اتسم بالتطور الإيجابي المحدود نسبياً كما هو الحال في العراق (0.1%) والسودان (1.3%) وسوريا (2.4%) ومصر وليبيا (3.9%) . أو بالتطور السلبي الواضح كما هو الحال في الجزائر (12.3%) والمغرب (31.2%) .

وتحتل العراق المرتبة الأولى من بين الدول العربية من حيث تحقيقها لأعلى ناتج زراعي إجمالي بلغ حوالي 26.82 مليار دولار أمريكي تقريباً دون آي زيادة ملموسة خلال العامين .

وتأتي مصر بعد العراق من حيث تحقيقها لأعلى ناتج إجمالي زراعي حيث حققت مصر زيادة لا بأس بها في ناتجها الزراعي من نحو 14.53 مليار إلى حوالي 15.09 مليار دولار ، ثم السعودية من حوالي 9.20 مليار إلى نحو 9.34 مليار دولار

جدول رقم (3-15)

قيمة الميزان التجاري الزراعي للدول العربية خلال الفترة 1999-2000

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

	1999			2000		
	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
الدولة	الزراعية	الزراعية	الزراعي	الزراعية	الزراعية	الزراعي
الأردن	372.84	843.24	470.39	334.08	917.52	583.44
الإمارات	223.29	3133.89	2910.60	547.60	2958.31	2410.71
البحرين	102.38	461.38	358.99	106.88	448.94	342.06
تونس	1380.13	1322.79	-57.34	1594.66	1922.06	327.40
الجزائر	105.29	2686.22	2580.94	111.36	2781.61	2670.25
جيبوتي	17.54	117.04	99.50	18.65	118.92	100.27
السعودية	528.93	5263.10	4734.18	840.88	5173.56	4332.68
السودان	439.60	413.12	-26.48	202.25	1213.22	1010.97
سوريا	647.14	845.87	198.72	570.77	822.12	251.36
الصومال	5.16	51.75	46.59	5.16	46.02	40.86
العراق	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A
عمان	301.45	787.71	486.26	324.19	822.93	498.74
قطر	122.31	641.30	518.99	125.05	671.74	546.69
الكويت	115.12	1130.42	1015.30	77.95	1275.73	1197.78
لبنان	141.75	1430.05	1288.30	134.79	1223.03	1088.25
ليبيا	57.38	499.03	441.65	298.87	1977.58	1678.71
مصر	571.81	3715.45	3143.63	579.18	3658.82	3079.64
المغرب	1455.21	1253.50	-201.72	1568.61	1431.14	-137.47
موريتانيا	15.45	106.64	91.19	14.79	72.16	57.37
اليمن	52.01	764.48	712.47	85.70	778.74	693.04
الجملة	6654.79	25466.98	18812.19	7541.42	28314.15	20772.73
م.ت الخليجي	1393.48	11417.80	10024.32	2022.55	11351.21	9328.66
أ.م العربي	3013.46	5868.18	2854.72	3588.29	8184.55	4596.26

الميزان = الواردات – الصادرات

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد (21) ، 2001 .

جدول رقم (3-16)

الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية للوطن العربي 1999

القيمة : مليون دولار أمريكي ، الكمية : ألف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
مجموعة الحبوب (جملة)	40025.99	1419.21	295.83	41299.86	6150.67	39880.65	5854.84	79906.64	50.09
القمح والدقيق	17657.51	785.08	157.73	18180.86	2685.24	17395.78	2527.51	35053.29	50.37
الذرة الشامية	6748.56	7.02	1.47	11591.44	1340.24	11584.42	1338.77	18332.98	36.81
الأرز	6205.53	518.14	168.11	2369.91	1142.70	1851.77	974.59	8057.30	77.02
الشعير	4294.48	4.49	1.21	8794.74	900.63	8790.25	899.42	13084.73	32.82
البطاطس	6937.93	528.49	128.93	494.93	206.83	(33.56)	77.90	6904.37	100.49
جملة البقوليات	1111.16	176.12	106.50	695.49	395.55	519.37	289.05	1630.53	68.15
جملة الخضر	40049.52	1231.62	608.60	1734.59	718.29	502.97	109.69	40552.49	98.76
جملة الفاكهة	26178.80	1751.87	841.13	2222.04	1047.42	470.17	206.29	26648.97	98.24
السكر(مكرر)	2235.02	94.11	29.14	4549.01	1358.53	4454.90	1329.39	6689.92	33.41
جملة الزيوت والشحوم	1661.92	538.62	775.31	2687.22	1892.83	2148.60	1117.52	3810.52	43.61
جملة اللحوم	5562.46	49.91	90.84	972.16	1528.30	922.25	1437.46	6484.71	85.78
لحوم حمراء	3331.26	30.49	60.43	521.35	934.33	490.86	873.90	3822.12	87.16
لحوم بيضاء	2231.20	19.42	30.41	450.81	593.97	431.39	563.56	2662.59	83.80
الأسماك	2682.81	348.31	947.25	397.56	501.00	49.25	(446.25)	2732.06	98.20
البيض	1070.68	17.47	19.79	50.27	63.64	32.80	43.85	1103.48	97.03
الألبان ومنتجاتها	19034.32	429.02	99.76	7973.72	2174.22	7544.70	2074.46	26579.02	71.61
الجملة			3943.08		16037.28		12094.2		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

جدول رقم (3-17)

الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية للوطن العربي 2000

القيمة : مليون دولار أمريكي

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
مجموعة الحبوب (جملة)	38461.02	1325.34	311.69	41183.13	6695.87	39857.79	6384.18	78318.81	49.11
القمح والدقيق	16747.53	707.19	148.57	18890.33	3018.56	18183.14	2869.99	34930.67	47.95
الذرة الشامية	7123.15	5.17	1.24	10856.91	1333.06	10851.74	1331.82	17974.89	39.63
الأرز	6368.11	518.32	165.15	2519.24	1196.19	2000.92	1031.04	8369.03	76.09
الشعير	3128.50	5.24	1.48	8107.63	986.12	8102.39	984.64	11230.89	27.86
البطاطس	7001.14	346.52	76.70	442.12	173.15	95.60	96.45	7096.74	98.65
جملة البقوليات	1177.79	139.47	74.71	872.84	481.57	733.37	406.86	1911.16	61.63
جملة الخضر	38102.18	1211.49	459.13	1706.71	751.57	495.22	292.44	38597.40	98.72
جملة الفاكهة	27268.30	1207.52	572.51	2448.46	1095.61	1240.94	523.10	28509.24	95.65
السكر(مكرر)	2319.84	94.97	28.38	3933.45	1213.02	3838.48	1184.64	6158.32	37.67
جملة الزيوت والشحوم	1755.00	516.43	765.41	2216.17	1787.40	1699.74	1021.99	1699.74	0.00
جملة اللحوم	5908.99	58.75	106.03	1026.83	1629.97	968.08	1523.94	6877.07	85.92
لحوم حمراء	3536.45	29.79	58.33	536.72	979.02	506.93	920.69	4043.38	87.46
لحوم بيضاء	2372.54	28.96	47.70	490.11	650.95	461.15	603.25	2833.69	83.73
الأسماك	2989.28	268.70	651.15	414.89	485.11	146.19	(166.04)	3135.47	95.34
البيض	1114.25	22.30	25.10	56.33	65.31	34.03	40.21	1148.28	97.04
الألبان ومنتجاتها	19691.42	435.07	106.09	8312.04	2307.77	7876.97	2201.68	27568.39	71.43
الجملة			3176.90		16686.35		13509.45		

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (21) ، الخرطوم ، 2001 .

1999 و 2000 آي بنسبة 25% تقريباً، أما صادرات الفاكهة فقد انخفضت من حوالي 1.75 مليون طن في العام 1999 إلى حوالي 1.21 مليون طن في العام 2000 . وكان التدني في عائد الصادر من حوالي 841 مليون دولار إلى حوالي 572 مليون دولار ، أي بنسبة 32% تقريباً . أصبحت الزيوت النباتية أيضاً من السلع التي شهدت انخفاضا في صادراتها حيث انخفضت كميات الصادر منها من نحو 538.6 ألف طن إلى نحو 516.4 ألف طن بين العامين 1999 و 2000 وانخفض العائد من الصادر من نحو 851.6 مليون دولار إلى نحو 765.4 مليون دولار . وعليه فإن نسبة الانخفاض في كميات صادر الزيوت النباتية بلغت حوالي 4.1% ، بينما بلغت نسبة الانخفاض في عائد الصادر حوالي 10.1% .

كما تراجعت صادرات الأسماك بين العامين 1999 و 2000 من نحو 348 ألف طن إلى نحو 268 ألف طن بنسبة 23% بينما تدنى العائد من صادرات الأسماك من حوالي 947 مليون دولار إلى نحو 651 مليون دولار بنسبة 31% .

أما من حيث الواردات لأهم مجموعات السلع الغذائية العربية فقد ارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 6.15 مليار دولار أمريكي في العام 1999 إلى نحو 6.69 مليار دولار أمريكي في العام 2000 ، على الرغم من انخفاض كمية الواردات من القمح والدقيق من حوالي 41.29 مليون طن إلى نحو 41.18 مليون طن للعامين.والمعروف أن واردات الحبوب والدقيق وأهمها القمح تمثل عبئاً كبير على الواردات العربية إذ تمثل قيمة الواردات من تلك المجموعة حوالي 40.1% من قيمة الواردات من المجموعات الغذائية الرئيسية للعام 2000 .

كذلك شهدت واردات الوطن العربي من اللحوم الحمراء زيادة في كمية وارداتها من حوالي 521 ألف طن إلى حوالي 537 ألف طن بنسبة 2.9% بين العامين 1999 و 2000 ، بينما ارتفعت قيمة واردات تلك السلعة من حوالي 934 مليون دولار أمريكي إلى نحو 979 مليون دولار أمريكي بما نسبته 4.8% أيضاً بين العامين .

وتعتبر واردات القمح ذات أثر هام على المستوى الغذائي في الوطن العربي ، حيث تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع كمية واردات حبوب القمح الى الدول العربية من نحو 14.0 مليون طن في المتوسط في الفترة 1993-1997 إلى نحو 15.79 مليون طن في عام 1999 ثم إلى حوالي 16.78 مليون طن في عام 2000 إلى جانب ارتفاع قيمة تلك الواردات من نحو 2.45 مليون دولار أمريكي إلى نحو 2.66 مليون دولار أمريكي بين متوسط الفترة 1993-1997 والعام 2000 ، جدول رقم (3-18) .

جدول رقم (3-18)

كمية وقيمة الواردات من القمح بالدول العربية خلال الفترة 1999-2000

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 93-1997		1999		2000	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الأردن	536.38	99.36	393.51	56.13	584.04	92.65
الإمارات	264.22	47.16	368.10	68.32	455.88	68.86
البحرين	49.40	10.72	0.05	0.01	61.69	8.21
تونس	1056.97	178.99	1086.45	188.86	1385.03	301.53
الجزائر	2994.55	562.08	4349.05	660.54	4147.00	647.44
جيبوتي	14.34	2.42	17.95	2.79	19.05	3.05
السعودية	32.36	18.35	0.06	0.02	0.06	0.02
السودان	180.60	40.61	336.04	71.99	874.97	174.51
سوريا	19.75	5.68	—	—	17.29	2.86
الصومال	75.96	15.20	91.00	20.05	96.09	21.00
العراق (1)	2597.00	415.40	N.A	N.A	N.A	N.A
عمان	171.14	31.64	201.22	36.42	204.89	37.22
قطر	33.19	7.40	33.84	5.75	35.97	7.58
الكويت	196.07	35.40	174.80	25.30	202.38	32.82
لبنان	376.27	59.82	388.73	53.30	407.70	54.41
ليبيا	357.51	82.48	0.22	30.50	460.14	91.51
مصر	4665.50	775.64	4241.02	605.81	4895.60	713.21
المغرب	2058.49	352.20	2814.86	389.31	1720.65	250.62
موريتانيا	46.87	6.90	107.79	16.31	94.13	13.69
اليمن	882.53	126.28	1186.61	146.50	1125.65	142.89
الجملة	14012.10	2458.33	15791.30	2377.91	16788.21	2664.08
م.ت. الخليجي	746.38	150.67	778.07	135.82	960.87	154.71
أ.م العربي	6514.39	1182.65	8358.37	1285.52	7806.95	1304.79

(1) المتوسط للفترة 86-1990 ولا يدخل ضمن المجموع .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (21) ، الخرطوم ، 2001 .

ويلاحظ من نفس الجدول انخفاض استيراد السعودية من القمح إلى مستوى 60 طن فقط في عام 2000 مقارنة بما يقارب 32 ألف طن في المتوسط للفترة 93-1997 . وبالرغم من أن مصر تعتبر من أكبر الدول العربية المنتجة للقمح إلا أن استيرادها أيضا يمثل أكبر نسبة من بين هذه الدول ، حيث ارتفع استوردت مصر من القمح من حوالي 4.24 مليون طن عام 1999 إلى نحو 4.89 مليون طن عام 2000 وهى كمية أكبر من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة 1993-1997 والتي كانت تقدر بنحو 4.66 مليون طن . وتلي مصر في الاستيراد دولة الجزائر التي قامت باستيراد 4.35 مليون طن عام 1999 انخفضت إلى 4.15 مليون طن عام 2000 وهى كميات تجاوزت الكميات المستوردة في المتوسط للفترة 1993-1997 والتي قدرت بنحو 2.99 مليون طن .

وتمثل قيمة واردات الألبان حوالي 13.8% من أجمالي قيمة الواردات للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية للعام 2000 حيث إستوردت الدول العربية في عام 1999 نحو 7.97 مليون طن من الألبان ومنتجاتها في صورة لبن سائل ارتفعت في عام 2000 إلى نحو 8.31 مليون طن . وقد ارتفعت قيمة الواردات من الألبان من حوالي 2.17 مليار دولار أمريكي في العام 1999 إلى حوالي 2.31 مليار دولار أمريكي في العام 2000 .

تتضمن واردات السلع الزراعية العربية إلى جانب السلع الغذائية بعض السلع الأخرى مثل التبغ والشاي والكاكاو والبن والقطن الشعر وقد شهدت بعض من تلك السلع زيادات في وارداتها (البن والكاكاو) ، بينما سجلت بقية السلع انخفاضا في وارداتها وهى التبغ والشاي والقطن والتي صاحبها زيادة في قيمة وارداتها ماعدا في حالة سلعة الشاي . وتقدر واردات هذه السلع بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي وهى تعادل نحو 9% من أجمالي قيمة الواردات العربية خلال العلمين 1999 و 2000.

3-6 الميزان السلعي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي :

من البيانات المتاحة للعام 1999 والعام 2000 يتضح أن الدول العربية مجتمعة لا تزال تعاني من النقص في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية وأهمها الحبوب بأنواعها ، البقوليات ، السكر ، الزيوت والشحوم ، اللحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء، وكذلك الألبان ومنتجاتها . من جانب آخر يحقق الوطن العربي نسبة عالية

جدول رقم (3-19)
نسبة الاكتفاء الذاتي من جملة الحبوب والقمح للدول العربية
خلال عامي 1999-2000

(%)

الدول	جملة الحبوب		القمح	
	1999	2000	1999	2000
الأردن	1.21	2.82	2.89	4.60
الإمارات	0.03	0.04	0.25	0.21
البحرين	—	—	—	—
تونس	49.98	31.15	59.21	37.98
الجزائر	20.49	26.41	25.16	26.68
جيبوتي	—	—	—	—
السعودية	26.25	23.12	100.00	100.04
السودان	89.46	76.06	25.27	19.74
سوريا	72.48	67.03	103.67	99.07
الصومال	50.55	49.38	0.15	0.15
عمان	7.17	8.52	1.62	1.49
قطر	3.34	3.12	0.14	0.13
الكويت	1.40	1.64	2.72	2.04
لبنان	10.24	12.69	15.29	14.16
ليبيا	30.72	16.97	9.16	5.42
مصر	68.88	67.87	59.53	57.24
المغرب	47.04	43.56	43.73	44.52
موريتانيا	29.29	41.05	0.42	0.63
اليمن	22.45	24.27	6.24	7.98
الجملة	50.09	49.11	50.37	47.95
م.ت. الخليجي	21.90	19.04	83.25	75.66
أ.م العربي	35.17	30.43	36.12	30.45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد (21) ، الخرطوم ، 2001 .

جدول رقم (3-20)
نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية
للوطن العربي خلال عامي 1999-2000

(%)

البيان	1999	2000
مجموعة الحبوب (جملة)	50.09	49.11
القمح والدقيق	50.37	47.95
الذرة الشامية	36.81	39.63
الأرز	77.02	76.09
الشعير	32.82	27.86
البطاطس	100.49	98.65
جملة البقوليات	68.15	61.63
جملة الخضر	98.76	98.72
جملة الفاكهة	98.24	95.65
السكر (مكرر)	33.41	37.67
جملة الزيوت والشحوم	43.61	0.00
جملة اللحوم	85.78	85.92
لحوم حمراء	87.16	87.46
لحوم بيضاء	83.80	83.73
الأسماك	98.20	95.34
البيض	97.03	97.04
الألبان ومنتجاتها	71.61	71.43

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , المجلد (21) ، الخرطوم ، 2001 .

الباب الرابع

أهم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية الزراعية في الوطن العربي

الباب الرابع

أهم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية الزراعية في الوطن العربي

4-1 تمهيد :

تباينت الأحداث والتطورات التي حدثت في بعض الأقطار العربية في الآونة الأخيرة في مجال التنمية الزراعية بصورة كبيرة ، فبينما عرضت بعض الدول هذه الأحداث والتطورات بشكل واضح يمكن معه لمس أهمية هذه الأحداث وانعكاساتها على التنمية الزراعية في البلد المعنى ، نجد أن هنالك دول أخرى قد تعرضت بالتفصيل لأنشطة فرعية هي من صميم عمل الإدارات الخدمية بوزارات الزراعة وبالتالي أصبح من المستحيل التوصل إلى صورة واضحة لدور هذه الأحداث والتطورات على مستوى الوطن العربي عامة .

4-2 الأردن :

رافق الانخفاض الحاد في أسعار النفط في النصف الثاني من عقد الثمانينات ركود اقتصادي أصاب المنطقة كلها وانعكس على الاقتصاد الأردني الذي تأثر بهذه الأزمة الاقتصادية مما ترتب عليه حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني استوجب اتخاذ سلسلة من الإجراءات الضرورية لمعالجتها ، والتي اشتملت على تبني برنامج متكامل للتصحيح الاقتصادي يعتمد أساساً على الجهد الوطني يرافقه دعم المجتمع الدولي .

ولما كان القطاع الزراعي يشكل ركناً أساسياً في بنية القطاعات الاقتصادية وكونه أكثر تأثراً ببرنامج التصحيح باعتبار أنه المصدر الرئيسي لدخل نسبة كبيرة من السكان، كما يحتوى على أكبر نسبة من الفقراء بالإضافة إلى أنه أكبر متلقي للدعم الحكومي ، فقد تم اقتراح تنفيذ أجزاء محددة في هذا القطاع ضمن برنامج التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي الذي يشمل التغيرات التالية :

* إزالة كافة أشكال الاحتكار التي تمارسها الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية بما يسمح للقطاع الخاص بأن يلعب دوراً رئيسياً في عمليات استيراد وتصدير مؤهلات الإنتاج والسلع الزراعية بأنواعها المتنوعة .
* إزالة الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج أو لمستلزماته أو السلع الاستهلاكية الرئيسية ويشمل الدعومات التي تقدم لمياه الري والمبيدات والأسمدة وغيرها .
* إزالة الدعم المقدم للقروض الزراعية .
* إزالة التسعيرة الإجبارية للمدخلات والمخرجات وترك تحديد أسعارها لآلية السوق .
* إزالة جميع أشكال الحماية الجمركية وتحرير الصادرات والواردات الزراعية .
* تقليل التدخل الحكومي في العملية الإنتاجية الزراعية لأدنى حد ممكن واقتصاره على التنظيم والمراقبة والتوجيه .
* استحداث وتطبيق سياسة وطنية للمصادر المائية تهدف إلى تنظيم استهلاك المياه واستخداماتها بصورة أكثر فاعلية .
* استحداث نظام أبحاث وإرشاد زراعي متطور .

أما في مجال إدارة وتنظيم وتطوير الأداء في القطاع الزراعي فقد أتضح أن هنالك تحديات كبيرة سيواجهها هذا القطاع على الرغم من الأسواق الجديدة التي ستفتح أمام المنتجات الزراعية الأردنية . وتتمثل هذه التحديات في ازدياد الضغط على الموارد الزراعية من أرض ومياه ، بروز منافسة واضحة أمام المنتجات الزراعية الأردنية ، ازدياد الطلب على السلع الغذائية لتلبية الحاجات المحلية للسكان وضعف استغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها الأردن في مجال إنتاج السلع ذات المردود الاقتصادي والقدرة التنافسية التاليتين .

ولمواكبة هذه المتغيرات وانطلاقاً من أهمية الزراعة والمناطق الريفية التي تعتبر موئلاً للسكان ومصدراً للموارد الطبيعية ولدورها في حماية البيئة فقد آثرت الحكومة في نهاية عام 1996 تنقية السياسة الزراعية الشاملة التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة ، حيث اشتملت أهم أهدافها الرئيسية على التالي :

* زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء .
* اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج المتاحة من مياه وأراضي ورأس مال وعمالة ، مع المحافظة على البيئة وضمان استدامة الإنتاج .
* توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية والإقليمية بنوعية وأسعار تنافسية .
* زيادة الصادرات من المنتوجات الزراعية كمساهمة إيجابية في الميزان التجاري واخذ ذلك في الاعتبار عند إبرام الاتفاقيات والعقود .

وقد تلي ذلك وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي هدفت إلى الآتي:

أ- زيادة الإنتاج الزراعي بما يعزز فرص الاعتماد على الذات وبنسبة نمو مقدارها 6% سنوياً .

ب-إتباع سياسة إنتاج موجه نحو السوق والتوسع في إنتاج السلع التي يتمتع الأردن بميزة نسبية وقدرة تنافسية في إنتاجها على المستوى الإقليمي والدولي مع التركيز على المنتجات عالية القيمة قليلة الاستهلاك للمياه وزيادة الصادرات الزراعية بنسبة 8% سنوياً ، بالاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقيات الخاصة بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة الأردنية .

ج- استصلاح 200 ألف دونم من الأراضي الزراعية في المرتفعات التي يزيد معدل أمطارها عن (250) ملم سنوياً ولا يزيد معدل انحدارها عن 8% من خلال إقامة الإنشاءات اللازمة لحفظ التربة والمياه في هذه الأراضي وزراعتها بالمحاصيل المناسبة.

د- تحسين القدرة الوطنية في مجال إدارة الغابات وتنمية الثروة الحراجية وتحريج ما مساحته 150 ألف دونم من الأراضي المسجلة حراجاً في مختلف محافظات المملكة وحماية المساقط الرئيسية .

هـ- التوسع في إنتاج الشعير بدلاً عن القمح في المناطق المناسبة له والانتقال من نظام الإنتاج الحالي إلى نظام يجمع بين زراعة الشعير وتربية الماشية.

و- وقف التدهور في أراضي المراعي الطبيعية وتحديد استعمالاتها واستعادة إنتاجيتها وبالتالي زيادة مساهمتها في إنتاج الأعلاف .

* زيادة الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء وتحسين نظم وأساليب مرافق تسويق لحوم الدواجن والبيض .
* الاستفادة من المخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الغذائية في تصنيع الأعلاف وإنتاج خلطات علفية غير تقليدية .
* تعزيز القدرات المحلية في مجال الرقابة على مدخلات الإنتاج .

أما في مجال تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالزراعة فقد طرأت خلال الفترة الزمنية الممتدة بين صدور قانون الزراعة الحالي رقم 20 لسنة 1973 وحتى الآن العديد من التطورات والمستجدات التي كان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي كبرنامج التصحيح الاقتصادي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية فكان لابد من تعديل قانون الزراعة الحالي لقصوره عن تلبية متطلبات مثل هذه الاتفاقيات الدولية ، وعليه كان لابد من وضع قانون عصري يلبي متطلبات هذه المرحلة . وفيما يلي أهم الجوانب التي تناولها مشروع القانون :

* تم وضع نصوص أكثر مرونة فيما يتعلق بإجراءات والية العمل تمكن الجهات المختصة من إصدارها بتعليمات تنشر في الجريدة الرسمية دون المساس بمواد القانون .
* تم رفع سقف الغرامات المالية المترتبة على ارتكاب مخالفات متعلقة بالقطاع الزراعي لتشكل رادعاً يتلاءم مع حجم المخالفة .
* مواكبة التطورات الواسعة التي حدثت في تكنولوجيا إنتاج وتصنيع مدخلات الإنتاج الزراعي واستعمالاتها في العملية الإنتاجية وضرورة توفير النصوص القانونية التي تكفل ضمان الرقابة عليها .
* تنظيم عملية إصدار القواعد الفنية واعتماد تدابير الصحة والصحة النباتية المتعلقة بالمنتجات الزراعية بصورة تحقق الأمن الزراعي والصحة العامة من جهة وتحقق مقتضيات الشفافية من جهة أخرى .

وفي مجال الاتفاقات الدولية فقد انضمت الأردن الى الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الأصناف الجديدة والتي صدرت عام 1961 وجرى عليها بعض التعديلات خلال الأعوام 1972 ، 1978 ، 1991 ، حيث يتمشى مشروع القانون مع نصوص هذه الاتفاقية والتي تعتبر جزءاً من الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية الواجبة التنفيذ بموجب أحكام اتفاقية التجارة العالمية التي أصبح الأردن عضواً فيها .

كما تبنت الحكومة مشروع قانون حماية المنتج المحلي في ظل فتح السوق أمام حركة الصادرات والواردات مع العالم الخارجي .

4-3 الجزائر :

مر القطاع الزراعي في الجزائر ببعض الظروف الصعبة التي حالت دون الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما أدى إلى عدم تحقيق كل الأهداف المخطط لها . ولكن وبالرغم من ذلك فقد فادت الجهود التي بذلت لتحقيق الأمن الغذائي إلى تبني منهجيات جديدة تهتم بتنمية إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع وترقية المنتجات ذات المزايا التفضيلية وتوسعة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي .

على صعيد آخر فقد لوحظ أن هنالك نمواً متوسطاً ومنتظماً في الإنتاج الزراعي ، حيث بلغت نسبة النمو 5% وخاصة في مجال محاصيل الخضر والفاكهة والألبان وذلك نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي انتظمت الاقتصاد الكلى للجزائر . كما تسعى البلاد إلى توسيع وإرساء العلاقات الجيدة مع كافة المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في المجال الزراعي لدعم اوجه الشراكة في مجالات الإنتاج والبحوث بما يفتح المجال واسعاً للتنمية الشاملة ، والاندماج الانسيابي في التجارة العالمية . وفي هذا الإطار فإن الجزائر تتفاوض في الوقت الراهن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي في نطاق إنشاء المنطقة الحرة لتبادل المنتجات الزراعية .

هذا وقد تمت إعادة تنظيم معظم المؤسسات الإدارية والاقتصادية الفلاحية وجعلها مواكبة لمعطيات النظام الاقتصادي الجديد وإصدار العديد من النصوص التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم المؤسسات ودعم الاستثمارات والإنتاج الفلاحي ومكافحة الآفات . وفي هذا السياق فقد تم إصدار التشريعات والقوانين التالية خلال الفترة 1999-2000 والتي تتمثل فيما يلي :

* دعم أسعار مواد الطاقة المستعملة في الفلاحة (رقم 99-18 المؤرخ في 14 يونيو 1999) .

* تحديد أسعار القمح الطري وتحديد المنحة التحفيزية لمردود الحبوب وكيفيات منحها .
* رقابة مواد الصحة النباتية ذات الاستهلاك الفلاحي (20 يوليو 1999) .
* تحديد تدابير الحماية الصحية المطبقة على منتجات الصيد البحري المستهلكة (20 يوليو 1999) .
* تم إصدار مشروع مرسوم تنفيذي خاص بالقانون الأساسي للتعاون الفلاحي .
* تم إصدار 58 قرار وزاري مشترك من بينها 51 قرار خاصة بتحديد محيطات استصلاح الأراضي الفلاحية وواحد متعلق بمكافحة الحمى القلاعية .
* بالإضافة لإصدار مراسيم ومقررات خاصة بالمحيط الوطني للتنمية الزراعية لعام 2000 .

4-4 السعودية :

تتمثل أهم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية في قطاع الزراعة والتنمية الزراعية بالمملكة في صدور قرار مجلس الوزراء رقم م/1 تاريخ 1421/1/5 هـ الموافق 2000/4/10م بالمصادقة على نظام الاستثمار الأجنبي وذلك دعماً لسياسة تطوير وتحسين المناخ الاستثماري في المملكة بشكل عام وتوفير الحوافز الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في المشروعات المجدية ومنها المشروعات الزراعية ، ويتضمن نظام الاستثمار العديد من الحوافز والتسهيلات والضمانات والإعفاءات .

4-5 السودان :

تم رصد العديد من الأحداث والتطورات في القطاع الزراعي في الآونة الأخيرة والتي تتمثل فيما تم تطويعه من تقنيات متطورة لتناسب ظروف السودان في مجال الإنتاج الزراعي وتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية التي تتعلق بتحسين الأداء في هذا القطاع .

ففي مجال التطوير التقني فقد تم الآتي :

* حدثت زيادة ملحوظة في إنتاج الأعلاف باستخدام تقنية الري بالرش في العديد من المناطق والتي كانت أهمها مشروع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لزراعة الأعلاف بغرب أمدرمان .

* تم تأهيل معدات الري وتطهير القنوات في المشاريع الكبيرة المروية مما أدى إلى زيادة واضحة في الإنتاج بهذا القطاع وزيادة الرقعة الزراعية .

أما في مجال الإصلاح الاقتصادي فقد كانت أهم الأحداث والتطورات على النحو التالي :

* إعفاء القطاع الزراعي من ضريبة القيمة المضافة ، كما تم تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على الشركات الزراعية إلى 10% .
* تم إعفاء مدخلات الإنتاج الحيواني كالمركزات والكتاكيت من رسوم الوارد وإعفاء صادرات الإبل والأسماك الطازجة والمثلجة من ضريبة الصادر وإعفاء صادرات الخضر والفاكهة والذرة واللحوم الحية والمذبوحة من الضرائب ، بالإضافة لتخفيف الضرائب على الخيش من 80% إلى 6% .
* كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بتشجيع الصادرات الزراعية وخاصة المحاصيل غير التقليدية ، وتشمل هذه الإجراءات الآتي :

- إدخال محاصيل واعدة لزيادة الصادرات للدول العربية خاصة المنتجات البستانية والثروة الحيوانية .
- تنشيط الصادرات الزراعية إلى الدول العربية بخلق حوافز إنتاجية للمنتجين والمصدرين وخاصة السلع المدرجة تحت الرزنامة الزراعية السودانية (وهى سلع بستانية) وتشمل هذه الحوافز :
  * إعفاءات جمركية لسلع الرزنامة والسلع البستانية .
  * تخفيض رسوم الإنتاج البستانية من 2% إلى 1% .
  * تم تخفيض ضريبة الوارد والاستهلاك لمستلزمات الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية المستوردة من 20% لضريبة الوارد والاستهلاك إلى 2% و 6% لضريبة الاستهلاك كضرائب منفصلة ويتم استيراد للفواكه وغيرها .

وفي إطار دعم الدولة للقطاع الزراعي أصدرت الحكومة قرارات اقتصادية هامة في مارس 2001 لتحريك عجلة الاقتصاد واشتملت هذه القرارات على إلغاء كافة الرسوم والضرائب على الزراعة كالعشور والقبانات وضريبة الأسواق وتشمل الإعفاءات إلغاء نسبة 1% على مجمل النشاط الزراعي . ودعم الزراعة سيكون وفق

إيرادات حقيقة ستخصص من صندوق منفصل لضمان عدم تغول الجهات التنفيذية وصرفها في بنود أخرى ، كذلك تخفيض الضريبة على شركات المساهمة من العام الحالي 20001 وإدخال نظام بديل لضرائب المغتربين بهدف المزيد من تخفيف العبء عليهم بجانب تقوية وتوسيع تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع مراعاة عدم زيادة الأسعار على السلع والبدء فورا بإدخالها على سلعة البترول .

كذلك شملت القرارات إدخال تعديلات ضرائبية وقانون لتشجيع حركة سوق المال وتشجيع تحويل شركات المساهمة الخاصة إلى شركات عامة ، ومنح إعفاءات ضرائبية للبنوك حسب توصية بنك السودان لتشجيعها على الاندماج أو تكبير حجم رؤوس أموالها لتسهم بدورها في التنمية ومقابلة احتياجاتها نحو انطلاق الاقتصاد . وكذلك من المفترض أن إصلاحات ستتخذ لصالح صغار المنتجين .

لمواكبة اتجاهات العولمة وانفتاح الاقتصاد للاستثمار الخارجي ، وستكون هناك حملة مستمرة وواسعة لتخفيض رسوم الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والأهلية (الرسوم المصلحية) مثل رسوم الموانئ - تحولات الملكية - التسهيلات التحويل المصرفي الترخيصات - الجوازات - رسوم خدمات المحليات - المحافظات - المياه - التلفونات بالإضافة إلى مناشدة القطاع الخاص لتطبيق تخفيضات مناسبة .

هناك قرار بإعفاء السلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة وتشمل القرار الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى ومن ضمنها الآلات المستخدمة في الزراعة والبستنة والغابات والأجهزة المستخدمة في صناعة الفواكه ...الخ .

وفي هذا الإطار فقد أنضم السودان إلى منظمة الكوميسا لدول شرق ووسط أفريقيا بالإضافة لسعيه الحديث للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإلى منطقة التجارة العربية الحرة .

أما في مجال الإصلاحات المؤسسية فسوف يتم إعادة تنظيم وزارة المالية بصورة تمكنها من تطبيق هذه البرامج المستمرة بفاعلية أكبر وستكون هناك إصلاحات مؤسسية وهيكلية في القطاع الزراعي أيضاً .

كما أنه من المقرر أن يتم اتخاذ إجراءات مؤسسية وقانونية لتشجيع حركة المستمرين والمواطنين المرتبطة بالعمل الاقتصادي كإعادة النظر في إجراءات العملة وتسيير إجراءات تسجيل الأجانب وتسهيل ورود العمالة الماهرة والمتخصصة في

مجالاته الجديدة المختلفة . والاستمرار في برنامج الخصخصة والتوسع في شبكات الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين المتضررين من خصخصة الشركات والمؤسسات في البرنامج الموضوع . وهناك برنامجا واسعا لتفعيل الصادرات غير البترولية كصادرات الثروة الحيوانية والبستانية .

وفي مجال التشريعات فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات الضرورية لزيادة الصادرات الزراعية السودانية وتشجيع المستثمرين للدخول في مجال الإنتاج الزراعي وتشمل هذه الخطوات ما يلي :

* تم تشكيل العديد من اللجان المتخصصة لوضع المواصفات الخاصة باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية حسب المواصفات العالمية وذلك لتسهيل انسياب السلع الزراعية السودانية إلى الأقطار الأخرى والسيطرة على نوعية ما يدخل للبلاد من الدول الأخرى بما يحافظ على صحة المستهلك ويرشد من موارد البلاد المالية .
* تم تعديل قانون الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الزراعية المحلية والعربية والدولية .

4-6 سوريا :

ركزت الحكومة السورية على إعطاء أهمية خاصة لاستثمار الموارد المتاحة بشكل علمي وموضوعي وفق الخطة الإنتاجية الزراعية مع مراجعة المتغيرات التي أثرت على القطاع الزراعي في الآونة الأخيرة وخاصة ظروف الجفاف وكمية المياه المتوفرة. وفي هذا الصعيد فقد كانت أهم التطورات في قطاع الزراعة والتنمية الزراعية على النحو التالي :

* تم التركيز على التحول من طرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديثة خلال 4 سنوات وتقديم القروض اللازمة لذلك لترشيد استخدام مياه الري .
* تم التوقيع على بعض الاتفاقيات مع بعض الدول لتسهيل تبادل المنتجات الزراعية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية (الإمارات العربية المتحدة والعراق) وذلك في خطوة نحو تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية مع العلم بأن الاتفاق مع الأردن يتم تنفيذه بشكل جيد وضمن الروزنامة المتفق عليها بين البلدين ، إضافة إلى الاتفاق مع لبنان .

* نتيجة لظروف الجفاف التي مرت على المنطقة فقد صدر قانون يقضي بتأجيل القروض الزراعية وإعادة جدولتها على مدى خمسة سنوات مع إعفائها من غرامات التأخير ، والنظر في إمكانية تمويل المدينين للمصرف الزراعي بمستلزمات الإنتاج للموسم الحالي.

* ما تزال الاجتماعات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية تتم في إطار التنسيق في مجال الدخول إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية .

* تم البدء بتنفيذ دراسة لتحسين تسويق المنتجات الزراعية بإعانة فنية من وكالة التعاون الياباني (الجايكا) .

ولمواكبة التطورات الإقليمية والدولية فقد بدأت منذ فترة عملية تحديث القوانين والتشريعات لتتلاءم مع هذه المستجدات إضافة إلى إصدار قوانين جديدة . وتشمل هذه القوانين ومشاريع القوانين الآتي :

* إحداث المصارف الخاصة .

* اعتماد السعر الحقيقي للعملات الأجنبية وتداول هذا السعر في عمليات البيع والشراء ضمن المنافذ الحكومية المرخصة .

* تخفيض بعض الضرائب والرسوم على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية أو إعفائها من الضمائم والرسوم الأخرى لتشجيع التصنيع والتصدير .

* تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لجذب المزيد من الاستثمارات .

7-4 فلسطين :

في إطار التطوير التقني للإنتاج النباتي والحيواني والأسماك في دولة فلسطين فقد تم الآتي :

* الشروع في تنفيذ مشروع التنوع الحيوي الإقليمي الممول من GEF, UNDP بقيمة 2 مليون دولار أمريكي خلال خمس سنوات .

* تنفيذ مشروع التعاون الإقليمي في قطاع الأمراض البيطرية بتمويل من مؤسسة MERC والذي يشتمل على تدريب مجموعة من الأطباء البيطريين وفنيي المختبرات والفحوصات البيولوجية وتزويد الدوائر البيطرية والمختبرات بالأجهزة المخبرية .

* البدء بتنفيذ مشروع تحسين سلالات أبقار الفريزيان بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي والذي تموله الحكومة الإيطالية ولمدة ثلاث سنوات .

أما في مجال الإصلاح الاقتصادي والتطورات الدولية ، فقد قامت السلطة الفلسطينية بإيداع رؤيتها في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وطرح الموقف الفلسطيني والمحددات التي تواجهها في سبيل الانضمام الكامل لها . وستكون دولة فلسطين حسب سيطرتها الكاملة على مواردها ومعابرها جاهزة لتنفيذ كافة الأمور المطلوبة لذلك . وينطبق ذلك الأمر على الانضمام لمنظمة التجارة الحرة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الزراعية الدولية .

من جانب آخر فقد قامت وزارة الزراعة بتوقيع مجموعة كبيرة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع الدول والمنظمات العربية والدولية لأداء وتنظيم وترقية الأداء في القطاع الزراعي ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

* اتفاق إطار تعاون بين دولة فلسطين والجمهورية التونسية لتطوير دور المرأة والعائلة في القطاع الزراعي .
* اتفاقية بين وزارة الزراعة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في مجال مكافحة الحمى المالطية .
* اتفاقية زراعية بين منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية وجمهورية مصر العربية على تبادل المعلومات الزراعية في مجال الآفات والمبيدات الحشرية والتخطيط الزراعي المشترك وتبادل تكنولوجيا إنتاج البذور .
* مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية في فلسطين على التعاون والتنسيق المتبادل لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني .
* مذكرة تفاهم بين المركز الدولي للبحوث في المناطق الجافة (أيكاردا) ووزارة الزراعة الفلسطينية للتعاون في مجالات إدخال الأصناف المحسنة من القمح والشعير والحمص والعدس والبقوليات العلفية والمساهمة في إنشاء بنك الجينات والتعاون الفني والتدريب في المشاريع الإقليمية ومحطات التجارب .
* اتفاقية بين وزارة الزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية على تنفيذ دراسة فنية لمشروع مرج صانور/فلسطين .

* مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة الفلسطينية ووزارة الزراعة التونسية لتطبيق بروتوكول التعاون في المجال العلاجي بين الوزارتين .
* اتفاق بين جامعة النجاح الوطنية ووزارة الزراعة على تنفيذ برنامج تطوير إنتاجية الزيتون بالمناطق شبه الجافة .
* اتفاق بين جامعة القدس ووزارة الزراعة والإغاثة الزراعية على تأسيس وتطوير دراسات عليا في مجال التطوير الريفي المستديم .
* الرزنامة الزراعية بين وزارة الزراعة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية حول تبادل السلع الزراعية ووضع قوائم تحدد المحاصيل الزراعية المستوردة والمصدرة من وإلى البلدين .

وفي مجال التشريعات والقوانين فقد قامت وزارة الزراعة الفلسطينية بإعداد الآتي:

* مسودة مشروع القانون الزراعي والأنظمة التفسيرية المتعلقة به وأحالته الى المجلس التشريعي ودار الفتوى والتشريع لإقراره .
* مسودة مشروع قانون التعويض ضد الكوارث الطبيعية .
* مسودة مشروع المشاتل .
* مسودة قانون الصيد .
* قانون التداول في المبيدات . وقد تم إقراره من المجلس التشريعي والمصادقة عليه من رئيس الدولة .
* مسودة مشروع قانون الزيت والزيتون .

4-8 قطر :

انعكست التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية والتجارة العالمية بشكل سلبي على القطاع الزراعي في دولة قطر، مما استوجب إعادة النظر في مجمل السياسات الزراعية حيث تم الآتي :

* تم إجراء الاتصالات مع الدول العربية ودول مجلس التعاون ودول الشرق الأقصى لدعم التعاون في مجال البحوث ووقاية النباتات وتبادل المعلومات بهدف ترقية الأداء وخير مثال لذلك مشروع المكافحة الحيوية لسوسة النخيل الحمراء الذي تنفذه دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة .

* تم إعداد وإجازة عدد من التشريعات بواسطة دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الحجر الزراعي والبيطري ، يطبق على مستوى الإقليم .

* تم اتخاذ قرار بتوحيد التعرفة الجمركية يطبق اعتباراً من 2005 والذي سوف ينعكس إيجاباً على انسياب المنتجات الزراعية بين دول المجلس .

4-9 الكويت :

نظراً لقصور الطاقات الإنتاجية الزراعية في تلبية متطلبات السكان من المنتجات الزراعية في دولة الكويت فقد زاد التركيز نحو الاتجاه للقطاع الخاص للتعامل معه في سبيل تنفيذ السياسات الزراعية . وقد تم في هذا الإطار تنفيذ الآتي :

- تم مؤخراً وبناءاً على دراسة أعدتها الهيئة إعادة العمل بالمحفظة الزراعية ، حيث بدأت في تلقي طلبات الإقراض منذ 2001/4/20 بشرط أن يوفق المدينون أوضاعهم ويجدولوا مديونياتهم بأسعار فائدة بسيطة ولفترات طويلة ولحوالي 25% من قيمة القرض .

- تم في نهاية عام 2000 إقرار وتنفيذ التنظيم الهيكلي الجديد للهيئة والذي تم بموجبه استحدث قسم للإرشاد الزراعي تابع لإدارة الوفرة الزراعية وقسم آخر تابع لإدارة العبدلى الزراعية .

أما في جانب تطوير الإنتاج النباتي والحيواني فقد تم إنجاز الآتي :

* إدخال تربية نحل العسل على نطاق واسع ، حيث كانت تربية نحل العسل تتم على نطاق ضيق وأصبح يوجد في الكويت الآن حوالي ثلاث ألف طاقة من نحل العسل وبلغ عدد مربي نحل العسل أكثر من 3 ألف مربي .

وقد أوفدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية خبيراً في إنتاج وتربية نحل العسل يشرف على مشروع كبير للتحسين الوراثي لنحل العسل وتطوير تربيته في دولة الكويت .

* كما أوفدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية كذلك خبيراً للكويت في مجال زراعة الزيتون ليتم نشر زراعته على نطاق واسع في البلاد .

* في إطار التعاون مع الايكاردا فقد قدم إلى الكويت مؤخراً خبير الزراعة المحمية لبحث سبل الإرتقاء بالزراعة المحمية في الكويت ضمن برنامج شبه

الجزيرة العربية الذي يضم دول الخليج الست واليمن - ومن المقرر عقد الاجتماع الإقليمي الفني للزراعة المحمية في الكويت خلال هذا العام .

أما في مجالات الإصلاح الاقتصادي فقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات في القطاع الزراعي والتي تشمل :

* إقرار التنظيم الهيكلي الجديد للهيئة في نهاية عام 2000 والذي حد كثيراً من ازدواجية مهام الإدارات والأجهزة الفنية بالهيئة العامة للزراعة ، كما وضع آلية جديدة للتنسيق والتعاون مع الأجهزة والتنظيمات والمؤسسات ذات الصلة بالزراعة .

* إسناد مشاريع الهيئة في مجال الزراعات التجميلية والتخضير إلى القطاع الخاص لإنجازها ، مثل مشاريع التحريج التي تبلغ مساحتها 36740 دونم تشتمل على حوالي 665 ألف شجرة حراجية مقاومة للجفاف وكذلك مشاريع تنفيذ وصيانة المشروعات التجميلية وعددها 12 مشروع ، بالإضافة لمشاريع إنشاء 7 حدائق عامة في المناطق السكنية .

* من جانب آخر فقد التزمت الكويت بالأحكام والالتزامات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - وكذلك الالتزامات المقدمة في إطار تحرير التجارة الزراعية الدولية .

على صعيد مجالات إدارة وتنظيم وترقية الأداء في القطاع الزراعي فقد اشتملت أهم الأحداث في مجالات التنمية الزراعية على الآتي :

* إقرار وتنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والذي يضمن الارتقاء بمستوى أداء القطاع الزراعي .

* تم تخصيص موقعين واحد في منطقة الوفرة والآخر في العبدلي للاتحاد الكويتي للمزارعين لإنشاء مخازن ومواقع تجميع وتخزين المحاصيل الزراعية بالمناطق الزراعية ، مساحة كل منها 25 ألف متر مربع وسيبدأ الاستغلال لهذه المواقع هذا العام .

* كما تم استحداث قسم النباتات البرية تابع لقطاع الثروة النباتية .

* تم رفع قيمة الدعم المباشر للإنتاج النباتي من حوالي 2 مليون دينار إلى 4 مليون دينار سنوياً .

4-10 لبنان :

من أهم الأحداث التي قامت بها وزارة الزراعة في هذا المجال في العام 2000 ما يلي :

* تشجيع المزارع على استبدال الأصناف التقليدية من الأشجار المثمرة بأصناف جديدة . وقد قامت الوزارة بشراء الشتول لتوزيعها على المزارعين .
* تم شراء وتوزيع 300 ألف غرسة زيتون من مزارعي المشاتل في الجنوب وتوزيعها على المزارعين في كافة الأراضي اللبنانية بأسعار رمزية .
* كما تم شراء وتوزيع 325 علبة بيض دود الحرير على المزارعين ومن ثم شراء الفيالج منهم بأسعار تشجيعية وقد بلغت الكمية 3012 كلغ .
* استكمال تجهيز مختبر تحليل الأدوية النباتية وتحليل التربة في كفر شيما .
* أما في مجال الإصلاح الاقتصادي فتشارك وزارة الزراعة بالمفاوضات التي تجري من أجل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وذلك في إطار سعى الحكومة اللبنانية خوض عملية اندماج كلى في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري . وقد تقدم لبنان بطلب في 30 شباط 1999 للانضمام ، وقد أقر المجلس العام للمنظمة هذا الطلب في 14 نيسان 1999 نتيجة لذلك اكتسب لبنان صفة العضو المراقب في المنظمة .
* بالنسبة لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فلم يسجل أي تقدم على مسار المفاوضات حتى تاريخه بخصوص إبرام اتفاقية الشراكة الهادفة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين منطقة المتوسط . وقد شهد العام 1999 محادثات بين الجانبين الأوروبي واللبناني حول النقاط العالقة في الاتفاقية .
* على الصعيد الإقليمي يتماشى لبنان مع مقررات تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وقد بدأ العمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من 1999/1/1 على أن تخفض الرسوم بالنسبة للدول العربية وقد بدا العمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من 1999/1/1 على أن تخفض الرسوم بنسبة 10% سنوياً حتى العام 2001 .
* كما يعمل لبنان بالاتفاقيات الثنائية المعقودة مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية . وقد تم في العام 1999 توقيع اتفاقية ثنائية مع الجمهورية العربية السورية بهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدين وقد

نصت على إلغاء الرسوم الجمركية على كافة السلع الزراعية باستثناء تلك المتعلقة بنحو 21 سلعة يجري تخفيض سنوي عليها لتلغى في العام 2004 .

* وفي مجال إدارة وتنظيم وترقية الأداء في القطاع الزراعي تحاول وزارة الزراعة جاهدة إعادة ثقة المزارع اللبناني بها والتي كانت قد فقدتها خلال الحرب اللبنانية غير أن الموازنة الضئيلة التي منحت للوزارة لا تسمح لها بالقيام بخطوات كبيرة وإجراء إصلاحات على صعيد الإدارة كافة . في هذا الصياغ أصبحت الشركات الخاصة هي المحرك الأساسي لهذا القطاع حيث تقدم المستلزمات للمزارعين بالدين لقاء ضمانات مالية .

على صعيد آخر اشتملت أهم التطورات التشريعية التي حصلت في العام 2000-2001 على ما يلي :

* تعديل بعض نصوص القرار رقم 1/58 تاريخ 1997/10/24 المتعلق بمواصفات الفاكهة والخضار عند تصديرها واستيرادها بما يؤدى إلى إعادة السمعة الحسنة لها في الأسواق العربية .

* صدور مرسوم تشريعي في 29 تشرين الثاني 2000 يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع كافة . وقد استفادت السلع الصناعية من هذا التخفيض غير أنه لم يكن لها تأثيراً قوياً على السلع الزراعية .

* متابعة تسجيل جميع المبيدات الزراعية المتداولة في لبنان ومنع دخول آي دواء دون أن يكون مسجلا وذلك ضمن مراقبة وتسجيل محلات بيع الأدوية وتصنيفها .

11-4 مصر :

اتجهت وزارة الزراعة المصرية في السنوات الأخيرة نحو المزيد من التحرير الاقتصادي وذلك بترك القرارات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي وقوى السوق وأن يقتصر دور الوزارة في المرحلة القادمة على التخطيط التأشيري وذلك بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في مجال التنمية الزراعية بالإضافة لمسؤوليتها التقليدية عن البحوث الزراعية والإرشاد وإجراء الدراسات وتوفير المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة . وبموجب هذا التوجه فقد قامت الوزارة بإلغاء التدخل في فرض التركيب المحصولي وأصبح للمزارع حرية اختيار المحاصيل التي يريد زراعتها .

هذا وتشمل المشروعات الجديدة للتنمية في مصر المشروعات التالية :

* مشروع إنشاء مصنع لسكر البنجر في أراضي الخريجين المستفيدين من مشروع مبارك القومي بالنوبارية .
* مشروع زراعي وتصنيع نبات الاستنيا وهى من المحاصيل السكرية الجديدة والذي تبلغ درجة حلاوته 300 مرة مثل سكر القصب .
* مشروع إنشاء مصنع لتجفيف التين وعصر الزيتون بمحافظة مطروح .
* مشروع إنتاج وتصنيع الكانولا الزيتي في الأراضي الجديدة .

ومن المقرر أن يبدأ في شهر مارس 2001 تنفيذ شركة سكر البنجر بمحافظة الفيوم الذي تساهم في إنشائه الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي .

أما المشروعات التي تم إنجازها في مجال التنمية الزراعية فتشمل :

* تمديد المشروع الإقليمي لوادي النيل خلال عامي 2000-2001 لتحسين محاصيل الحبوب والبقول الشتوية والذي تشارك فيه السودان ومصر وأثيوبيا .
* مشروع تحسين وتحرير إنتاج التقاوي الحكومية ويهدف هذا المشروع إلى تحرير إنتاج وتسويق التقاوي الحكومية وفصل جهازي إنتاج التقاوي واعتماد التقاوي ، وقد بدأ في تنفيذ خصخصة وسائل الإنتاج الزراعي وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إنتاج التقاوي إلى ما يزيد عن 20% من تقاوي محاصيل القمح والأرز والفول البلدي بالإضافة لقيام القطاع الخاص بإنتاج تقاوي الهجن.
* مشروع المكافحة المتكاملة للخضار والفاكهة .
* وفي مجال الخضر والفاكهة فقد وصل مشروع المكافحة المتكاملة للخضار والفاكهة إلى الأهداف المنشودة والتي تشمل تطوير وتطبيق أساليب المكافحة المتكاملة وتقليل الفاقد المحصولي نتيجة للإصابة بالأمراض والآفات وتقوية الأعداء الطبيعية للتحكم في الآفات والأمراض وخفض المبيدات المستخدمة . وقد انتهى المشروع في 2001/6/30 .
* مشروع اعتماد ورقابة التقاوي المحسنة :

ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد التقاوي المحسنة والرقابة عليها ، وقد وصل هذا المشروع لنهايته في سبتمبر 2000 .

* مشروع إدارة المياه والتربة الحقلي :

ويركز هذا المشروع على تعظيم كفاءة استخدام موردي التربة والمياه على مستوى الحقل لزيادة الإنتاجية وترشيد استخدام الكيماويات الزراعية مع الإدارة الجيدة للنفايات والمخلفات الحقلية بالإضافة لتنمية الطاقات البشرية في الريف ، وينتظر أن ينتهي هذا المشروع في عام 2003 .

* مشروع استخدام نظم المعلومات الحديثة في الإنتاج الزراعي .

يهدف هذا المشروع إلى استحداث نظم خبيرة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وتحسين أداء المرشدين الزراعيين على هذه النظم بالإضافة لتقدير أدوات أتممة بناء النظم الخبيرة والقيام بتجارب لدراسة استخدام النظم الخبيرة وأثرها الاقتصادي في المناطق المختارة وينتظر أن يستمر المشروع إلى يونيو 2002 .

* مشروع برنامج الغذاء العالمي بمطروح :

يهدف هذا المشروع في الأساس إلى تدعيم إدارة الموارد الطبيعية في الصحواء الشمالية بمطروح وقد انتهى المشروع في يونيو 2001 .

أما في مجال الإصلاح الهيكلي والمؤسسي فقد شملت سياسة التحرير الاقتصادي في قطاع الزراعة عدد من التعديلات في مجال الإصلاح المؤسسي وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية الشاملة ، حيث يقوم الآن بنك التنمية والائتمان الزراعي بنشاط واسع لتحويل الإقراض المدعوم إلى أغراض غير مدعوم يوجه بصفة أساسية إلى المنتجين الزراعيين . كما تم تحويل هيئة القطاع العام للتنمية وهيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية إلى شركة قابضة ، وشركات استصلاح الأراضي لشركة قابضة لاستصلاح الأراضي ، حيث قامت هذه الشركات بدور كبير في خصخصة أصولها وبيعها للقطاعين الخاص والاستثماري .

وفي مجال التشريعات المتعلقة بالتنمية الزراعية فقد كانت أهم التشريعات التي تم إصدارها : هي إعادة التوازن في العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية بشكل يعيد التوازن في هذه العلاقة ويحقق العدالة والكفاءة المطلوبة .

وقد اصدر جهاز البيئة عدد من القوانين الوزارية للمحافظة على البيئة وذلك بتحريم استخدام عدد من المبيدات التي لها تأثير على البيئة والتوازن البيئي . كما

صدرت عدة قوانين للحفاظ على الأراضي الزراعية ويحظر تجريف الأرض الزراعية وعدم ترك الأرض بور لأكثر من عام وعدم إقامة آي مباني أو منشآت عليها.

4-12 المغرب :

* قامت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات بإنجاز مشروع الخرائط الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة في مختلف مناطق المملكة وذلك بهدف تحديد أنماط استعمال للأراضي الفلاحية والتي لها منافع اقتصادية واجتماعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالتربة والمناخ والنباتات بالإضافة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية لمختلف التركيبات الزراعية . وقد قام المعهد الوطني للبحث الزراعي بإنجاز الخرائط التالية :

- خرائط فلاحية للحبوب والقطاني ، وقد شملت حوالي 5 مليون هكتار في مناطق الشاوية ، عبدة ، دكالة ، الحوز ، نادلة ، عير والسايس .
- وضع خرائط التربة للمناطق الشمالية للمغرب والتي شملت 9 مناطق تابعة للمديريات بالإضافة إلى 7 مناطق تابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.
- وضع خرائط للمؤهلات الفلاحية للشطر الأول (2000/1999) والذي تقدر مساحته بحوالي 1.6 مليون هكتار . وقد تم إنجاز حوالي 800 ألف هكتار في عدد من المناطق .

* أبرمت وزارة البيئة والوكالة الأمريكية للتنمية اتفاقاً تم بموجبه منح المغرب هبة لتنفيذ مشروع تدبير الموارد المائية على مدى ستة سنوات وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه وحماية الموارد المائية بالقطاع الزراعي والحضري الصناعي .

* إنشاء شبكة وطنية للمحميات تشكل من المنتزهات الوطنية والمنتزهات الطبيعية والبيولوجية . كما تم تبني مجموعة من القوانين لضمان حماية هذا التنوع الإحيائي والمحافظة عليه داخل البرية وخارجها .

* إنشاء صندوق وطني لمحاربة الجفاف والتصحر حيث يهدف هذا الصندوق إلى إيجاد آلية للتوجيه السريع الفعال للموارد المالية المطلوبة لدعم الأنشطة الخاصة بمحاربة التصحر وتقليل آثار الجفاف على الصعيد المحلي . ويشارك في هذا الصندوق كل من وزارة البيئة ووزارة الفلاحة ووزارة المالية .

* إنشاء أسواق الجملة للمنتجات الزراعية في كل من محافظات صنعاء ، تعز ، الحديدة ، آب ، حضرموت وعدن ، وتعتبر هذه الأسواق هي القناة الرئيسية الثانية لتغذية منافذ التسويق الفرعية وذات الصلة المباشرة بالمستهلك .

* إنشاء مركز تقنية ما بعد الحصاد لتحسين وتطوير المنتجات الزراعية وجودتها إضافة الى تقليل الفاقد منها .

* إقامة المعارض المحلية ذات الصلة بتسويق المنتجات الزراعية ، حيث يقام سنوياً اكثر من معرض تشارك فيها الفعاليات والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الوطني بشكل عام والإنتاج الزراعي بشكل خاص .

* المشاركة في المعارض الدولية المعنية بالإنتاج والتسويق كعضو فعال .

* دعم الاتحاد التعاوني الزراعي في إنشاء بعض الأسواق المحلية والتي تشمل سوق مأرب ، وسوق سنون ، وبناء مركز أعداد الصادرات في محافظة الحديدة .

* إقامة الشبكة الوطنية للمعلومات التسويقية وجمع المعلومات لحركة الأسعار في الأسواق المركزية بمحافظات أمانة العاصمة ، عدن ، تعز ، الحديدة حضرموت ، آب .

* العمل على تأسيس مناطق حرة بين اليمن ودولة عمان في مناطق شحن - مزيونة ، حوث - وسولفيت لتسهيل حركة التبادل التجاري .

أما في مجال التشريعات والقوانين الزراعية الجديدة فقد تم استصدار القوانين والنظم المتعلقة بالري والموارد المائية ومساقط المياه والحجر الزراعي .

من جانب آخر فقد كان انتشار بعض الآفات العابرة للحدود كالجراد حمى الوادي المتصدع من أهم الأحداث التي مرت باليمن في الآونة الأخيرة ، حيث جندت لها اليمن كل الإمكانات لمحاصرتها بشكل لم يسبق له مثيل .

الباب الخامس

أثر الجفاف وشح الموارد المائية على أوضاع الزراعة في الدول العربية

الباب الخامس

أثر الجفاف وشح الموارد المائية على أوضاع الزراعة في الدول العربية

5-1 تمهيد :

يتناول هذا الباب من التقرير اثر الجفاف وشح الموارد المائية علي تطورات أوضاع التنمية الزراعية في الدول العربية ، وقد بنيت معلومات هذا الباب علي استمارات الاستبيان التي تم استيفاؤها ضمن التقارير القطرية للدول العربية وشمل هذا الاستبيان بعض المعلومات والبيانات حول :

* معدلات الأمطار (المتوسط السنوي العام للهطول المطري علي مستوى الدولة، والمعدل الشهري للهطول المطري للسنتين (1999-2000) .
* تقدير مستوى التعرض للجفاف علي مدار العام، باختبار الوضع لكل سنة حسب درجة الجفاف (جفاف شديد، جفاف متوسط، جفاف محدود، وسنة طبيعية).
* المتاح سنوياً من الموارد المائية السطحية والجوفية (كمياتها، حجم المخزون، معدلات الاستخدام والتغذية الجوفية).
* المساحات المزروعة بالحاصلات ، المحصود منها والإنتاج (الحاصلات المطرية : الحبوب ، القمح ، البذور) .
* السياسات التي اتبعت للتخفيف من آثار الجفاف (سياسات الاستيراد لتلافي النقص، الدعومات) .

وكملاحظة عامة عن المعلومات المتوفرة عن ظاهرة الجفاف وتلك التي جمعت عن طريق الاستبيان أن معظم الدول العربية تعاني من فقر في المعلومات الخاصة بالظاهرة وقياسها، كما وأن معظمها لم يتحر الدقة الكافية في رصد تلك الظاهرة ومن

ثم فإن ما ورد في هذا الباب يعكس ما أمكن الحصول عليه من البيانات والمعلومات التي وردت ضمن التقارير القطرية حول هذا الموضوع .

5-2 الموارد المائية في الوطن العربي :

تقدر جملة الموارد المائية المتاحة بالدول العربية بحوالى 247.8 مليار متر مكعب سنوياً منها حوالى 205 مليار متر مكعب من الموارد مياه سطحية وحوالي 35 مليار متر مكعب مياه جوفية وحوالي 7.8 مليار متر مكعب مياه من موارد مائية غير تقليدية، جدول رقم (5-1) .

تبلغ جملة الإستخدامات المائية في الوطن العربي حوالي 191 مليار متر مكعب تمثل حوالي 70% من جملة المياه المتاحة في المنطقة ، يستخدم حوالي 89% منها في الزراعة وحوالي 6 % للإستخدامات المنزلية و 5% للإستخدامات الصناعية.

أ- مياه الأمطار :

يمثل الهطول المطري المصدر الرئيسي للموارد المائية في الوطن العربي ، حيث يقدر بحوالي 228.5 مليار متر مكعب من العام ، تسقط حوالي 15% منها وبمعدل لا يتجاوز 100 ملمتر من المياه سنوياً في حوالي 67% من مجمل الأرض العربية . كما تسقط حوالي 19% منها وبمعدل هطول بين الأعمم مناطق المراعي الطبيعية وبعض الزراعات المحصولية البعلية . فإنه يتساقط على حوالي 18% فقط من الأراضي العربية وبمعدل هطول هذه الكمية من المياه في الإقليم الأوسط والمغرب العربي بالإضافة إلى المشرق العربي حيث توجد أكثر المناطق المستقرة زراعياً في الوطن العربي والتي يعتمد عليها مصدر للمحاصيل الإستراتيجية التي تشكل الغذاء الرئيسي للسكان .

ب- الموارد المائية السطحية :

تقدر جملة المياه السطحية في الوطن العربي بحوالي 205 مليار متر مكعب سنوياً يأتي حوالي 70% منها من خارج حدود الأقطار العربية . مما يعرضها إلى كثير من المخاطر كمصدر يعتمد عليه للمياه في العديد من الأقطار العربية .

جدول رقم (5-1)

الموارد المائية المتاحة للإستخدام في الوطن العربي ونصيب الفرد منها

الاقطار	الموارد المائية المتجددة مليار م3/السنة (المتاحة للإستغلال)			الموارد المائية غير التقليدية مليار م3/سنة			إجمالي الموارد مليار م3/سنة	إجمالي السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة م3/سنة
	سطحية	جوفية	جملة	صرف زراعي	صرف صحي	تحلية مياه البحر			
الأردن	0.70	0.40	1.10	–	0.05	–	1.15	5.463	210.51
سوريا	22.10	2.90	25.00	–	0.37	–	25.37	14.661	1730.44
العراق	42.00	2.00	44.00	–	–	–	44.00	20.449	2150.69
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	4.830	–
لبنان	2.40	1.28	3.68	–	–	–	3.68	3.009	1223.00
المشرق العربي	67.20	6.58	73.78	–	0.42	–	74.20	43.582	1702.54
الامارات	0.37	0.10	0.47	–	0.11	0.48	1.06	1.904	554.10
البحرين	–	0.09	0.09	–	0.01	0.04	0.14	0.564	246.45
السعودية	3.21	2.34	5.55	–	0.22	0.90	6.67	17.880	373.21
عمان	1.47	0.56	2.03	–	0.030	0.03	2.09	2.163	966.25
قطر	–	0.06	0.06	–	0.03	0.10	0.18	0.551	333.94
اليمن	4.80	1.40	6.20	–	0.11	0.36	0.63	1.547	407.89
الجزيرة العربية	9.85	4.71	14.56	–	0.51	1.92	16.98	39.110	434.21
جيبوتي	0.20	0.05	0.25	–	–	–	0.25	0.577	433.38
السودان	8.10	3.30	11.40	–	–	–	24.50	28.098	871.95
الصومال	8.10	3.30	11.40	–	–	–	11.40	9.250	1232.43
مصر	55.50	4.50	60.00	4.70	0.02	0.03	64.75	62.931	1028.83
الاقليم الأوسط	87.40	8.75	96.15	4.70	0.02	0.03	100.90	100.856	1000.39
تونس	2.70	1.80	4.50	–	–	–	4.50	8.896	505.85
الجزائر	13.50	4.20	17.70	–	–	–	17.70	27.939	633.52
ليبيا	0.17	2.50	2.67	–	0.11	0.21	2.99	5.407	552.99
المغرب	23.00	5.00	28.00	–	–	–	28.00	27.028	1035.96
موريتانيا	1.00	1.50	2.50	–	–	–	2.50	2.274	1099.38
المغرب العربي	40.37	15.00	55.37	–	0.11	0.21	55.69	71.544	778.40
الوطن العربي	204.83	35.04	239.86	4.70	1.05	2.16	247.77	255.092	971.28

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تحسين كفاءة الري الحقلي في الدول العربية ، 1997 .

ج- الموارد المائية الجوفية :

يقدر المخزون المائي الجوفي الكلي في الوطن العربي بحوالى 7733 مليار متر مكعب من المياه منها حوالي 83% في الإقليم الأوسط ، 12% في المغرب العربي ، 4.7% في الجزيرة العربية و 0.3% في المشرق العربي ولكن الكميات المتاحة للإستخدام لا تتجاوز حوالي 35 مليار متر مكعب من المياه سنوياً .

د- الموارد المائية غير التقليدية :

تقدر الكمية المتاحة من الموارد المائية غير التقليدية بحوالي 7.5 مليار متر مكعب سنوياً منها حوالي 5 مليار متر مكعب من إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي وحوالي 2 مليار متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة وما تبقى منها من المياه المعالجة للصرف الصحي والصناعي .

3-5 الهطول المطري في الوطن العربي :

من خلال البيانات المتاحة حول معدلات الأمطار وتوزيعها خلال فترة سنوات الماضية (1990- 2000)، وتحديداً المعدلات السنوية والشهرية في السنوات المختلفة يمكن تقدير معاملي المتوسط السنوي للأمطار والمتوسط الحسابي كما هو وارد بالجدول رقم (5-2) . وقد تم الاعتماد على هذه المتوسطات لسببين :

1- عدم توفر البيانات الشهرية للأمطار لكل قطر، مما تعذر معه حساب المتوسطات الشهرية

2- عدم حدوث الأمطار في كل شهور السنة، مع تباينها لنفس الشهر من سنة لأخرى، مما يجعل حساب المتوسطات للشهر المعني أو للسنة المعنية، غير ذي فائدة أو جدوى في تتبع الظاهرة.

ولقراءة واضحة للبيانات بالجدول (5-2) والتي يوضحها الرسم البياني شكل رقم (5-1) وشكل (5-2) وذلك لبعض الدول (اليمن ، الأردن ، السودان ، فلسطين ، المغرب) نظراً لعدم توافر تلك المعلومات للأقطار الأخرى . ويوضح هذا الجدول والرسوم البيانية ، أن معظم الدول التي وردت عنها معلومة قد توالت عليها سنوات الجفاف كما يشير بذلك الانخفاض في معدلات أمطارها إلى ما دون المتوسط السنوي خلال الفترة المعنية.

جدول رقم (5-2)
معدلات الأمطار السنوية (ملم) والانحراف عن المتوسط الحسابي
1990 – 2000 لبعض الدول العربية

القطر	المتوسطات والانحرافات عن المتوسط										
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأردن	201.5	251.5	275	218	233	182	287	153	101	-	260
	-52	-2	21.5	-35.5	-20.5	-71.5	33.5+	-100.5	-152.5	-	6.5
السودان	494	536	283	736	567	389	649	712	379	593	386
	-88	-46	-29	154+	-15	-193	67+	130+	-203	11+	-196
فلسطين	346	796	877	368	689	265	415	623	272	216	631
	-312	138	219+	-290	31+	-393	-243	-35	-386	-442	-27
المغرب	461,6	483	299	260	412	266	706	557	479	275	319
	14+	35.4+	-148.6	-187.6	-35.6	-181.6	258.4	109.4	31.4	-172.6	-128.6
اليمن	298.4	264.9	266.4	233.8	270	274	254	263	330	257	262
	-2.6	-36.1	-34.6	-67.2	-31	-27	-47	-38	-29	-44	-39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية المعدة في إطار التقرير الشامل ، 2001 .

شكل رقم (5-1)
معدلات الأمطار السنوية (ملم) في بعض الدول العربية
خلال الفترة 1990-2000

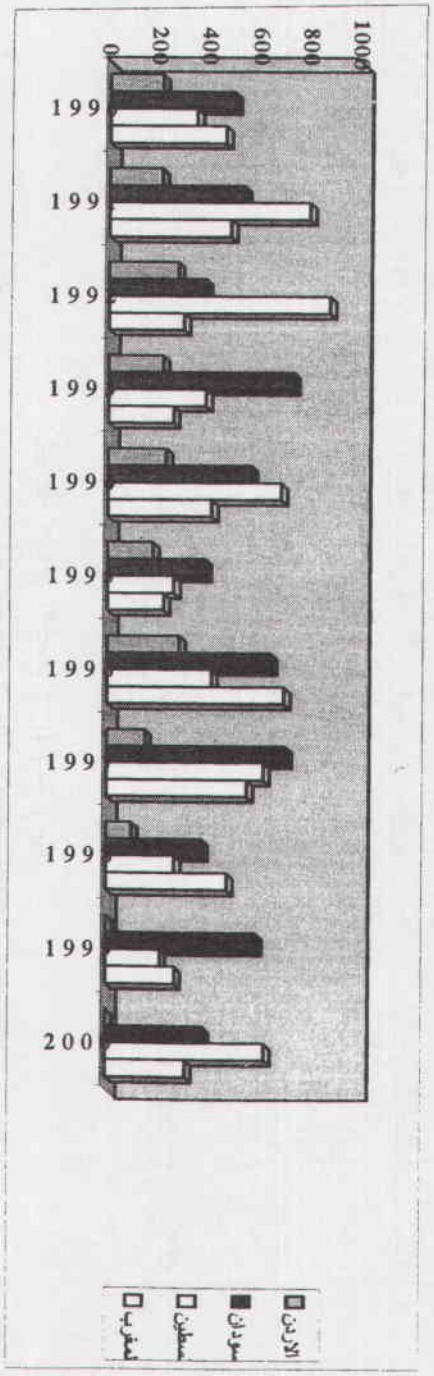

رسم بياني (1) معدلات الأمطار لبعض الدول العربية (ملم) 1990-2000

شكل رقم (5-2)
الانحراف عن المتوسط الحسابي للأمطار (ملم)
في بعض الأقطار العربية خلال الفترة 1990 - 2000

ررسم بيانى رقم (1-ب): انحراف معدلات الامطار السنوية عن المتوسط الحسابى لبعض الدول العربية (1990-2000) ملم

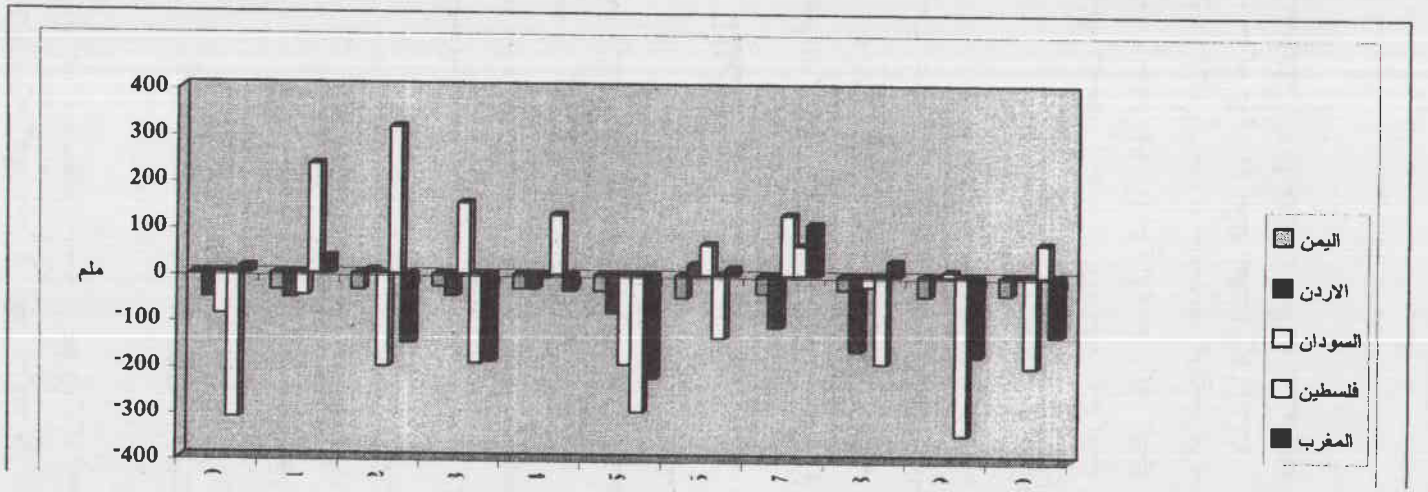

ولتتبع درجة حدوث الجفاف، وكما يظهر من جدول رقم (5-3) . وبناء على المعلومات التي توفرت فقد تم حساب درجة التعرض للجفاف وجاءت النسب على النحو التالي:

مكرر حدوث الجفاف	النسبة (%)
حاد جداً	22.7
جفاف متوسط	34.1
جفاف محدود	25.0
سنة طبيعية	18.2

من التدرج أعلاه يستنتج أن حدوث الجفاف المتوسط تصدر رأس القائمة، يليه الجفاف المحدود، ثم الجفاف الحاد بينما كانت السنوات الطبيعية تمثل أقل نسبة وهى (18,2%) . وهذا يدل علي تأثر هذه الأقطار بفترات جفاف متفاوتة، إلا أن سنوات الجفاف شكلت في عمومها 81.8% من التقييم الكلي خلال هذه السنوات (90 – 2000) بالمقارنة مع 18.2% للسنوات الطبيعية

5-4 تباين معدلات الأمطار في المنطقة العربية :

عند تناول ظاهرة الجفاف فلعله من الضروري التنويه الى أن معظم الدول العربية تقع في الأحزمة الايكولوجية الجافة وشبه الجافة. فمن استقراء معدلات الأمطار السنوية وتوزيعها يلاحظ تبايناً في الكميات على نطاق القطر الواحد، كما تشير بذلك أوضاع الأقطار المختلفة ومنها :

أ- الأردن :

عند استعراض حالة الأردن ببعض التفصيل كنموذج للتباين في الهطول المطري ، فيمكن من الجدول رقم (5-4) استنتاج التباين في المتوسطات السنوية، حيث التفاوت الواضح في المعدلات من سنة لأخرى. مع الارتفاع في معدلات البخر مما يقلل من الاستفادة من الساقط المطري . وقد عرف موسم 2000 هطولاً متوسطاً بلغ حوالى 248 ملم ، فيما عرفت سنة 1999 جفافاً حاداً إذ لم يتعدى الهطول فيه 173 ملم/سنة .

جدول رقم (5-3)
درجة الجفاف في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2000

القطر	السنة										
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأردن	×	O	O	√	×	√	•	×	×	•	•
السودان	×	O	√	×	×	•	√	×	×	•	•
المغرب	√	O	×	×	√	×	O	√	√	•	•
اليمن	O	O	√	√	×	×	×	√	O	•	•

المفتاح :

•	جفاف شديد
×	جفاف متوسط
√	جفاف محدود
O	سنة طبيعية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية المعدة في إطار التقرير الشامل ، 2001 .

جدول رقم (5-4)
التباين في معدلات الأمطار في الأردن

معدل السقوط السنوي(ملم)	النسبة المئوية من مساحة المملكة (%)	الأحزمة الايكولوجية
اقل من 200	81.4	شبة الصحراوية (البادية)
300 -200	10.3	الجـافـة
400 -300	1.5	شـبة الجـافـة
اكثر من 400	1.2	شـبة الـرطبـة
350 -100	5.6	منطقة الأغوار

المصدر: التقرير القطري/الأردن .

ب- الجزائر:

يقع جلها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، مع تميز المناطق الساحلية بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث معدلات الأمطار المرتفعة . وتتراوح معدلات الأمطار في المناطق الساحلية ما بين 800 ملم و 1200 ملم سنويا، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية. أما في أقصى الجنوب، فان هذه المعدلات لا تتجاوز 150 ملم في السنة. وفي المناطق الداخلية تتراوح معدلات الأمطار ما بين 250 إلي 450 ملم. وقد عانت المنطقة الشمالية، خاصة الأجزاء الغربية والوسطى منها من الجفاف خلال العشر سنوات الأخيرة .

أما عام 2000 فقد عرف تدني في مستوى التساقطات يقدر إجمالاً بحوالى 40% مقارنة مع مستوى عام 1999 .

ج- السعودية :

تشير بيانات الهطول المطري في المملكة العربية السعودية، إلي تفاوت كبير من سنة لأخرى، والذي يمكن إرجاعه إلي المناخ الصحراوي السائد في المملكة . أما سنة 2000 فقد عرفت نفس مستوى التساقطات مقارنة بالسنة السابقة (130 ملم مقابل 128 ملم) .

د- السودان :

يتراوح معدل الهطول المطري، من صفر في الشمال إلي 1400 ملم في الجنوب، وتتصف الأجزاء الشمالية و الوسطي، حسب التدرج الإيكولوجي ، بكونها جافة وشبة جافة . وقد عرف موسم 2000 نقصاً في الأمطار بلغ 33.7% بالنسبة للمتوسط الحسابي فيما بلغ هذا العجز نسبة 33.0% من متوسط عام 1999 .

هـ- فلسطين :

كانت حدة الجفاف واضحة في السفوح الشرقية من محافظة الخليل وبيت لحم، بالإضافة إلي منطقة الأغوار التي جفت فيها الينابيع.

و- قطر :

تقع دولة قطر كلياً في الحزام الجاف ، حيث لا تتعدى معدلات الأمطار 75-100 ملم سنوياً . وقد كانت فيها الأمطار خلال عام 2000 في مستوى متوسط يزيد بحوالى 4% عن مستوى عام 1999 .

ز- الكويت :

لا تمثل الأمطار في الكويت مصدراً يعتمد عليه، وتتباين من سنة لأخرى، ولا تتبع ترتيباً أو معدلات ثابتة.

ح- لبنان :

الأمطار مرتفعة علي الساحل والمناطق الجبلية والشمالية، ومنخفضة نسبياً في المناطق الداخلية . وتتراوح بين 613 ملم/سنة في زحلة و 879 في طرابلس . وعموماً فقد كان عام 2000 رطباً مقارنة مع 1997 السنة التي تتوفر البيانات المطرية بخصوصها والتي كانت قد تراوحت فيها بين 630 و 730 ملم .

ط- المغرب :

تتسم التساقطات المطرية في المغرب بالتباين في التوقيت والمكان، وتقدر كمياتها بـ 150 مليار متر مكعب، تتبخر منها 120 مليار متر مكعب، ويتصرف منها 29 مليار متر مكعب . وتتباين معدلات التساقطات في هذا البلد بين أقل من 50 ملم جنوباً وحوالى 1000 ملم في الشمال . ومقارنة مع عام 1999 فقد عرف عام 2000 إرتفاعاً طفيفاً في الهطول يقدر بـ 13% . وعموماً فإن السنوات الأخيرة الثلاث تعتبر مواسم جفاف بالمملكة المغربية .

ى- اليمن :

في اليمن تتفاوت الأمطار في مواسم الهطول، وفي المعدل السنوي للعام، الشيء الذي ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي . وقد عرف عام 2000 نقصاً في الأمطار بلغ 7.5% مقارنة مع 1999 و 29% دون المتوسط السنوي .

يتضح من العرض السابق، أن الجفاف ظاهرة سائدة في كل الأقطار العربية، وإذا أخذت مساحات الأراضي الجافة بهذه الأقطار كمؤشر، يلاحظ أن 70% من مساحة السودان تصنف كأراضي جافة، وفي حالة الأردن تصل النسبة إلى 93.7% ، وبالنسبة لفلسطين 55% . وعلى ذلك يمكن أن تقاس أوضاع الأقطار الأخرى، خاصة تلك التي يسود فيها المناخ الصحراوي، كالجزيرة العربية ومصر والجزائر والمغرب وموريتانيا. وقد تكررت ظاهرة الجفاف خلال العشر سنوات الماضية في معظم الأقطار العربية، كما يشير بذلك الجدول رقم (5-5) ، وبصفة عامة يمكن القول ، بأن حدة الجفاف قد زادت خلال العقد الأخير .

جدول رقم (5-5)
تكرار تعرض بعض الدول العربية للجفاف
خلال الفترة (1990 - 2000)

القطـــر	التكرارات				
	1	2	3	4	5
الجزائر			×		
فلسطين		×			
الأردن				×	
لبنان				×	
المغرب				×	
سوريا			×		
اليمن					×
الكويت					×
السودان				×	
قطر				×	
مصر		×			

المصدر: التقارير القطرية .

ويلاحظ من الجدول رقم (5-5) أيضاً التباين في عدد مرات حدوث الجفاف من قطر لآخر. وبصورة عامة يمكن القول أن الجفاف تكرر بمتوسط 3.6 مرة في كل قطر من الأقطار العربية .

5-5 الآثار العامة المرتبطة بظاهرة الجفاف في الدول العربية :

يمكن تصنيف المعلومات التي توافرت حول الآثار التي ترتبت على موجات الجفاف في الدول العربية في مجموعة من المجالات الرئيسية التي تشمل :

أ- التأثيرات على الموارد الطبيعية النباتية .

ب- التأثيرات على الإنتاج الزراعي .

ج- التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية .

أ- التأثيرات على الموارد الطبيعية النباتية :

يؤثر الجفاف على الموارد الطبيعية النباتية ، وفيما يلي استعراض لبعض ، ما توفر من معلومات حول الأوضاع والتأثيرات الفعلية في هذا الجانب لبعض الدول :

*** المراعي :**

يعكس الجدول رقم (5-6) مساحات المراعي ونسبتها من المساحة الكلية لبعض الأقطار، ومن الجدول يلاحظ أن مساحات بعض المراعي تتذبذب من سنة لأخرى، ارتباطاً بسلوك الأمطار ، إلا أن الأراضي المخصصة للمراعي قد تعرضت بشكل عام للتقلص في مساحاتها خلال العشر سنوات الأخيرة في بعض البلدان ومنها السودان واليمن ، بينما أظهرت بعض الزيادة في بلدان أخرى كتونس والسعودية . ويرجع هذا التغيير في المساحات الرعوية إلى عدة أسباب مرتبطة بالجفاف والزراعة والعمران وغيرها .

*** المحاصيل العلفية :**

تأثرت المحاصيل العلفية ومن ثم الثروة الحيوانية ، بظروف الجفاف وتذبذب الأمطار في بعض الأقطار العربية . ويمكن أخذ سوريا وفلسطين والأردن كمثال لإبراز هذا التأثر. ففي سوريا كانت مساحة الأعلاف 75 ألف هكتار في الأعوام 1992- 1996م ، انخفضت إلى 57.4 ألف هكتار عام 1997م، ومرة أخرى إلى 35 ألف هكتار عام 1999م . وبالنسبة لفلسطين بلغت مساحة المحاصيل العلفية 20.3

ألف هكتار عام 1997م إنخفضت إلى 9.4 ألف هكتار عام 1999م . وفي الأردن بلغت

جدول رقم (5-6)

المساحة الكلية لبعض الأقطار العربية، ومساحة المراعي، ونسبتها من المساحة الكلية

للقطر(مليون هكتار) للأعوام 1990 – 1999

القطر	المساحة الكلية	1990		1991		1992		1993		1994	
		مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%
الأردن	8.9	7	78	7	78	7	78	7	78	7	78
تونس	16	3.4	21.2	4.3	26.9	4.0	25.9	3.6	22.5	3.6	22.5
الجزائر	238	34	14	34	14	34	14	34	14	35	14.8
السعودية	215	85	39	120	55	120	55	170	79	170	79
السودان	250	110	44	110	44	110	44	110	44	110	44
سوريا	18.5	8	44	8	44	8	44	8	44	8.3	44.8
فلسطين	0.6	0.2	33	0.2	33	0.2	33	0.2	33	0.2	33
قطر	1.1	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5
الكويت	1.8	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.1	5
لبنان	1	0.08	8	0.01	1	0.01	1	0.06	6	0.06	6
المغرب	71.1	21	29	21	29	21	29	21	29	21	29
اليمن	55.5	7	12	7	12	7	12	7	12	7	12

تابع جدول رقم (5-6)
المساحة الكلية لبعض الأقطار العربية، ومساحة المراعي، ونسبتها من المساحة الكلية
للقطر (مليون هكتار) للأعوام 1990 – 1999

القطر	المساحة	1995		1996		1997		1998		1999	
	الكلية	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%
الأردن	8.9	7	78	7	78	6.9	71	7	78	7	78
تونس	16.0	3.6	22.5	2.9	18.1	2.7	16.9	3.0	18.8	4.5	28.1
الجزائر	238	34.7	14.6	34	14	34	14	37	15	34.4	14
السعودية	215	170	79	170	79	170	79	170	79	170	79
السودان	250	110	44	39	15	39	15	39	15	39.5	15
سوريا	18	8.3	44.8	8	44	8.3	44.8	8	44	8.3	44
فلسطين	0.6	0.2	33	0.2	33	0.2	33	0.2	33	0.07	33
قطر	1.1	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5	0.05	4.5
الكويت	1.8	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.1	5
لبنان	1.0	0.06	6	0.06	6	0.06	6	0.06	6	0.06	6
المغرب	71.1	21	29	21	29	21	29	21	29	21	29
اليمن	55.5	7	12.6	7	12.6	7	12.0	7	12.6	7	12.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات مختلفة .

مساحة هذه المحاصيل 2.9 ألف هكتار في الفترة 1992 إلى 1996م وانخفضت الى 0.96 ألف هكتار عام 1999م.

*** الغابات :**

تعكس حالة الغابات في السودان نموذجاً لمدى تأثر الغابات بالجفاف ، ففي السودان شكلت مساحة الغابات 36% من مساحة القطر في عام 1956 ولكنها انخفضت إلى 18% في عام 2000 . مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى أدت الى تقلص مساحات الغابات وأهمها التحطيب للحصول على خشب الوقود وللاستخدامات الأخرى . وفي سوريا أيضاً شكلت مساحة الغابات 4% من مساحة القطر في عام 1990، انخفضت إلى 2.9% في عام 1999 . وفي تونس بلغت مساحة الغابات 6.7% من مساحة القطر عام 1990م، انخفضت إلى 4% عام 1999م. وفي الأردن شكلت مساحة الغابات 1.6% في عام 1990م، فتقلصت لتصبح 1% في عام 1999م.

وتشير هذه الأمثلة إلي تدهور الموارد الطبيعية ، والذي ينتج عنه انحسار الغطاء النباتي واختفاء أنواع كثيرة من الأشجار والحشائش وظهور أنواع بديلة أكثر تحملاً لظروف الجفاف . ومن الآثار المباشرة على المدى القصير تدني إنتاجية المراعي وانعكاساتها على الثروة الحيوانية. وكمثال لذلك الأضرار الإقتصادية التي أصابت دولة فلسطين نتيجة للجفاف الذي أصابها عام 1999 ، جدول رقم (5-7) .

*** الإنتاج الزراعي :**

من الجدول رقم (5-8) يستنتج أن مساحات محاصيل الحبوب ، قد تعرضت إلى تقلبات حادة وانخفاض واضح في سنوات الجفاف وشح الأمطار نظراً لاعتماد نسبة كبيرة من هذه المساحات على الأمطار وبخاصة في كل من الجزائر والمغرب والسودان وسوريا ، بينما لا تلاحظ تلك التقلبات في حالة الزراعة المروية ، مع مراعاة الأخذ في الاعتبار تأثيرات عوامل أخرى، كالسياسات الزراعية، والعائد للمزارع ، وفرص التسويق وما إلى ذلك .

يشير الجدول رقم (5-9) إلى تذبذب كبير في مساحات القمح ، وهو المحصول الرئيسي الغذائي للغالبية العظمى من السكان في الأقطار العربية . وقد تذبذبت المساحات الإجمالية المزروعة في كل الدول المذكورة في الجدول (فلسطين ، المغرب، اليمن ، الأردن ، مصر ، والسودان) ما بين 3348 ألف هكتار سنة 1994 و 3549 ألف هكتار في سنة 1995 . ويشكل حجم الهطول المطري السبب الرئيسي وراء هذا التذبذب في المساحات المزروعة بالقمح .

جدول رقم (5-7)
الخسائر الناتجة عن جفاف 1999 في
فلسطين بالمليون دولار

البند	تقدير الخسائر بالمليون دولار
الأغنام والماعز	63.1
النحل	2,2
الأبقار	0.5

المصدر: التقرير القطري لدولة فلسطين .

جدول رقم (5-8)

التغير في مساحات الحبوب (ألف هكتار) لبعض الأقطار العربية 1994 – 1999

الدولة	1994		1995		1996		1997		1998		1999	
	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي
الأردن	125.2	7.59	157.3	7.75	94.3	6.7	98.6	7.6	97.5	8.3	10.11	4.7
تونس	1419	60.3	1287	52.7	1992	30.6	1075	68.7	1289	57.4	1471	61
الجزائر	1286.7	صفر	2579	صفر	3663	صفر	1115	صفر	3575	صفر	1889	2351
السودان	9174	778	6884	606	7906	702.3	7924	614	8754	528	6620	466
سوريا	2853	697	3003	705	2581	708	2680	766	2591	768	2368	727
مصر	88.6	2460.9	224.7	2632.2	50.9	2620.9	50.4	2710.6	66.7	2562.6	57.7	2609
المغرب	6073	-	3985	-	5981	-	4987	8.6	5893	3.7	5155	7.7
اليمن	683	78.4	262.8	77.9	655.9	75.5	599.6	152.8	735	71.7	597.6	56.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الاستمارات الإحصائية الزراعية للدول العربية ، سنوات مختلفة .

ويوضح الجدول (5-10) التقلبات الكبيرة في إنتاجية محاصيل الحبوب والتي تعزى بصفة أساسية إلى عدم كفاية وانتظام الهطول المطري في مناطق الزراعات المطرية .

وبخلاف التغيرات ذات الآثار المباشرة فهناك بعض الآثار الأخرى غير المباشرة، حيث يؤدى الجفاف إلى لجوء المزارعين لإدخال تعديلات على التركيبة المحصولية ، والتركيز على المحاصيل المروية بصورة أكبر ، لتقليل أخطار الاعتماد على الأمطار .

تنعكس نفس هذه الآثار السالبة على الإنتاج الكلي لمختلف المحاصيل والتي قد يترتب عنها نقص في مقابلة الاحتياجات الغذائية للأقطار، مما يتطلب سد الفجوات بالاستيراد ، غير أنه لا بد من التذكير، بأن النقص الحاصل، قد لا يكون سببه المباشر الجفاف، إذ أن الموارد الزراعية في بعض الأقطار تعتبر غير مهيأة أو كافية أصلاً لإنتاج الاحتياجات الغذائية .

يوضح الجدول (5-11) الارتفاع في حجم الواردات، مع زيادة حدة الجفاف. حيث أن متوسط الواردات من الحبوب في 12 دولة عربية قد إرتفع من 27360 ألف طن في السنة للفترة 1992-1996 إلى 38175.2 ألف طن خلال سنة 1999 أى بزيادة تقارب 40%. وقد عرفت السعودية أكبر نسبة زيادة فى الواردات من الحبوب فيما بين متوسط الفترة 1992-1996 إلى عام 1999 ، حيث بلغت 96% تليها كل من سوريا ، السودان ، المغرب واليمن بنسبة 52% ، 50% ، 48% و 45% على التوالى . وقد كانت أقل نسبة في الأردن حيث بلغت 7% .

وهكذا فإن الآثار السالبة للجفاف، سواء منها تدهور الموارد الطبيعية، أو تقلص في المساحات المزروعة، أو تغير في التركيبة المحصولية أو تدني في معدلات الإنتاج، فإن محصلتها تنعكس سلباً على الأوضاع الخاصة بالأمن الغذائي والأوضاع الموردية والبيئية والأحوال المعيشية في الريف . وتمتد تلك الآثار إلى مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية النباتية والحيوانية . والتي تؤدي إلى حلقة أخرى من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ان عدم ثبات النظم الإنتاجية، ينعكس سلباً على مستويات إنتاج الغذاء، وعلى الدخول والحصول على الخدمات، مما يضعف أداء مسارات التنمية، ويؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، وخلافها من التغيرات، التي توسع من دائرة الفقر.

جدول رقم (5-9)

التغيرات في مساحات القمح لبعض الدول العـربية 1990 – 2000

الفدان : 2م4200

الدونم : 2م1000

القطر	الوحدة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
فلسطين	ألف دونم	–	–	–	–	59	209	164	186	208	140	253
المغرب	ألف هكتار	2013	1973	1730	1770	2319	1462	2408	1798	2325	2054	2162
اليمن	ألف هكتار	78	69	78	69	70	72	72	73	78	60	60
الأردن	ألف دونم	634	443	809	664	640	760	441	516	480	61	–
مصر	أف فدان	1945	2215	2091	2171	2110	2511	2421	2486	2421	2379	–
السودان	ألف فدان	2	10	10	0	7	18	32	14	10	8	8
المجموع	ألف هكتار	–	–	–	–	3348	3549	3480	3510	3479	3412	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية المعدة في إطار التقرير الشامل ، 2001 .

جدول رقم (5-10)

إنتاجية محاصيل الحبوب في بعض الدول العربية (كجم/ هكتار) للأعوام 1994 – 1999

الدولة	1994		1995		1996		1997		1998		1999	
	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي	مطري	مروي
الأردن	488.7	4051.4	723.41	3600	728.3	4174	6678.6	4370	788.9	3721.5	385.8	3595.7
تونس	324.8	323.9	381.5	2438.3	1401.6	2431.4	825.9	2416.3	1074	3017.4	1149.7	3018
الجزائر	829	0	1337	–	779	–	846	–	1069	–	986	–
السودان	425.7	1518	336.7	1731.9	447.9	2190.3	363.6	1990	508.8	1357	346.5	1747.6
سوريا	1035.4	3529.1	1150.7	3777.1	1329.8	3652.5	1236.7	1430.2	967.1	3615.9	443.5	3108.4
مصر	959.2	6235.8	1704.9	6212.9	758.4	6548	1722.7	6728.7	2379.8	6938.5	1042.7	7402.8
المغرب	1585.2	–	442.9	–	1687.5	–	827.7	3720.9	1119.8	5405.4	736.9	4493.5
اليمن	1071	1368.7	1093.9	1303.7	934.7	1144.7	996.5	492.1	1068.3	1254.7	1146.5	1283.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (5-11)
كمية الواردات من الحبوب لبعض الأقطار العربية (ألف طن)
للأعوام 92/1996-1999

القطر/السنة	متوسط الكمية 92 - 1996	1997	1998	1999
الأردن	1587.1	1452.8	1915.2	1700.5
تونس	1518.1	1977.8	1960.3	2018.6
الجزائر	5793.5	4727.3	5514.3	7844
السعودية	3520.9	6507.1	5275.1	6902.8
السودان	432.1	689.5	716.8	645.9
سوريا	900.6	829.7	653.5	1368.4
قطر	145.2	178.6	165.1	170.9
الكويت	457.6	634.1	593.4	609.3
لبنان	691.6	751.5	809.2	839.2
مصر	7524.1	7592.1	8693.8	9081.3
المغرب	2974.9	2354.1	2910.9	4371.4
اليمن	1814.3	2277.9	2601.4	2622.9
الاجمالي	27360	29972.5	31809	38175.2

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 20، الخرطوم 2000 .

5-6 المحددات التي تواجه توفر المياه في الوطن العربي :

أ- التذبذب والتغيرات في معدلات الهطول المطري من سنة إلى أخرى وما يصاحب ذلك من فترات جفاف تطول أو تقصر مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي .

ب- إن أكثر من 70% من موارد المياه السطحية تأتي من خارج حدود الدول العربية مما يحد من سيطرة الاقطار العربية على هذا المورد الهام وخاصة أن معظم دول المنبع لاتربطها إتفاقيات للتوزيع العادل لهذا المورد حسب النظم والإتفاقيات الدولية .

ج- أدت العديد من السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية إلى السحب غير المدروس والمتوازن من خزانات المياه الجوفية بما يزيد عن التغذية السنوية وخاصة تلك التي تصاحب السنوات قليلة الهطول ، مما أدى إلى إنخفاض مناسيب المياه وبالتالي زيادة تكلفة الضخ مع تدهور نوعية المياه وإزدياد ملوحتها .

د- تعتبر جملة الإستخدامات المائية في الوطن العربي عالية جداً (حوالى 70% من جملة المياه المتاحة) مقارنته بنسبة الإستخدام للمياه في العالم والذي لا يزيد متوسطه عن حوالى 7.1% ، وقد جاءت هذه النسبة العالية لاستخدام المياه في الوطن العربي نتيجة للإستخدام غير المرشد للمياه في الزراعة ونتيجة لإزدياد عدد السكان وما يترتب عليه من زيادة في مساحة الرقعة المزروعة لتأمين الغذاء لهؤلاء السكان وزيادة الإستهلاك المباشر للمياه في الحياة اليومية .

هـ- التكلفة العالية لتوفير المياه من الموارد غير التقليدية مما يحصر إستخدامها في الأقطار العربية الغنية فقط ، كما أن هنا ك بعض المحاذير البيئية المرتبطة ببعض المصادر غير التقليدية وخاصة مياه الصرف الصحي.

و-عدم توفر البنيات الأساسية للري في العديد من الأقطار العربية بالإضافة لعدم توفر التقانات الحديثة والمتطورة المستخدمة في الري مع عدم توفر الكوادر المدربة الكافية لصيانة وتشغيل ما هو متوفر بالكفاية المطلوبة .

ز- تعاني معظم الدول العربية من قصر المعلومات الخاصة بظاهرة الجفاف وطرق رصدها وقياسها والتي تعتبر حجر الزاوية الذي تستند عليه المعالجات والحلول المستقبلية المستدامة .

5-7 سياسات وأساليب مواجهة الجفاف ومعالجة أثاره :

تبنت الدول العربية سياسات مختلفة لمواجهة آثار الجفاف ، اختلفت في محتواها ومدى فعاليتها من قطر لآخر . وتنقسم السياسات والبرامج والأنشطة المتبعة من قبل الدول العربية في هذا المجال إلى نوعين ، نوع يرمي إلى التخفيف من آثار الجفاف الفورية على المدى القصير والنوع الثاني يهدف إلى خلق مناخ عام ومخزونات وظروف تمكن على المدى المتوسط والبعيد من مكافحة آثار الجفاف باعتباره ظاهرة أصبحت آلى حد بعيد مستمرة في المنطقة العربية .

5-7-1 السياسات والبرامج المتبعة للتخفيف من آثار الجفاف على المدى القصير :

تعتمد تدخلات الدول للتخفيف من آثار الجفاف على المدى القصير على أنشطة تتلخص في توفير الأعلاف باعتبار قطاع تربية الماشية أول متضرر بنقص الأمطار وخاصة المواشي المرباة في المراعي الطبيعية . وترصد الدول موارد مالية ضخمة لدعم هذا القطاع إذ يتم استيراد كميات كبيرة من الأعلاف وخصوصاً الشعير ، وتتخذ إجراءات لتسهيل عملية الاستيراد وخفض الرسوم على هذه العمليات .

وتبذل كذلك مجهودات لوقاية القطعان من مختلف الاوبئة والامراض التي يمكن ان تفتك بها كنتيجة للضعف الناتج عن سوء تغذيتها . فتنظم حملات للتطعيم ضد الأوبئة وأخرى للمعالجة ضد الطفيليات سواء الباطنية أو الخارجية أو كلاهما معاً.

ونظراً للنقص الذي يؤدي إليه الجفاف في المياه المتوفرة للأغراض المختلفة ، فإن الدول تبذل جهوداً لحفر آبار أو تطوير مصادر للمياه السطحية لتوفير المياه .

ومن الناحية المالية تبذل الدول جهوداً لتوفير القروض لتمويل المواسم الزراعية وتقوم ببعض الاعفاءات الجزئية أو الكلية سواء لفوائد الديون أو للديون كلها ، خاصة لصغار المزارعين ومربي الماشية . وقد بدأت ظاهرة تأمين المحاصيل ضد الجفاف تأخذ مدى أكبر في بعض الدول العربية .

- توفير الغاز، للاستخدامات المنزلية، بسعر التكلفة، لتقليل الاعتماد على حطب الحريق.

هـ- سوريا :

تم اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة ظاهرة الجفاف وآثاره أهمها :

- السماح باستيراد الأعلاف، خاصة الشعير، بسبب النقص في الإنتاج، وقامت الدولة بتسهيل إجراءات الاستيراد، وتخفيض الرسوم إلى أدنى حد ممكن.
- توزيع كميات إضافية من الأعلاف برسم أمانة على الدين، بقرار من السيد رئيس الجمهورية، مع إعادة جدولة الديون.
- القيام بحملات صحية وبيطرية وتلقيح القطعان.
- طلب المساعدة من الجهات والمنظمات الدولية للتغلب على الظروف السائدة وقتها.

و- قطر :

- جرى التوسع في استخدام المصادر المائية غير التقليدية وبخاصة مياه الصرف الصحي المعالجة وزيادة كميات المياه المحلاة.
- ضبط وترشيد استخدام مياه الري المتاحة بتقليل ممارسات الري بالغمر في زراعة المحاصيل.
- التحول إلى المحاصيل الأكثر ملاءمة للمناخ -درجات الحرارة العالية- وتكثيف الزراعة .

ز- الكويت :

- ترشيد استعمال المياه، بالتركيز على المحاصيل التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من مياه الري.
- دعم جهاز الإرشاد الزراعي.
- إنشاء 3 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- تنظيم الرعي، عن طريق المسح الحقلي للعشائر، والمجموعات النباتية.

- تبني أسلوب التناوب الرعوي، بما يحقق الحماية الوقتية للمراعي.
- الاهتمام بالتنوع الإحيائي، وتأهيل المناطق لإعادتها لحالتها الطبيعية، ومن ذلك إقامة المحميات.
- إنجاز الخطة القومية للبيئة، متضمنة حماية البيئات الصحراوية، وتخضير الكويت.
- تصنيع المدخلات كالأسمدة، العلف الحيواني، المعدات والآلات الزراعية.
- تطوير البنيات الأساسية والمرافق التسويقية، مع إقامة نظم معلومات متكاملة عن الأسواق.

ح- لبنان :

تم اتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات ومن أهمها :

- إصدار قوانين، تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، ومنها: إخضاع استخدام المياه الجوفية لتراخيص، تحد من التوسع في هذا الاستخدام وترشيده .
- إصدار مراسيم لمنع قطع الأشجار ولمكافحة الحرائق، ولإعادة تشجير المناطق القاحلة، خاصة تلك الواقعة على المنحدرات.
- إنشاء سدود وبرك ترابية ، لحصاد المياه للزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية، ولتوسيع دائرة الاستخدام للأغراض الأخرى. ومن أمثلة ذلك مشروع الليطاني في الجنوب، الذي ساهم في زيادة المساحات المروية الى 33 ألف هكتار في الأراضي الجنوبية.

ط- مصر :

يتم دعم وتعويض المناطق الأكثر تضرراً بالجفاف وشح الموارد المائية.

5-7-2 سياسات المدى المتوسط والطويل :

أما على المدى المتوسط والبعيد ، فإن الدول تنفذ برامج واستراتيجيات تهدف إلى الحد من الارتباط القوي للقطاع الزراعي بمستوى التساقطات خلال موسم معين ، وترتكز هذه البرامج على (6) ست محاور هى :

- المياه ،
- المراعي والأعلاف والتكامل بين المراعي الطبيعية والمساحات المزروعة ،
- أنواع المحاصيل ،
- الإنذار المبكر ،
- البحوث الزراعية ،
- التشريعات .

أما في مجال المياه فيتم إنشاء السدود لتخزين المياه وتوفير مياه الشرب وتوليد الطاقة وكذا إنتشار البرك وغيرها من تقانات حصاد المياه السطحية ، كما يتم بذل جهود مقدرة لاستغلال وترشيد استعمال المياه الجوفية ، ورسم وتطوير استعمال أساليب الري الحديثة التي توفر كميات المياه المستعملة . ويتم ضبط مواسم الزراعة لتقنين استخدام المياه . وتبذل كذلك بعض المجهودات في مجال الاستمطار الصناعي في بعض الدول .

وتبذل الدول العربية مجهودات كبيرة لترشيد إدارة المراعي الطبيعية وإعادة تأهيل المتدهور منها وتوفير مخزونات علفية حية على شكل شجيرات علفية معمرة . ويعرف قطاع إنتاج الأعلاف بعض التشجيع للحد من الارتباط بالسوق الدولية المتمثل في استيراد كميات هائلة من هذه المواد لانقاذ الماشية الرعوية أثناء فترات الجفاف الحادة وإحداث تكامل إيجابي بين المراعي الطبيعية والمساحات المزروعة ، المنتجة للأعلاف ومخلفات الزراعات المختلفة .

أما من حيث المحاصيل ، فإن بعض الدول تحاول اعتماد الميزة النسبية للمناطق بزراعة كل محصول في المناطق التي تناسبه والتي يكون فيها أقل حساسية لتدني مستوى الأمطار . كما يتم كذلك التحول الى محاصيل أكثر ملاءمة للجفاف واستنباط أصناف قادرة على تحمله . هذا وتبذل البحوث الزراعية في مختلف الأقطار العربية جهوداً لايجاد الأصناف والأنواع المحصولية والعلفية المقاومة للجفاف والتقانات الزراعية الموفرة للمياه .

هذا وقد وضعت بعض الدول أنظمة للانذار المبكر للتنبؤ بالظاهرة واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة آثار الجفاف في الوقت المناسب .

أما في مجال التشريعات فقد سنت الدول قوانين وتشريعات تساعد على تقنين استخدام المياه وحماية الموارد الطبيعية من غابات ومراعي وغيرها من الاستخدام المفرط المؤدي إلى التدهور والتصحر ، الشيء الذي يزيد من آثار الجفاف على البيئة وعلى الاقتصاد .

وفيما يلي عرض موجز لبرامج وسياسات مواجهة آثار الجفاف على المدى المتوسط والبعيد في بعض الدول :

أ- الأردن :

- إجراء دراسات حول المحاصيل الأكثر ملاءمة لظروف الجفاف.
- تبني تقنيات تحقق الاستفادة القصوى من الساقط البسيط من الأمطار ، وذلك عن طريق عدم استعمال المحاريث في قلب التربة مما يفقدها رطوبتها، الحراثة الكنتورية لمنع انسياب المياه وانجراف التربة، والحراثة قبل الزراعة لتفكيك التربة لزيادة التسرب.
- إستئجار الآبار العاملة والمستخدمة في الزراعة، القريبة من شبكات الإمداد، وتحويلها لأغراض الشرب، ضبط التراخيص الممنوحة لاستخدام المياه، ونزع رخص الآبار المخالفة، وضع تعريفة على المياه الجوفية في حالة الزيادة عن الكمية المصرح بضخها، والقيام بحملات توعية للتبصير بحجم المشكلة وانعكاساتها.
- تخفيض كميات المياه التي تقوم الشركات باستخراجها للزراعة، بواقع 35 % خلال العام.
- خفض المساحة المزروعة بالخضار، بما نسبته 30% من مجمل المساحة لعام 1999، بما يوفر 60 مليون متر مكعب من المياه.
- الغاء دعم شراء محصول البندورة في المرتفعات، وعدم تقديم الخدمات الزراعية، وإيقاف ترخيص السيارات والعمالة المرتبطة بزراعة هذا المحصول للمزارعين الذين لا يلتزمون بالتوجيهات.
- استئجار الوحدات الزراعية التي يرغب أصحابها في إيجارها في منطقة وادي الأردن.

- الاستمرار في سقاية الأشجار بنسبة تقنين 50% من احتياجاتها، حسب المياه المتوفرة ومتطلبات النمو الزراعي للثوابت.
- وقف إسالة المياه عن الخضار، اعتباراً من نهاية شهر أيار، وإغلاق الوحدات المخالفة.
- الاستمرار في تزويد احتياجات المياه السنوية، حتى نهاية شهر أيار، بنسبة تقنين 50% من المعتاد، وحسب الكمية المتوفرة.
- المنع الفوري لجميع أنواع الزراعات الطبيعية، التي تبدأ زراعتها في شهر آذار، ووقف إمداد المياه للوحدات المخالفة.

ب- تونس :

- تواصلت برامج المحافظة على المياه والتربة من خلال إنفاذ المخطط التاسع من الخطة، والتي اعتمدت في عام 1990. وخلال الأربع سنوات الأولى من الخطة وصلت الاعتمادات المصدقة ما قيمته 176 مليون دولار، لتصرف في مجالات : تعهد وصيانة الأراضي، تهيئة مصبات الأودية على مساحة 334 ألف هكتار، إجراء المسوحات والبحوث على 602 بحيرة أنجزت منها 563 بدرجة عالية، تشجير حوالي 67 ألف هكتار من الغابات وتهيئة وتحسين 20 منبت غابي، التوسع في زراعة الشجيرات العلفية، وتهيئة وتحسين المراعي على مساحة 74 ألف هكتار، وتزويد الريف بالماء الصالح والذي رصد له مبلغ 171 مليون دولار.

ج- السعودية :

تتبنى الدولة عدداً من السياسات الهادفة إلى تنمية الموارد المائية والمحافظة على المخزون المائي، وضبط استغلال المياه للأغراض الزراعية والتي تشمل :

- مراجعة السياسات الحالية لقطاعي الزراعة والمياه، ووضع أولويات ترشد من استخدامات المياه.
- التوسع في تطبيق الأساليب والتقانات للمحافظة على المياه، وتحسين كفاءة استخدامها، بالتعاون مع الجهات البحثية بالمملكة.

- تطوير موارد المياه الجوفية والسطحية المتجددة، وتغذيتها، بالاستفادة من مياه الأمطار والسيول، ودعم برنامج السدود، بإقامة المزيد منها على مجاري الأودية.
- حث المزارعين على تبني أساليب الري المتطورة، والتوسع في زراعة المحاصيل الزراعية ذات المتطلبات المائية المنخفضة.
- تكثيف برامج الإرشاد الزراعي، لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية.
- الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، ومياه الصرف الزراعي في ري بعض المحاصيل.
- التوسع في تحلية مياه البحر، لاستخدامها في الأغراض المنزلية.

د- السودان :

- الاستمرار في إجراء البحوث فيما يتصل بالجفاف والتصحر، بواسطة عدة جهات في مجالات: التربة والغابات ومصدات الرياح والنظم الزراعية وفزيولجيا المحاصيل ، واستخدامات الطاقة البديلة والمتجددة.
- مواصلة برامج التشجير، والتي تشارك فيها بخلاف الهيئة القومية للغابات منظمات دولية ومنظمات تطوعية.
- استنباط عينات من المحاصيل تقاوم الجفاف، لتزرع في مناطق الزراعة المطرية، خاصة غرب السودان، مع تعمير الغابات والمراعي.
- استخدام التقانة المتطورة والملائمة لعناصر الإنتاج، بإدخال نظم الري الحديثة، والتوسع في استخدام الأسمدة، وحماية التربة من التعرية، خاصة في المناطق المروية، وتطبيق الحزم التقنية، وإكثار البذور، وتوطين القمح، في الولاية الشمالية وتطوير زراعة الخضروات والنخيل، مع الاهتمام بالسلالات المحسنة للحيوان.
- التركيز على الري الانسيابي أثناء فترة الفيضان، تأهيل الخزانات القائمة، وإنشاء خزانات جديدة، والتوسع في استخدام الطلمبات لزراعة المحاصيل الشتوية، والاستفادة من مياه الوديان والخيران، بإقامة السدود، ومن المياه

- التناوب الرعوي، حيث التركيز على الحماية المؤقتة للمناطق الرعوية.
- عزل الأراضي التي تأثرت بالرعي المكثف وحمايتها حتى تستعيد حالتها الطبيعية.
- تحسين المراعي ورفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق زراعة الأعلاف البعلية.
- الاهتمام بالمشاريع الحراجية، ومنها ما زرع منذ أكثر من 25 سنة، بغرض حماية،المناطق السكنية والمساحات المكشوفة،من العواصف الرملية والترابية ولتأهيل التنوع البيولوجي.
- إعداد الخطة القومية لتنمية وصيانة البيئة الصحراوية،والخطة القومية لتخضير الكويت.
- الاهتمام بتصنيع المدخلات الزراعية ومنها الأسمدة الكيماوية، العلف الحيواني والأنابيب الأسمنتية وأنابيب البلاستيك،لاستعمالها في شبكات الري، والرشاشات والبذور والشتلات والمبيدات وأمهات الدواجن والمركزات العلفية والمعدات والآلات الزراعية.
- استكمال مرافق التسويق،والخدمات التسويقية المصاحبة، مع تحفيز القطاع الخاص،لتقديم هذه الخدمات،وتشجيع التنظيمات الزراعية الأهلية،لأداء دورها بالربط بين الإنتاج والتسويق، مع توفير نظم معلومات متكاملة عن الأسواق.
- على صعيد الخدمات المساندة الأخرى، باشرت محفظة التمويل الزراعي (أبريل 2001) نشاطها كجهة متخصصة في الإقراض الزراعي.
- استمرار البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي في تقديم خدماتهما.

ط- مصر :

- استخدام طرق الري الحديثة (التنقيط، الرش.....الخ) في الأراضي الجديدة.
- تنفيذ مشروعات لمقاومة زحف الرمال والكثبان الرملية، وتنمية المراعي الطبيعية، خاصة في مناطق الساحل الشمالي، ومناطق شبه جزيرة سيناء.
- تطبيق تشريعات تمنع تجريف الأراضي الزراعية، وضوابط تمنع تحويل الأراضي الزراعية الى استخدامات أخرى.

- إحداث التكامل بين الزراعة والمراعي الطبيعية، خاصة في المشروعات التي تقوم على إنشاء الخزانات على أحواض الأنهار، وما يتصل بها من شبكات.
- تعديل التركيبة المحصولية ، باعتماد دورات زراعية لا تكرر المحصول الواحد في الحيازة، سنة بعد أخرى، مع إدخال فترات بور لراحة الأرض، مع التبادل بمحاصيل البقول، وتضمين الدورة محاصيل علفية.
- حصاد المطر، بالاستفادة من التضاريس ومعالجتها بالمصاطب، بما يمكن من توجيه جريان المياه إلى الحقول والبساتين، وتجميع المياه ، وإقامة السدود على مجاري الأودية والسيول لاستخدامات الإنسان وشرب الحيوان.
- استمطار السحب "المطر الصناعي" وتحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي.
- استنباط سلالات من المحاصيل تتحمل ظروف الجفاف والنقص في المياه، واستئناس أنواع جديدة من النباتات، لنفس الأسباب، للحصول على محاصيل ذات عائد، كنبات الهوهوبا، والذي ينتج منه نوعا من الزيت له عائد اقتصادي.
- تبني سياسات وبرامج وسن تشريعات مساندة في مجالات حماية الأراضي، تنظيم الرعي، توفير الاعتمادات المالية، تطوير المواصلات، وإدخال سلالات جديدة من الماشية.....الخ .

ى- المغرب :

- تحت برنامج الحد من آثار الجفاف، بلغت الاعتمادات المخصصة، في العاميين الماليين 1999 – 2000م، والنصف الثاني لسنة 2000م، ما يناهز 4.140 مليون درهم . ومن النتائج الهامة للبرنامج توفير 13.3 مليون يوم عمل. توفير ماء الشرب لنحو 760 ألف نسمة من ساكنة الريف، توفير ما يناهز 5.8 مليون قنطار من الشعير، تخفيف عبء أداء الديون لفائدة 37.5 ألف متعامل من أصل 125.2 ألف.
- وضع برنامج تخفيض الفاقد في الإنتاج والاستهلاك لسلع الغذاء، حيث يهدف البرنامج الى زيادة إنتاج الحبوب بالتركيز على المناطق المسقية وبالبور . وقد دخل البرنامج سنته الثانية، معززا بالبرنامج التجريبي لزراعة الحبوب

- لابد من دعم وتقوية السياسات، على المديين القصير والبعيد ، خاصة فيما يحكم استخدامات الموارد، وإيجاد البدائل وتعمير البيئات . وتبذل الدول حالياً مجهودات كبيرة في مجال الحد من آثار الجفاف على المدى القصير خاصة في مجال توزيع ودعم الأعلاف وتوريد الماشية وتوفير بعض فرص التشغيل للتخفيف من الآثار الاجتماعية للظاهرة ، إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة الأثر إذا لم تعطى العناية الكافية لبرامج وسياسات المدى المتوسط والبعيد . كما يتوجب رصد وتقييم آثار البرامج والتدخلات بصفة مستمرة وتفادي مساوئها ، مثل ما يحدث عند توزيع ودعم الأعلاف بكميات كبيرة ، الشيء الذي قد ينتج عنه زيادة في أعداد الماشية وتدهور في المراعي والغابات ، كما يستلزم هذا الجهد تقييم الجهود المبذولة بواسطة الدول وتوثيق نتائجها ، وإخضاعها للمتابعة والتقويم وبخاصة مستوى الالتزام بتنفيذ السياسات وكفاءة الأداء والنتائج المتحققة .
- دعم جهود البحث العلمي في استنباط الأنواع والأصناف النباتية التي تقاوم الجفاف ، وتطوير أساليب حصاد المياه وسبل حفظها والإستفادة منها .
- تظل الجهود القطرية في مجال التعامل مع ظاهرة الجفاف بكافة جوانبها وأبعادها (رصداً وقياساً أو مواجهة وتخفيفاً من آثارها) قاصرة ومحدودة ما لم يتم إحداث أقصى مستويات التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والقومي للدول العربية .

المراجع

المراجـــع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربيـــة ، المجلد (21) ، الخرطوم ، 2001 .

2- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، الأردن ، 2001 .

3- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، تونس ، 2001 .

4- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، الجزائر ، 2001 .

5- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، السعودية ، 2001 .

6- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، السودان ، 2001 .

7- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، سوريا ، 2001 .

8- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، فلسطين ، 2001 .

9- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، قطر ، 2001 .

10- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، الكويت ، 2001 .

11- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، لبنان ، 2001 .

12- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، مصر ، 2001 .

13- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، المغرب ، 2001 .

14- التقرير القطري لتطورات التنمية الزراعية ، اليمن ، 2001 .

15- محمد ، صبحي يوسف (1999) المياه والأمن القومي العربي مـــع التطبيـــق علـــى فلسطين - الجوانب السياسية (رسالة دكتوراه) .

فريق الخبراء

Summary

This report reviews the progress of agricultural development in the Arab region between 1999 and 2000. The Report is composed of five chapters.

Chapter one reviewed the changes that occurred in agricultural policies namely with respect to agricultural production policies, and with respect to macro-economic policies in the area of agriculture.

The report indicated that the present agricultural policies are part and parcel of the policies designed in the last three decades. However, the new policies could include unexpected policy from time to time to correct for any policy failure, and to cope with the international and regional changing events.

The agricultural policies aimed at increasing production through the use of new technology and its dissemination among farmers. The policies also used price policy, credit policy, and structural reform policy to create an encouraging atmosphere to enhance and facilitate the positive response of farmers to the economic incentives to increase agricultural production.

Chapter two reviewed the new technological measures used in the Arab region. The report indicated that the current

In the area of livestock production and products the report indicated the increase in red meat production from about 3.3 million tons to about 3.5 million tons, and the increase in poultry meat from about 1.6 million tons to about 2.37 million tons between 1997-2000 on the other hand, the milk production increased from about 15.8 million tons in 1996 to about 19 million tons on average in 1997-2000. Fish production increased from 2.68 million tons to about 2.989 million tons between 1999 and 2000.

The report showed the relative drop in the agricultural GDP, by current prices, from about US$ 81.00 billion in 1999 to about US$ 79.56 billion in 2000, due to negative performance of agricultural in most of Arab countries, except the Gulf groups. This chapter also discussed the increase in agricultural exports from about US$ 7.675 billion between the two consecutive years. On the other hand, the agricultural imports increased from about US$ 25.46 billion to about US$ 28.31 billion. The report also reflected the low level of self-sufficiency in the major food staple crops. The self-sufficiency in cereals, and in wheat in particular, was estimated to about 50%.

Chapter five of the report gave a comprehensive review on the impact of drought and scarcity of water on the progress of agricultural development of the Arab countries, The report indicated that most of the Arab countries have been subjected to

drought in about 82% of the ten years between 1990 and 2000, while the normal years accounted to only 18% of total number years. The report referred to the policies adopted by the Arab countries in the medium and long terms to curb down the impact of drought on agriculture. The short term policies included importing of forage in Syria, provision of monitory compensation to most affected areas in Egypt and facilitating soft credit to affected people in Jordan.

The medium and long term policies comprise the breeding for drought resistant crop varieties in Syria, use of new irrigation systems and equipment such as sprinklers, desert and sand dunes encroachment combat projects in Egypt. Reduction of irrigation water consumption by private companies by 35%.

The long and mid term policies against drought in Morocco comprised the provision of about 112 thousand hectares for cereals in addition to support of about 431 out of 441 affected people. The Government also implemented livestock emergency projects, which included support for feed concentrates and provision of extension services to livestock breeders.